الدفاع عن الماركسية

العدد 53

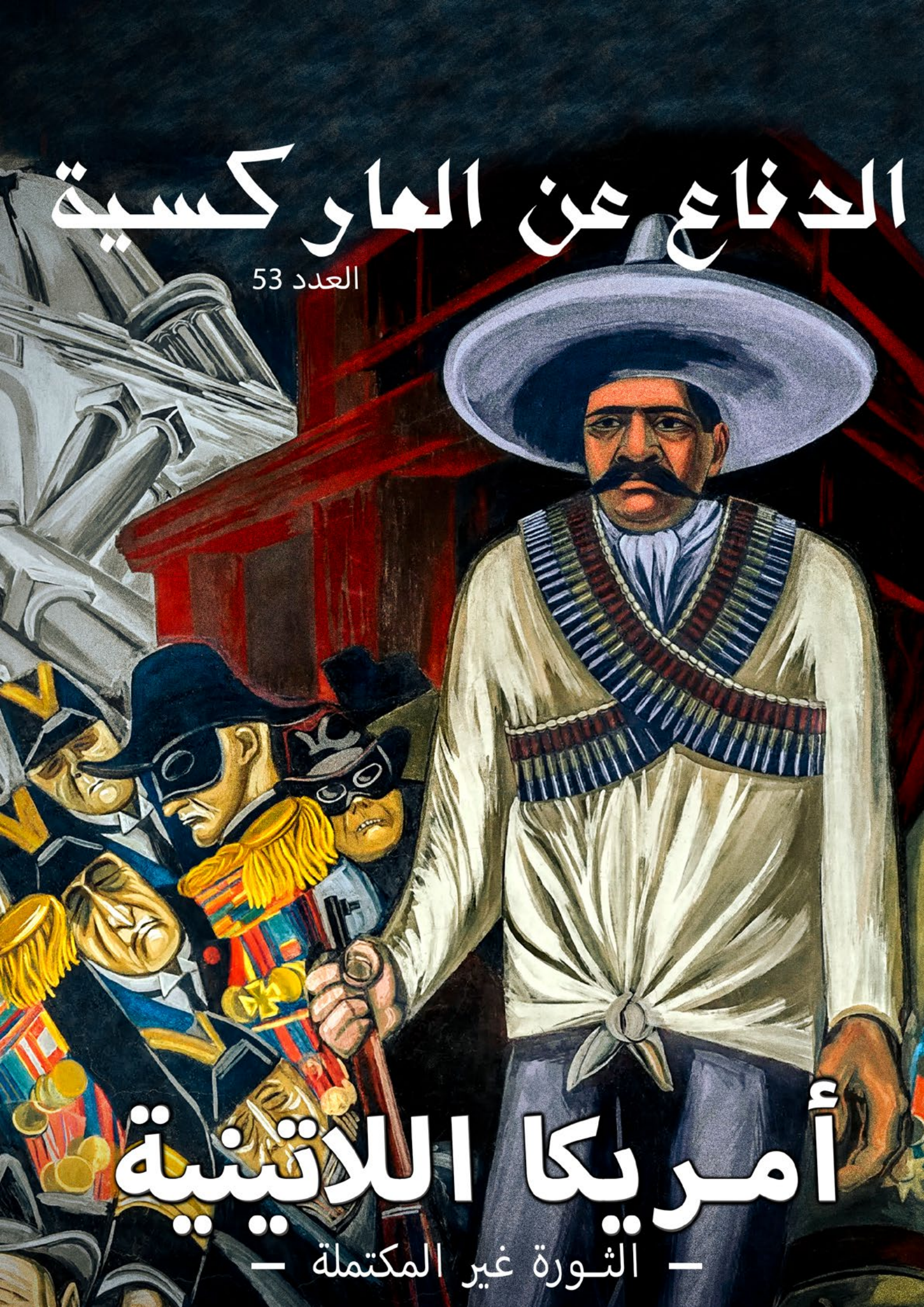

أمريكا اللاتينية

– الثورة غير المكتملة –

الـــــــــدفاع عن الماركسية

المجـلة الفصلـية النظرية
للأممية الشيوعية الثورية

Issue 53 April 2026
© In Defence of Marxism
marxist.com

تقرأون في العدد

4 أمريكا اللاتينة : ثورة لم تكتمل
الافتتاحية

8 تقييم دروس الثورة الفنزويلية
خورخي مارتين

21 الفن الجداري المكسيكي: فن وُلِدَ من رحم الثورة
خورخي مارتين

Editorial Board: Alan Woods (editor-in-chief), Rob Sewell, Hamid Alizadeh, Francesco Merli, Daniel Morley, Ben Curry, Josh Holroyd, James Kilby, Jesse Murray-Dean | ***Layout:*** Jesse Murray-Dean | ***Contact:*** In Defence of Marxism Ltd, 49 Station Road, Polegate, East Sussex, UK, BN26 6EA | editor@marxist.com | All uncredited images are in the public domain

Cover and inside: *The Epic of American Civilisation* (1932-34), José Clemente Orozco

Subscribe
and get past issues at
marxist.com/magazine

33 مقتطفات عن أمريكا اللاتينية
ليون تروتسكي

38 لماذا حدث انهيار وول ستريت؟
جيمس كيلبي

بانكو فيلا (يسار الوسط) وإيميليانو زاباتا (يمين الوسط) في القصر الرئاسي بمدينة مكسيكو، ديسمبر 1914.

– الافتتاحية –

أمريكا اللاتينية

ثورة لم تكتمل

يُمثل الغزو الأمريكي لفنزويلا مطلع هذا العام حدثا ذا دلالة تاريخية. فمع اختطاف الرئيس نيكولاس مادورو وزوجته تحت وابل من الرصاص والقنابل، أعلنت إدارة ترامب النهاية الكاملة للنظام العالمي القائم على «القواعد».

انتهى عهد التذرع بـ«القانون الدولي» و«الديمقراطية» كغطاء للتدخلات الإمبريالية. لم تكن هذه العملية سوى إخضاع سافر لأمة ذات سيادة وتحويلها إلى دولة شبه مستعمرة سعيا وراء المواد الخام ومناطق النفوذ.

كما هدفت عملية «العزم المطلق» إلى توجيه رسالة واضحة لبقية بلدان الأمريكتين، وأعقبها تهديدات مباشرة لكولومبيا والمكسيك وكوبا. شكل كل ذلك جزءا من محاولة الإمبريالية الأمريكية لإعادة بسط سيطرتها على القارة، كما هو محدد في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الجديدة لترامب وقمة «درع الأمريكتين» في مارس.

جوهر سياسة ترامب، التي يشار إليها بـ«مبدأ ترامب المكمل لمبدأ مونرو» -أو «مبدأ دونرو»- يمكن تلخيصه في كلمات البيان الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، والذي أكد على أن:

«هذا نصف الكرة الأرضية **الخاص بنا**، والرئيس ترامب لن يسمح بتهديد أمننا».

وبهذا تعيد إدارة ترامب ببساطة تأكيد السياسة الإمبريالية الأمريكية القديمة المتعلقة بما يسمى «فناءها الخلفي». ففي عام 1912، ادعى الرئيس ويليام تافت أن نصف الكرة الغربي «سيكون لنا في الواقع، فهو ملك لنا بالفعل من الناحية الأخلاقية بحكم تفوقنا العرقي».

لكن هذا ليس «عودة الإمبريالية»، كما تدعي الصحافة الليبرالية، إنه ببساطة استمرار لخمسة قرون من الهيمنة والنهب والاستغلال في أمريكا اللاتينية.

خمسة قرون من النهب

تمتلك أمريكا اللاتينية كل ما يلزم لبناء جنة على الأرض، لكن شعبها أجبر على تحمل عذاب مرير. فعلى مدى خمسمائة عام تعرضت أراضي وشعوب أمريكا اللاتينية للنهب الوحشي والمنهجي، تحت سيطرة إسبانيا والبرتغال ثم بريطانيا، قبل أن تخضع في النهاية لهيمنة الولايات المتحدة.

وقد وثق إدواردو غاليانو هذا النهب المستمر ببراعة في كتابه «عروق أمريكا اللاتينية المفتوحة» (*Open Veins of Latin America*) الصادر عام 1971.

جاء الغزاة الأوائل باحثين عن الذهب والفضة، لكن مع تطور السوق العالمية، ازدادت شهية القوى الاستعمارية النهمة للمواد الخام الأخرى الضرورية لتطور الاقتصاد الحديث: الحديد، والقصدير، والنحاس، والنفط، والآن الليثيوم، المعروف باسم «الذهب الأبيض»، والكوبالت المستخدم في التكنولوجيات «الخضراء» والصناعات العسكرية.

قد يكون شكل نهب الثروات تغير عبر القرون، لكن وحشية استخراجها ظلت ثابتة.

أجبر السكان الأصليون والأفارقة المستعبدون على

العمل القسري في مناجم بوتوسي. واليوم يُجبر العمال الأصليون «الأحرار» على العمل لساعات طويلة مقابل أجور زهيدة، مدفوعين بالفقر المدقع، ليموتوا بسبب تسمم الرئة في سن الخامسة والأربعين، أي قبل نحو ثلاثين عاما من متوسط عمر بقية السكان. أليست هذه عبودية باسم آخر؟

لا تقتصر ثروات أمريكا اللاتينية على المعادن الموجودة تحت الأرض؛ إذ أن تنوّعها البيولوجي المذهل وتربتها الخصبة وفرا سلعا أساسية للسوق العالمية طيلة قرون. وإلى جانب المحاصيل المحلية كالكاكاو والقطن والمطاط، أُضيفت محاصيل مستوردة -كالسكر والبن والموز- بكثافة وعلى نطاق واسع من خلال المزارع الرأسمالية.

تزامن توسع المزارع مع تخريب البيئة والقضاء على ما لا يحصى من مجتمعات الفلاحين الأصليين، الذين سُلبت أراضيهم وأُجبروا على العمل كأقنان في الضيعات الكبرى (Haciendas) أو في المناجم. وتشهد غابات البرازيل المطيرة اليوم عملية مماثلة، حيث يتم تهجير السكان الأصليين ويُقتلون على يد شركات التنقيب عن الذهب وشركات تربية الماشية.

ومنذ ذلك الحين تطورت تلك الضيعات الكبرى القديمة إلى مزارع ضخمة حديثة تُعرف باسم «لاتيفونديات»، وهي عبارة عن ضيعات زراعية رأسمالية هائلة تحتكر أراضي واسعة. حل محل النبلاء الإسبان والكنيسة الكاثوليكية ملاك الأراضي الرأسماليين، مثل شركة «يونايتد فروت»، التي كانت تمتلك في خمسينيات القرن الماضي 40% من جميع الأراضي الصالحة للزراعة في غواتيمالا.

تعكس سيرورة انتزاع الملكية والاستغلال، من نواح عديدة، ما وصفه ماركس بـ«التراكم البدائي لرأس المال»، والذي مهد الطريق لظهور النظام الرأسمالي. لكن على عكس أوروبا، لم يُفض ذلك الاستغلال الوحشي إلى نشوء اقتصادات صناعية قوية في أمريكا اللاتينية، فبدلا من استثمار الأرباح محليا، تم تحويلها إلى حسابات مصرفية أجنبية، ولم يسقط منها سوى الفتات لوكلاء الرأسمال الأجنبي المحليين.

يتم نقل خام المعادن من المناجم المملوكة لشركات أجنبية عبر خطوط سكك حديدية ممولة بقروض أجنبية إلى موانئ حيث تقوم شركات الشحن الأجنبية باستلامه، ليتم تكريره في أماكن أخرى وبيعه مرة أخرى إلى بلدان المنطقة بأسعار أعلى بكثير. وقد تم سحق أي محاولة من جانب الشركات المحلية للمنافسة. وتتعزز هذه الحلقة المفرغة من التبعية بالديون، فبعد أن كانت المستعمرات تدفع الجزية للتاج الإسباني، أصبحت الآن تدفع مبالغ طائلة على شكل فوائد لبنوك البلدان «المتقدمة».

يستحيل الحفاظ على هذا النظام دون دوامة لا تنتهي من التدخلات الإمبريالية والحروب والإبادة الجماعية. والنتيجة هي معدل فقر يبلغ تقريبا ضعف مثيله في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبصورة إجمالية فإن 56.5% من سكان أمريكا اللاتينية هم إما فقراء أو في وضعية هشاشة، مما يجعلها المنطقة الأكثر تفاوتا في العالم.

الفقر والعنف اللذان تعاني منهما الجماهير يدفعانها حتما إلى الهجرة. ففي 1830، قال سيمون بوليفار بمرارة: «الشيء الوحيد الذي يمكنك القيام به في أمريكا هو الرحيل»[1]. وبحلول 2020، كان هناك 47.2 مليون مهاجر من الأمريكتين يعيشون خارج أوطانهم، وغالبا ما يتبعون تدفق الأرباح المسروقة بحثا عن عمل في البلدان التي أفقرت أوطانهم.

شعلة الثورة

واجهت شعوب المنطقة قرون الاضطهاد بقرون من المقاومة والثورة.

اندلعت أول ثورة ناجحة ضد العبودية والاستعمار في أمريكا اللاتينية في هايتي، حيث حولت انتفاضة العبيد عام 1791 أكثر المستعمرات ربحية في العالم إلى أول أمة مستقلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تلت ذلك موجة من الثورات في ما كان يعرف آنذاك بأمريكا الإسبانية، بعد هزيمة الملكية الإسبانية على يد نابليون عام 1808. بدأت أولى تلك الثورات في لاباز في يوليوز 1809، عندما أصدر مجلس الدفاع عنطردنا حقوق الشعب، بقيادة بيدرو دومينغو موريلو، إعلانا جريئا للاستقلال، يدين «طغيان مغتصب ظالم طردنا من الجنس البشري ووصمنا بالمتوحشين واعتبرنا عبيدا»[2].

ورغم أن موريلو قُبض عليه وأعدم على يد القوات الإمبراطورية في يناير 1810، فقد أعلن متحديا:

«يا أبناء وطني، إن الشعلة التي أتركها مشتعلة لن يستطيع أحد إخمادها»[3].

ولم يكن مخطئا.

ففي ربيع ذلك العام، اندلعت ثورات في كاراكاس وبوينس آيرس، فاتحة عهدا من الحروب الثورية التي حررت في نهاية المطاف جميع بلدان أمريكا الجنوبية الناطقة بالإسبانية.

وفي غضون ذلك، وفي الساعات الأولى من صباح السادس عشر من شتنبر عام 1810، قرع ميغيل هيدالغو أجراس كنيسة بلدة دولوريس المكسيكية وأطلق صرخته الشهيرة «صرخة دولوريس»، والتي وردت عنها روايات عديدة، من بينها:

«يا أبنائي! انضموا إلي! ساعدوني في الدفاع عن وطننا! الإسبان يريدون تسليمه للفرنسيين الكافرين. لا مزيد من الاضطهاد! لا مزيد من الجزية! لمن يتبعني على صهوة جواده، سأعطيه بيزو؛ وسأعطي 50 سنتا لمن يتبعني سيرا على الأقدام»[4].

وبحلول عام 1826، كانت جميع بلدان أمريكا اللاتينية الحديثة، باستثناء كوبا وبورتوريكو، قد نالت استقلالها.

كانت تلك الحركات تقدمية للغاية، إذ رفعت المطالب الكلاسيكية للثورة البرجوازية الديمقراطية: السيادة الوطنية، والمساواة أمام القانون، وإلغاء العبودية، والإصلاح الزراعي. ومع ذلك، ولأن البرجوازية الكريولية (*criollo*) [البرجوازية المحلية ذات الأصول الأوروبية] المحلية كانت تخشى الجماهير أكثر من كراهيتها للتاج، فقد جرى الالتفاف على تلك الأهداف أو تركها ناقصة غير مكتملة.

انتقلت شعلة الثورة مرة أخرى بعد قرن من الزمان، مع اندلاع الثورة المكسيكية الثانية عام 1910. شهد ذلك العصر صعود قادة فلاحين راديكاليين، مثل بانشو فيا وإيميليانو زاباتا، الذين أصبح شعارهم «الأرض لمن يزرعها» مطلبا أساسيا للثورات في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية.

ومنذ ذلك الحين اجتاحت المنطقة

لوحة سقفية في معهد "هوسبيسيو كابانياس" تصور الغزو الإسباني (1937 - 1939).

مـرارا وتكـرارا حـركات ثوريـة ملهمـة. لكـن ذلـك لا يُظهـر فقـط بسـالة الجمـاهير، بـل يُـبين أيضـا أن الثـورة اللاتينيـة الأمريكيـة الـكبرى لـم تكتمـل بعـد.

مهام لم تُنجز

على الرغـم مـن قـرنين مـن النضـالات، لم يتـم تنفيذ أي مـن المطالـب الأساسـية التي رفعتهـا الجمـاهير تنفيـذا كاملا. فالسـيادة الوطنيـة -التي تُعـرَّف بأنهـا السـلطة العليـا للدولـة في حكـم نفسـها دون أي تدخـل خارجـي- مـا تـزال مجـرد طمـوح وليسـت واقعـا ملموسـا، في منطقـةٍ يمـارس فيهـا التدخـل الإمبريـالي سـطوته على جميـع مسـتويات المجتمـع.

وبغـض النظـر عـن كـون بورتوريكـو مـا تـزال «إقليمـا غير مُدمـج» -أي مسـتعمرة- تابعـة للولايـات المتحـدة، فـإلى أي مـدى يمكننـا الحديـث عـن السـيادة الوطنيـة، حتى في البلـدان المسـتقلة رسـميا؟

مـا الـذي تعنيـه السـيادة لـفنزويلا بينمـا يمكـن اختطـاف رئيسـها مـن قِبـل قـوة أجنبيـة ومحاكمتـه في نيويـورك كمجـرم عـادي، بينمـا تُـملى سياسـات الحكومـة، بـل وحتى ميزانيتهـا، مـن الخـارج؟ وهـل يمكـن اعتبـار دولـة الأرجنـتين ذات سـيادة حقـا بينما يمكـن نقـض قـوانين إعـادة هيكلـة ديونهـا فعليـا مـن قِبـل محكمـة في الولايـات المتحـدة، كمـا حـدث عندمـا رفعـت «صناديـق الاسـتثمار الانتهازيـة» الأمريكيـة دعـوى قضائيـة ناجحـة ضـد الأرجنـتين سـنة 2013؟

وبالمثـل فقـد عملـت القـوات الأمريكيـة لعقـود طويلـة دون رادع داخـل الأراضي الكولومبيـة، مرتكبـة أعمـال تدخـل سـياسي وتعذيـب وقتـل باسـم «مكافحـة الإرهـاب المرتبـط بالمخـدرات».

ينتـج افتقـار هـذه البلـدان للاسـتقلال السـياسي، في نهايـة المطـاف، مـن افتقارهـا للاسـتقلال الاقتصـادي. فالاحـتكارات الأجنبيـة تهيمـن على أهـم القطاعـات الاقتصاديـة في كل المنطقـة.

تـشير التقديـرات إلى أن مـا يصـل إلى ثـلثي قطـاع التعديـن في تشـيلي مملـوك لجهـات أجنبيـة. وحتى في البلـدان التي تُـدار فيهـا المناجـم في الغالـب مـن قبـل التعاونيـات المحليـة والدولـة، كمـا هـو الحـال في بوليفيـا، فـإن العديـد مـن العمليـات المحليـة هـي ممولـة في الواقـع مـن جهـات أجنبيـة، وتعتمـد على التكنولوجيـا التي توفرهـا شركات مـن البلـدان الامبرياليـة.

ويشـهد قطـاع التصنيـع وضعـا مشـابها، حيـث تُعـد صناعـة السـيارات في المكسـيك أكبر مصـدر لصادراتهـا، وتصـل نسـبة ملكيـة الشركات الأجنبيـة فيهـا إلى 90%. في الوقـت نفسـه، تهيمـن البنـوك الأجنبيـة، مثـل بنـك سـانتاندير، على القطـاع المـالي.

يعـتبر الإصلاح الزراعـي أحـد أهـم مطالـب الثـورة في أمـريكا اللاتينيـة، التي تعـرف أكبر التفاوتـات في توزيـع الأراضي في العالـم، إذ تسـيطر 1% مـن «المـزارع العملاقـة» على مسـاحة أراض أكبر ممـا يملكـه 99% مـن المـزارعين مجتمـعين.

في كولومبيـا تمتلـك أكبر 1% مـن المـزارع 81% مـن الأراضي. وهـذا التفـاوت الهائـل يؤجـج بـدوره العنـف والاضطرابـات المسـتمرة في أجـزاء كـبيرة مـن الأريـاف.

في هـذا السـياق حتى الديمقراطيـة الشكليـة تصبـح مجـرد قشرة جوفـاء. فبينمـا أنتجـت أمـريكا اللاتينيـة دسـاتير أكثر مـن أي منطقـة أخـرى في العالـم، فـإن الحقـوق المنصـوص عليهـا في تلـك الوثائـق تبقـى محصـورة إلى حـد كـبير في الـورق الـذي كُتبـت عليـه.

والحـال هـو أن المنطقـة عانـت لأكثر مـن قـرن مـن الانقلابـات والحـروب الأهليـة، تفصـل بينهـا فـترات مـن «الاسـتقرار»، حيـث تسـيطر قلـة أوليغارشـية فاسـدة على جميـع مؤسسـات الديمقراطيـة الشكليـة: البرلمـان والمحاكـم والإعلام.

الخيانة العظمى

سـبب هـذا الركـود هـو طبقـة برجوازيـة محليـة ضعيفـة وطفيليـة خانـت الثـورة منـذ بدايتهـا.

فـحتى خلال حـروب الاسـتقلال الإسـبانية الأمريكيـة، تعـرض حلـم بوليفـار بتوحيـد أراضي الأنديـز التي كانـت تابعـة للإمبراطوريـة الإسـبانية في فدراليـة واحـدة، فدراليـة الأنديـز، للخيانـة على يـد النخبـة الكريوليـة (*criollo*) المحليـة، التي آثـرت امتيـازات الترف والقـروض التي يقدمهـا التجـار والمصرفيـون البريطانيـون على تطلعـات شـعبها الفـقير. ومثلمـا فعـل عيسـو في الكتـاب المقـدس، فقـد باعـت البرجوازيـة في أمـريكا اللاتينيـة حقهـا في البكوريـة مقابـل «طبـق مـن العـدس».

واليـوم مـا تـزال الطبقـات السـائدة في جميـع بلـدان أمـريكا اللاتينيـة مرتبطـة ارتباطـا وثيقـا -وغالبـا مـا تكـون متطابقـة- مـع كبـار ملاك الأراضي (*latifundistas*) الذيـن يحتكـرون الأرض. هـذا يجعل أي إصلاح زراعـي حقيقـي مسـتحيلا دون مواجهـة المصالـح الأساسـية للطبقـة الرأسـمالية المحليـة.

يتـجلى هـذا في كولومبيـا اليـوم، حيـث تـعثر برنامـج الإصلاح الزراعـي للرئيـس غوسـتافو بـيترو وأحبـط بسـبب حملـة مقاومـة مسـتمرة، وتشـويه سـمعة، وزعزعـة اسـتقرار مـن قبـل الأوليغارشـية الكولومبيـة.

وكمـا أوضـح غاليانـو، فقـد نشـأت برجوازيـات المنطقـة كـ»تـروس في الآليـة العامـة التي اسـتنزفت المسـتعمرات وأشـباه المسـتعمرات»[5]. و بسـبب

اعتمادها التام على الإمبريالية الأجنبية والسوق العالمية، فهي عاجزة عن بناء اقتصاد وطني مستقل حقا. بل إنها لا تصلح إلا لدور المرتزقة والقتلة المأجورين - الجلادين الذين يُستأجرون ضد شعوبهم.

الشيء الوحيد الذي برعت فيه الطبقة السائدة في أمريكا اللاتينية هو إنتاج دكتاتوريين متوحشين في خدمة الإمبريالية الأجنبية. تاريخ كل بلدان أمريكا اللاتينية ملطخ بالفظائع المرتكبة ضد مئات الآلاف من الفلاحين والعمال والسكان الأصليين: عمليات الإخصاء، وشق بطون النساء الحوامل، ورمي الأطفال على رأس الحراب، وكل ذلك باسم الدفاع عن «الحضارة» و«الديمقراطية» و«التجارة الحرة».

وحتى عندما لا يرتكبون جرائم قتل جماعي، فإن غباء وخضوع الرجعيين يفوق التصور. وعلى سبيل المثال فقد قامت ماريا كورينا ماتشادو، زعيمة «الديمقراطية» الفنزويلية، مؤخرا بتسليم جائزة نوبل للسلام إلى دونالد ترامب كعربون شكر له لغزوه بلدها.

في غضون ذلك نجد خافيير ميلي، ذلك «اللاسلطوي الرأسمالي»، الذي يستمتع بلعب دور الرجل القاسي مع العمال الأرجنتينيين، يهرع كالجرو إلى حجر سيده في واشنطن. إن هؤلاء الناس يشكلون تجسيدا حيا لطبقة بلا عقل ولا قلب ولا مستقبل.

خلال السنوات الأخيرة اتجهت أنظار الكثيرين في أمريكا اللاتينية نحو الصين كبديل محتمل للهيمنة الأمريكية. من المفهوم لماذا يرى الكثيرون في بكين أنها شريك أفضل: فالاستثمارات الصينية غالبا ما تأتي دون التهديد بالتدخل العسكري والإذلال السياسي الذي يميز العلاقات مع الولايات المتحدة. لكن ما دام الاقتصاد في أيدي نفس الطبقة الرأسمالية الفاسدة، ستستمر التناقضات واللامساواة والتبعية الخارجية التي تعيق تقدم المنطقة.

لذا فإن ما هو ضروري لتقدم الثورة في أمريكا اللاتينية هو الإطاحة بالأوليغارشية والاحتكارات الأجنبية ومصادرة ممتلكاتهم. بدون ذلك، سوف تبقى تطلعات الجماهير معلقة.

دروس مهمة

في يناير 2005، أعلن هوغو تشافيز أن السبيل الوحيد للخروج من الركود التاريخي الذي تعاني منه أمريكا اللاتينية هو الثورة «لكسر هيمنة الرأسمالية، وكسر هيمنة الأوليغارشيات»، لكنه أضاف:

«لا يمكن تجاوز الرأسمالية من الداخل. يجب تجاوزها عبر الاشتراكية»[6].

تكمن المأساة الكبرى للثورة البوليفارية في أنها، رغم جهود تشافيز، لم تُحقق النجاح الكامل في إسقاط الرأسمالية. بل ما حدث هو العكس، فقد قضت الرأسمالية على جميع مكاسب الثورة، بتواطؤ فعال من جانب البيروقراطية البوليفارية نفسها.

أما الثورة الكوبية فقد نجحت في إسقاط الرأسمالية. فمن خلال مصادرة رؤوس الأموال الأجنبية، وممتلكات كبار ملاك الأراضي والبرجوازية المحلية، حقق شعب تلك الجزيرة الصغيرة المعجزات رغم ستة عقود من العدوان المتواصل من طرف أعتى قوة إمبريالية في العالم.

في عام واحد تمكنت كوبا من القضاء على الأمية التي كانت تتجاوز 23% عام 1959. وحققت متوسط عمر مماثلا لنظيره في الولايات المتحدة، ومعدلا منخفضا لوفيات الرضع، مع إنفاقها عُشر ما تنفقه الولايات المتحدة على الرعاية الصحية. ومنذ عام 1963، أرسلت كوبا أكثر من 600 ألف متخصص طبي إلى 164 بلدا، مما يُظهر الإمكانات الهائلة للاقتصاد المخطط.

والأهم من ذلك هو أن كوبا نفذت أوسع إصلاح زراعي في أمريكا اللاتينية. فقد تم تأميم الأراضي الزراعية الكبيرة (*Latifundios*) وإعادة توزيعها على شكل قطع أرض عائلية صغيرة، أو إعادة تنظيمها على شكل تعاونيات ومزارع تديرها الدولة. اختفى الفقر وانعدام الأمن في الريف إلى حد كبير، مما أدى إلى تغيير جذري في أوضاع الأرياف.

ومع ذلك فإن أهم درس يمكن استخلاصه من تجربة كوبا هو خطر العزلة. إذ لا يمكن لأي بلد في أمريكا اللاتينية أن يتحرر بشكل كامل بينما تبقى بقية المنطقة تحت الحكم الرأسمالي. فبعد انهيار الكتلة السوفياتية، دخلت الجزيرة في فترة خاصة، وهي حقبة من الحرمان المادي الشديد حيث واجه الشعب الكوبي خطر المجاعة.

ورغم ذلك فقد صمدت الثورة. واليوم تعمل الإمبريالية الأمريكية على تشديد الخناق على الثورة الكوبية من جديد. فمن خلال قطعه لإمدادات النفط من فنزويلا والمكسيك، يدفع ترامب الاقتصاد الكوبي إلى حافة الانهيار.

مصير الثورة الكوبية على المحك. ستظل إنجازاتها مصدر إلهام للأجيال القادمة. لكن علينا أن نتعلم الدرس الأساسي من التجربة الكوبية، والذي هو: لكي تبقى الثورة وتزدهر، يجب أن تنتشر؛ يجب أن تصير ثورة عالمية.

من أجل الاشتراكية في كل أمريكا اللاتينية

لقد دخلنا مرحلة جديدة من الأزمة الرأسمالية والعدوان الإمبريالي، حيث تتراكم الشروط لاندلاع انفجارات وثورات اجتماعية هائلة. لكن تلك الانفجارات والثورات لن تنجح إلا بإسقاط الرأسمالية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية.

سوف تجد الثورة الأمريكية اللاتينية أقوى حليف لها في الطبقة العاملة الضخمة في «العملاق» شمال ريو غراندي. فإلى جانب حقيقة أن نسبة كبيرة من الطبقة العاملة الأمريكية تنحدر من أصول أمريكية لاتينية وترتبط ارتباطا وثيقا بالمنطقة، فإن مصالح جميع العمال الأمريكيين تتطابق جوهريا مع مصالح الجماهير المضطهَدة في الجنوب.

إن المواجهات الأخيرة التي اندلعت بين العمال وبين قوات إدارة الهجرة والجمارك في مينيابوليس تعكس المواجهات التي حدثت بين الشباب الثوري وبين شرطة مكافحة الشغب خلال احتجاجات بارو ناسيونال في كولومبيا عام 2021. إنهما جبهتان في صراع واحد. عمال وفلاحو أمريكا -أمريكا الحقيقية، الممتدة من الدائرة القطبية الشمالية إلى رأس هورن- يشكلون، إذا هم اتحدوا، قوة أعظم من أعظم قوة عسكرية على وجه الأرض.

باتحادهم معا سيصير في إمكانهم بناء أمريكا اشتراكية جديدة، وتغيير العالم بأسره. وكما قال خوسيه كارلوس مارياتيغي:

«لن تكون ثورة أمريكا اللاتينية أكثر ولا أقل من مرحلة، طور من أطوار الثورة العالمية. سوف تكون، ببساطة ووضوح، الثورة الاشتراكية»[7].

References online at **marxist.com/idom-53-references** or scan the QR code

انضم للأممية الشيوعية الثورية

نحن ننشط في أكثر من 60 بلد حول العالم

https://marxy.com/?p=4838

وحدة سلاح فرسان تابعة لحركة 26 يوليو بقيادة فيدل كاسترو من الثورة الكوبية، يناير 1959.

تقييم دروس
الثـــــــــورة الفنـــــــزويليـــــة

تعـتبر الثـورة الفنزويليـة واحـدة مـن أبـرز محطـات الصراع الطبقـي التي شـهدها القـرن الحـادي والعشريـن حتى الآن. يتتبـع **«خورخـي مارتـن»** أبـرز تطـورات هـذه الثـورة، بمـا في ذلـك الديناميكيـة القائمـة بين قائدهـا **«هوغـو تشـافيز» والجمـاهير**. كمـا يوضـح الأسـباب التي أدت إلى هزيمتهـا في نهايـة المطـاف، رغـم إمكاناتهـا الهائلـة، والـدروس المسـتفادة التي يمكـن الاسـتفادة منهـا في واقعنـا اليـوم.

«الذين ينجزون نصف ثورة، إنما يحفرون قبورهم بأيديهم»

سبق للزعيم اليعقوبي الثوري، لويس دي سان جوست، أن حذر من خطر إنجاز نصف ثورة قائلا: «الذين ينجزون نصف ثورة، إنما يحفرون قبورهم بأيديهم» وقد كان هذا، مع الأسف، هو حال الثورة البوليفارية.

إن كانت هناك من سمة بارزة للثورة البوليفارية الفنزويلية، فهي طول أمدها. فقد انقضت قرابة خمسة عشر عاما بين انتخاب الرئيس هوغو تشافيز في 6 دجنبر 1998 ووفاته في 5 مارس 2013.

كان ميزان القوى الطبقية في صالح الطبقة العاملة والفقراء لدرجة أن جميع محاولات الثورة المضادة للإطاحة به وإنهاء الثورة باءت بالفشل. وشهدت البلاد محاولات عديدة مماثلة: انقلاب أبريل 2002 الذي أطاح بتشافيز لفترة وجيزة، وعدة محاولات انقلابية فاشلة أخرى، وأعمال شغب عنيفة من جانب المعارضة الرجعية، وعقوبات إمبريالية، وتسلل قوات شبه عسكرية إلى البلد، وهجمات قوات مرتزقة، وإغلاق شامل لأرباب العمل استمر شهرين، وأعمال تخريب اقتصادي، وإضراب أرباب العمل، واحتكار واسع النطاق من جانب الطبقة الرأسمالية.

لم تتوان الأوليغارشية الفنزويلية، المدعومة والممولة من قِبل الإمبريالية الأمريكية والإسبانية، عن فعل أي شيء لسحق محاولة الجماهير الفنزويلية الفقيرة في أخذ مصيرها بأيديها. إلا أن جميع تلك المحاولات للإطاحة بتشافيز وتدمير الثورة انتهت بفشل مُخز للطبقة السائدة.

ومع ذلك فإن الثورة لم تكتمل. فرغم أن سلطة الأوليغارشية الرأسمالية ضعفت، فقد بقي الاقتصاد اقتصادا رأسماليا، واستمر جهاز الدولة دولة رأسمالية. كان تشافيز مدركا تماما لهذا الوضع. ففي أحد خطاباته الأخيرة، دعا إلى «تغيير المسار» (golpe de timón).

لكن بعد وفاة تشافيز، تولى نيكولاس مادورو زمام الأمور. وتعاظمت النزعات البيروقراطية والإصلاحية في قمة الحركة البوليفارية، وتحولت الثورة، تدريجيا لكن بثبات، إلى ثورة مضادة.

وبينما قام تشافيز بتشجيع التنظيم الذاتي للمضطهَدين، فإن مادورو أخضعه للسيطرة البيروقراطية لجهاز الدولة والحزب الاشتراكي الموحد الحاكم. وفي حين كان تشافيز قد قام بتأميم الشركات الخاصة والشركات متعددة الجنسيات، فإن مادورو أعاد خصخصتها. وفي حين كان تشافيز قد صادر الضيعات الزراعية الكبرى (*Latifundia*) ووزع الأراضي على الفلاحين، فقد قام الحرس الوطني في عهد مادورو بطرد الفلاحين وإعادة الممتلكات إلى كبار ملاكي الأراضي السابقين.

أما احتلال المصانع وتجارب سيطرة العمال وإدارتهم، التي شجعها تشافيز، فقد سُحقت ودُمرت.

في يناير 2026، بلغت حملة استمرت ستة أشهر من التصعيد الإمبريالي والعدوان العسكري ضد فنزويلا، قادها الرئيس دونالد ترامب، ذروتها بتوجيه ضربة عسكرية واسعة النطاق اختطفت خلالها الولايات المتحدة الرئيس مادورو وزوجته وفي أعقاب الهجوم صارت فنزويلا شبه مستعمَرة بحكم الأمر الواقع للولايات المتحدة، إذ فرضت واشنطن سياساتها على كاراكاس عبر سيطرتها على تدفق موارد النفط خارج البلاد.

وبينما لا يمكننا التنبؤ بيقين بكيف ستتطور الأحداث، فإن الهجوم الإمبريالي، الذي وقع في 3 يناير، على فنزويلا يُمثل نهاية حقبة تاريخية كاملة. يحتاج المناضلون الثوريون في فنزويلا وخارجها إلى فهم كيف وصلنا إلى هذه المرحلة. ويجب استخلاص الدروس إذا أردنا أن نتسلح للمعارك القادمة.

أصول الثورة البوليفارية

يُرجع البعض بداية الثورة الفنزويلية إلى فوز تشافيز في انتخابات عام 1998، عندما انتصر على جبهة موحدة من الحزبين الحاكمين اللذين حكما البلاد طيلة عقود: حزب العمل الديمقراطي (AD) الاشتراكي الديمقراطي، والحزب المسيحي الاجتماعي (COPEI).

لكن لا يمكن فهم جاذبية ترشيح تشافيز عام 1998 إلا بالعودة إلى انتفاضة كاراكازو (*Caracazo*) عام 1989. ففي ذلك الوقت كان كارلوس أندريس بيريز، من حزب العمل الديمقراطي، قد أعيد انتخابه للتو. وصوت له الكثيرون متوهمين إمكانية استعادة «الأيام الجيدة الماضية» لرئاسته في سبعينيات القرن الماضي، حين أمم قطاع النفط وأسس شركة النفط الحكومية PDVSA.

إلا أنه، قبل أيام من أدائه اليمين الدستورية، نفّذ بيريز برنامجا تقشفيا مدعوما من صندوق النقد الدولي لـ«تعديل» نقدي، شمل تخفيضات واسعة النطاق في الميزانية، مثل رفع الدعم عن الوقود. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع هائل وفجائي في أسعار المواصلات العامة.

في صباح يوم 27 فبراير 1989، وبينما كان ركاب الحافلات من الأحياء العمالية في غواريناس، وهي بلدة تقع خارج العاصمة كاراكاس، في طريقهم إلى أعمالهم، صُدموا بارتفاع أسعار تذاكر الحافلات بنسبة 30%. فرفضوا ركوب الحافلات احتجاجا، وأضرموا النار في بعضها. كانت تلك الشرارة التي أشعلت انتفاضة شعبية عارمة ضد إجراءات التقشف الحكومية، مصحوبة باحتجاجات جماهيرية واسعة النطاق وأعمال نهب.

تعرضت تلك الحركة العفوية، التي صارت تعرف باسم «كاراكازو»، لقمع وحشي من قِبل السلطات. فقد علقت العمل بالدستور، وفرضت حظر التجول، وحجبت وسائل الإعلام، واستدعت الجيش لقمع المتظاهرين العزل. لا يُعرف العدد الدقيق للقتلى، لكن أقارب الضحايا يُقدّرون الحصيلة الإجمالية بنحو 3000 قتيل. وبحلول 8 مارس، كانت حركة الاحتجاج قد أخمدت بقمع وحشي.

كان ذلك هو الوجه الحقيقي للديمقراطية البرجوازية في فنزويلا قبل الثورة البوليفارية، وليس الصورة المثالية التي ترسمها اليوم وسائل الإعلام الرأسمالية وأقلام الطبقة السائدة.

مثّلت انتفاضة كاراكازو نقطة تحول في الوعي، وشكلت المسمار الأخير في نعش نظام بونتوفيخو الذي كان فقد مصداقيته بالفعل، بعد اتفاقية بونتوفيخو، أي الاتفاق السياسي لعام 1958 الذي تناوب بموجبه حزب العمل الديمقراطي (AD) والحزب المسيحي الاجتماعي (COPEI) على السلطة وتقاسما جميع المناصب الحكومية الرسمية.

كان للقمع العسكري لانتفاضة كاراكازو أثر آخر، وهو دفع مجموعة من ضباط الجيش الصغار إلى

المعارضة العلنية. بدت لهم الأعمال الإجرامية التي ارتكبها الجيش في تلك الأيام مناقضة للأيديولوجية الرسمية للمؤسسة العسكرية، والتي كانت تقوم على مبدأ حماية الشعب من التهديد الخارجي، وليس قمعه .

بدأوا بتنظيم حركة قومية سرية تحت راية البوليفارية، نسبة إلى سيمون بوليفار، بطل النضال من أجل الاستقلال في القرن التاسع عشر الذي قاد النضال لتحرير نصف أمريكا الجنوبية من الاستعمار الإسباني. وكان هوغو تشافيز أحد هؤلاء الضباط.

في 4 فبراير 1992، قاد تشافيز، الذي كان آنذاك برتبة مقدم، انتفاضة مدنية عسكرية فاشلة ضد النظام السياسي الفاسد. لكن عندما اتضح أن المحاولة لن تنجح -إذ لم تحدث الانتفاضة المدنية ولم تحظ القوات العسكرية بالدعم الكافي- أتاح له النظام فرصة الظهور على التلفزيون الوطني لدعوة أنصاره إلى إلقاء السلاح. استغل تشافيز الفرصة ليقول إن أهدافهم «لم تتحقق»، لكنه أضاف: «في الوقت الراهن». وقد دفعه ذلك إلى الساحة السياسية الوطنية، ومكنه من الاتصال بالسخط الشعبي العميق ضد اتفاق «بونتوفيخو».

قضى تشافيز عامين في السجن قبل أن يحصل على العفو من الرئيس الجديد رافائيل كالديرا، الذي فاز في انتخابات عام 1993 متعهدا، من بين أمور أخرى، بالعفو عن جميع الضباط العسكريين المتورطين في انتفاضتي عام 1992 الفاشلتين. وبعد إطلاق سراحه، عقد هوغو تشافيز مؤتمرا صحفيا حذر فيه من أن «فنزويلا مهيأة لثورة إذا لم تتم تلبية مطالب الشعب بإجراء تغييرات سياسية واقتصادية جذرية».

وبعد نقاشات مطولة حول الاستراتيجية، قرر تشافيز الترشح في انتخابات الرئاسة عام 1998 مرشحا عن حركة الجمهورية الخامسة (MVR)، بعد أن رفضت السلطات المشرفة على الانتخابات اسم منظمته السياسية، الحركة البوليفارية الثورية 200 (MBR-200)، لاحتوائه على اسم «بوليفار». وقد خاض الانتخابات ببرنامج يهدف إلى مكافحة الفساد والفقر، وعقد جمعية تأسيسية لإعادة تأسيس جمهورية فنزويلا.

خلال الانتخابات الرئاسية، عام 1998، تنافس تشافيز، الذي جال البلاد مُلقيا خطابات في مئات اللقاءات مع العمال والفلاحين والفقراء في الأحياء الفقيرة، ضد سالاس رومر، الذي حظي بدعم حزبي بونتوفيخو ومعظم مكونات المؤسسة الحاكمة. وخلال الحملة الانتخابية نسج تشافيز علاقات وطيدة مع الجماهير وشجعهم على التنظيم الذاتي. في ذلك الوقت، كان ثلثا السكان يعيشون تحت خط الفقر، ونحو 28% منهم يعيشون في فقر مدقع.

الدعم الشعبي

في ذلك الوقت وقف تشافيز مدافعا عن إحداث تغيير جذري، لكنه لم يسم نفسه بالاشتراكي ولا بالمناهض للإمبريالية. بل إنه، في الواقع، وفور توليه لمنصبه عام 1998، أشاد بـ«الطريق الثالث» الذي طرحه توني بلير. اعتقدت بعض مكونات الطبقة السائدة أنه بإمكانهم استغلال تشافيز وشعبيته الجارفة لإضفاء وجه جديد على الديمقراطية البرجوازية الفنزويلية التي فقدت مصداقيتها بشدة. وقد صرّح السفير البريطاني لدى فنزويلا، في اجتماعٍ مع رجال أعمال محليين، بأن: «شعبية تشافيز وشرعيته... شرطان لا غنى عنهما لاتخاذ الإجراءات الصارمة التي يجب على الرئيس القادم اتخاذها».

حقق تشافيز فوزا ساحقا (56% من الأصوات مقابل 40% لسالاس رومر)، لأنه مثّل بالنسبة لملايين العمال وعدا بإحداث التغيير الجذري. لم تكن حملته الانتخابية مجرد حملة عادية، بل كانت علامة فارقة في مسيرة «دخول الجماهير ساحة التحكم المباشر في مصيرها»، كما يصف تروتسكي الثورة في كتابه «تاريخ الثورة الروسية»[1].

يُحسب لتشافيز ثباته على موقفه، إذ دعا إلى استفتاء لعقد جمعية تأسيسية، فاز فيها ائتلافه «Polo Patriotico» (والذي هو ائتلاف ضم حركة الجمهورية الخامسة (MVR) وعددا من أحزاب اليسار الأخرى: الحركة نحو الاشتراكية (MAS)، وحزب الوطن للجميع (PPT)، والحركة الانتخابية الشعبية (MEP)، والحزب الشيوعي الفنزويلي (PCV)، وغيرها) بنسبة 65% من الأصوات. كان الدستور الجديد خطوة للأمام من منظور الحقوق الديمقراطية، إذ تضمن، على سبيل المثال، حق سحب الثقة من المسؤولين المنتخبين، بمن فيهم الرئيس، لكنه ظل دستورا رأسماليا يكرس حقوق الملكية الخاصة.

والأهم من ذلك هو أن الجماهير شاركت في عشرات الآلاف من الاجتماعات، في مختلف أنحاء البلاد، لمناقشة مسودة الدستور، واعتبرته سلاحا في نضالها ضد النظام القديم. وقد صوت أكثر من 70% لصالح التصديق عليه في استفتاء شعبي. تمت طباعة الدستور في ملايين النسخ الصغيرة، عبارة عن كتاب أزرق صغير كان الناس يحملونه معهم دائما ويلوحون به عند مواجهة أي فرد من بيروقراطية الدولة.

في ذلك الوقت، كان مئات الآلاف من أفقر شرائح المجتمع قد نظموا أنفسهم بشتى الطرق لحل

مشاكلهم الأكثر إلحاحا: تم تنظيم حلقات بوليفارية في الأحياء العمالية، ولجان إصلاح الأراضي، ولجان إيجار الأراضي الحضرية، ولجان المياه. وفي الوقت نفسه انتشرت بشكل واسع محطات الإذاعة والتلفزيون المجتمعية. أرادت الجماهير اتخاذ إجراءات مباشرة لتلبية مطالبها، ولم تعد تنتظر من السياسيين التقليديين القيام بذلك نيابة عنها. وقد قام تشافيز، بأسلوبه المباشر والبسيط، بتشجيعهم على ذلك مستخدما لغة الشعب العامل، ومخالفا باستمرار للبروتوكول، ومنحهم صوتا.

كان برنامجه الحواري التلفزيوني الأسبوعي، « *Aló Presidente* »، الذي كان يُبث لساعات طويلة، بمثابة تمرين في التثقيف السياسي الجماهيري. وقد ظهر تشافيز، في عدة مناسبات، وخلفه خريطة فنزويلا، حيث يوضح ثروات البلاد من الموارد الطبيعية: النفط، والذهب، والحديد، والتنوع البيولوجي، وغيرها. وشرح أن السبب الوحيد لفقر الأغلبية في بلد غني كهذا هو احتكار ثرواته من قبل أقلية صغيرة غير منتخبة وغير خاضعة للمساءلة. وهو ما كان له تداعيات ثورية عميقة.

أمضت وسائل الإعلام والسياسيون الرأسماليون، في فنزويلا وحول العالم، خمسة عشر سنة في التنديد بـ»استبداد» تشافيز. لكن الحقيقة هي أنه كان يتمتع بتأييد جماهيري واسع، وقد تأكد ذلك في كل خطوة من خطوات الانتخابات الديمقراطية البرجوازية. لم يقل عدد الانتخابات والاستفتاءات عن تسعة عشر انتخابات (رئاسية، وبرلمانية، وإقليمية، وولائية، وبلدية) بين فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 1998 ووفاته سنة 2013. وقد فاز تشافيز وحركته البوليفارية في جميع تلك الانتخابات باستثناء استفتاء واحد، وهو استفتاء الإصلاح الدستوري سنة 2007 الذي خسره بفارق ضئيل للغاية.

وقد بلغت شعبية تشافيز والثورة البوليفارية ذروتها في الانتخابات الرئاسية عام 2006، عندما توجه إلى الجماهير قائلا: «هذه الانتخابات لا تتعلق بتشافيز، بل تتعلق باختيار الاشتراكية». وكان الرد تأييدا قويا لضرورة الاشتراكية، حيث صوت أكثر من 62% لصالح تشافيز بنسبة مشاركة بلغت 75%.

كان أحد أسباب كراهية الأوليغارشية لتشافيز هو أنه أيقظ الجماهير على المشاركة السياسية، بعد أن كان هؤلاء الملايين مقصيين من الحياة السياسية. كانوا يعتبرون، عن حق، أن النظام مُزوّر لصالح الأثرياء وأصحاب النفوذ -»سادة الوادي» (Los Amos del Valle)، كما في عنوان رواية هيريرا لوكي التاريخية- والذين هم مجموعة متماسكة من العائلات الثرية ذات الألقاب الرنانة، التي حكمت البلاد لمائتي سنة، وظنت أن هذا حق إلهي ممنوح لها.

لقد كرهوا تشافيز لأنه خالف البروتوكول، وتحدث بلغة الشعب مباشرة، وتواصل مع أفكار الشعب وتطلعاته. لقد قضى على فكرة أن السياسة حكرٌ على السياسيين المحترفين وأبناء الطبقات المتعلمة. ولم يغفروا له أنه منح الطبقة العاملة والفقراء فكرة أن لهم الحق في المشاركة السياسية واتخاذ القرارات.

انقلاب أبريل 2002

بحلول نهاية عام 2001، استخدم تشافيز الصلاحيات الممنوحة له من الجمعية الوطنية لإقرار حزمة إصلاحات واسعة النطاق. عُرفت تلك الإصلاحات باسم «قوانين التمكين التسعة والأربعين»، نسبة إلى القانون الذي منح لتشافيز السلطة التنفيذية لإصدارها. تناولت تلك القوانين العديد من القضايا المختلفة (الصيد، والتأمين، والمشاريع الصغيرة، والخدمات المصرفية، وغيرها)، لكن أهمها كان قانونا الإصلاح الزراعي وقطاع النفط.

شكّل قانون الإصلاح الزراعي خطوة تقدمية هامة، إذ سمح بمصادرة الأراضي الزراعية الشاغرة وتوزيعها على الفلاحين المعدمين. كانت أوليغارشية كبار ملاك الأراضي، ذات العلاقات الوثيقة بأصحاب البنوك والرأسماليين، تمثل أقل من 2% من السكان، لكنها كانت تمتلك 75% من الأراضي الصالحة للزراعة. وفي المقابل، كان 75% من الفلاحين لا يملكون سوى ما بين 5% و6% من الأراضي.

أكد قانون المحروقات مجددا دور الدولة في هذا القطاع، لا سيما في إدارة شركة النفط الحكومية (PDVSA)، واتخذ تدابير لإلغاء ما يسمى بـ»انفتاح النفط» (apertura petrolera)، الذي كان يسمح للشركات الخاصة باستغلال موارد النفط مباشرة أو في مشاريع مشتركة مع شركة PDVSA.

لا يمكن اعتبار أي من القوانين التسعة والأربعين مناهضا للرأسمالية بحد ذاته، فقد وُضعت جميعها في إطار احترام كامل لسيادة القانون (البرجوازي) والملكية الخاصة. ومع ذلك فقد اعتبرتها الطبقة السائدة وسياسيو النظام القديم إعلانا صريحا للحرب الطبقية.

يكشف هذا عن التناقض الجوهري الموجود في قلب البلدان الخاضعة للهيمنة مثل فنزويلا. فالأوليغارشية المحلية (تحالف أصحاب البنوك والرأسماليين وملاك الأراضي)، التي تتوافق مصالحها بشكل وثيق مع مصالح الإمبريالية وتخضع لها، عاجزة تماما عن قبول -فضلا عن تنفيذ- حتى أبسط الإصلاحات في سبيل السيادة الوطنية وتنمية البلاد.

لقد ردوا على تلك القوانين القومية المعتدلة بالبدء في التحضير للإطاحة بتشافيز عبر انقلاب عسكري، بمشاركة كاملة من الإمبريالية الأمريكية (وإلى حد أقل الإسبانية)، والذي كان من المقرر تنفيذه في أبريل 2002.

حتى تلك اللحظة، لم تكن القصة جديدة. فقد شهدت أمريكا اللاتينية العديد من الحكومات التقدمية التي انتخبها الشعب في انتخابات ديمقراطية، وسعت إلى تنفيذ إصلاحات ديمقراطية وتقدمية لصالح العمال والفلاحين، لكنها واجهت بعد ذلك عمليات تخريب وانقلابات وتدخلات واغتيالات مدعومة من الولايات المتحدة للقضاء عليها.

في البداية كان الانقلاب في فنزويلا ناجحا. وتم تنصيب حكومة جديدة برئاسة بيدرو كارمونا، زعيم اتحاد أرباب الأعمال. وهللت وسائل الإعلام الرأسمالية العالمية لذلك. وظنوا أنهم انتصروا، مرة أخرى.

اجتمع أربعمائة ممثل عن الطبقة السائدة -من

أصحاب البنوك ورؤساء تحرير الصحف ومالكي المحطات التلفزيونية، وملاك الأراضي، وقادة الكنيسة الكاثوليكية، وقادة غرفة التجارة الأمريكية الفنزويلية، وهيئات وجمعيات مهنية- في قصر ميرافلوريس لأداء بيدرو كارمونا اليمين الدستورية. وهتفوا ابتهاجا بإعلانهم إلغاء دستور عام 1999 وقوانين تشافيز التمكينية، وحل جميع السلطات الديمقراطية.

ما كان مختلفا في فنزويلا هو أنه في غضون ثمان وأربعين ساعة، بين 11 و13 أبريل، خرجت الجماهير إلى الشوارع، وحشدت أعدادا غفيرة، حاصرت القصر الرئاسي والثكنات العسكرية الرئيسية، ونجحت من خلال تحركها المباشر في التأثير على قطاعات مهمة من القوات المسلحة والحرس الرئاسي، وإعادة الرئيس المنتخب إلى السلطة.

وقد وثّق فريق تصوير أيرلندي، كان موجودا في الموقع لتصوير فيلم وثائقي عن هوغو تشافيز وثورته البوليفارية، تلك المشاهد الاستثنائية للثورة والثورة المضادة. يُعد فيلم «الثورة لن تُبثّ على التلفاز» (*The Revolution Will Not Be Te-levised*) فيلما لا غنى عنه لفهم الأحداث التاريخية لانقلاب عام 2002 وردة فعل الجماهير.

يقول ليون تروتسكي في خطابه «دفاعا عن أكتوبر»: «إن التدخل الفعال للجماهير في الأحداث التاريخية هو في الواقع العنصر الأهم في الثورة»[2]. وذلك ما حدث بالفعل في فنزويلا في 13 أبريل 2002.

خرجت الجماهير بأعداد هائلة رغم التعتيم الإعلامي الشامل الذي فُرض على ما كان يجري. وكانت القنوات التلفزيونية، الحكومية والخاصة، تبث رسوما متحركة بينما كان مئات الآلاف يخرجون إلى الشوارع. اعتمدت الجماهير في التعبئة على التواصل الشفهي ومحطات الإذاعة المحلية لنشر خبر اختطاف الرئيس، وللدعوة إلى التعبئة الجماهيرية.

تجدر الإشارة إلى أنه في ذلك الوقت، لم تكن المكاسب المادية للثورة قد تحققت بعد، بل تحققت لاحقا. لم يكن ما دفع الجماهير إلى مقاومة الانقلاب مجرد وجود رئيس تقدمي في فنزويلا يسعى لتنفيذ إصلاحات تقدمية، بل كان هناك في الواقع مسار ثوري يتكشف، يتميز أساسا بدخول الجماهير إلى الساحة السياسية. وبسبب ذلك المسار، تحركت الجماهير غريزيا ضد الانقلاب.

كان رد فعل تشافيز الأول بعد انقلاب أبريل هو السعي إلى المصالحة. لم يكن يتوقع الانقلاب، بل فوجئ به. دعا إلى الحوار مع المعارضة المعادية للثورة والمؤيدة للإمبريالية. أُقيمت عدة جلسات تفاوض. لم يتم تقديم أي من مدبري الانقلاب (*golpistas*) إلى العدالة، إذ قضت المحكمة العليا، التي كان يغلب عليها قضاة مؤيدون للنظام القديم، بأنه لم يكن هناك انقلاب في الواقع، بل «فراغ في السلطة» ملأه بيدرو كارمونا صدفة.

لكن طالما لم يتخل تشافيز عن برنامجه الإصلاحي برمته، لم تكن الطبقة السائدة مستعدة للمصالحة. فشرعت على الفور في التخطيط لمحاولة جديدة مضادة للثورة. تمثلت تلك المحاولة في تمرد ضباط عسكريين رجعيين، أقاموا معسكرا في ساحة ألتاميرا بالحي الشرقي الثري في كاراكاس، أعقبته عمليات إغلاق وتخريب من قِبَل الرأسماليين لشركة النفط الحكومية PDVSA، استمرت شهرين.

كان الهدف هو توجيه ضربة قاضية للحكومة بقطع مصدر دخلها الرئيسي. فبعد أن كان الإنتاج قبل الإغلاق يبلغ 3.2 مليون برميل يوميا، انخفض إلى أقل من 50 ألف برميل يوميا، مسببا خسائر بمليارات الدولارات لشركة PDVSA والاقتصاد الفنزويلي ككل.

التجذر

شكلت تلك نقطة تحول أخرى في الثورة البوليفارية. فقد دفع سوط الثورة المضادة الثورة إلى الأمام. وبحدس طبقي فطري، هرعت الجماهير إلى النضال مجددا. سيطر عمال النفط على منشآت شركة النفط الفنزويلية (PDVSA) وأعادوا تشغيلها تحت سيطرتهم. وخرجت الطبقة العاملة وسكان الأحياء الفقيرة لحماية منشآت النفط من التخريب، بالتعاون مع عناصر موالية من الحرس الوطني والجيش.

انضمت القيادة البيروقراطية لاتحاد النقابات العمالية (CTV) إلى حملة الإغلاقات التي نظمها أرباب العمل. وظهر زعيم CTV، كارلوس أورتيغا، في مؤتمرات صحفية يومية مع كارلوس فرناندیز، زعيم اتحاد أرباب العمل (Fedecámaras).

وعلى الجانب الآخر من المتراس، نظم قواعد النقابات العمالية الكفاحيون أنفسهم للمقاومة. وفي فالنسيا، معقل الصناعة، هدد العمال مصنعي السيارات الخاصة باحتلال المصانع إذا هم أوقفوا الإنتاج. اتخذ آلاف العمال في مصانع الصلب العملاقة «سيدور» إجراءات مباشرة لضمان إمداد منشآتهم بالغاز، والذي بدونه كانت الأفران الضخمة ستتضرر.

تجربة الرقابة العمالية في شركة النفط الفنزويلية PDVSA، والتي هي شركة بالغة التعقيد تُدار بعمليات محوسبة ومتطورة تقنيا، مثلت ذروة ما بلغته سلطة الطبقة العاملة، وأكثر الأمثلة تقدما على الرقابة العمالية في العالم في القرن الحادي والعشرين. أثبت عمال النفط في فنزويلا بشكل عملي أن العمال لا يحتاجون إلى رأسماليين ولا مديرين برجوازيين لتسيير أكثر الصناعات تطورا في البلاد.

مهّد فشل حملة الإغلاقات التي نظمها أرباب العمل في فترة 2002-2003 الطريق لمزيد من تجذر الثورة البوليفارية. ومن الجدير الإشارة إلى بعض أهم المحطات:

- في عام 2004، أعلن تشافيز الطابع «المناهض للإمبريالية» للثورة.
- في يناير 2005، أصدر تشافيز مرسوما بتأميم مصنعين خاصين كان العمال يحتلونهما:

فينيبال (مصنع ورق في أراغوا) وسي إن في (معمل لتصنيع وإصلاح الصمامات لصناعة النفط في لوس تيكيس، ميراندا). وأصرّ على أن هذا ليس مجرد تأميم عادي، بل يجب أن يُدار المصنعان من قِبل العمال أنفسهم.

- في يناير 2005، أعلن تشافيز لأول مرة أن أهداف الثورة لا يمكن تحقيقها إلا بالقضاء على الرأسمالية والتحول نحو الاشتراكية. وتمكن، على ذلك الأساس، من تحقيق فوز ساحق في الانتخابات الرئاسية لعام 2006.
- في فبراير 2005، أعطى تشافيز الضوء الأخضر لتطبيق الإدارة العمالية في مصنع ALCASA لصهر الألمنيوم المملوك للدولة.
- في عام 2007، تأسس الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا (PSUV)، وانضم إلى صفوفه أكثر من 5 ملايين عضو.
- في عام 2008، أعاد تشافيز تأميم شركة SI-DOR، عملاق صناعة الصلب في ولاية بوليفار. وجدد إصراره على ضرورة تطبيق الإدارة العمالية.
- في عام 2009، دعا إلى تأسيس الأممية الخامسة، إلا أن تلك المبادرة باءت بالفشل بسبب أعمال التخريب التي قام بها الستالينيون والبيروقراطية.

وقد تزامن تجذر تشافيز والجماهير، واستند كل منهما إلى الآخر. فمع استخلاص تشافيز لخلاصات أكثر تجذرا -سواء بفضل تجربته الشخصية مع هجمات الإمبريالية والطبقة السائدة، أو نتيجة لقراءاته- ازداد حماس الجماهير وجرأتها في تحركاتها. ومع لجوء العمال والفلاحين إلى العمل المباشر، استلهم منهم تشافيز وقام، في كثير من الأحيان، بتحويل ما كان يُمارس بالفعل إلى قانون.

وفي غضون ذلك، أطلقت الحكومة، باستخدام عائدات صناعة النفط، سلسلة من «المشاريع الاجتماعية» التي شملت الرعاية الصحية والتعليم ومحو الأمية والمعاشات التقاعدية والإسكان، مما أحدث تحولا جذريا في حياة ملايين من أبناء الطبقة العاملة. تم إرسال أطباء كوبيين إلى الأحياء الفقيرة لتقديم الرعاية الصحية الأولية الأساسية؛ والتحق مئات الآلاف بالتعليم من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة مجانا؛ وتلقى أكثر من مليون شخص دروس تعليم القراءة والكتابة، مما ساهم فعليا في القضاء على الأمية.

ثورة لم تكتمل

لكن رغم تحقيق كل تلك الإصلاحات الهامة، فقد ظل السؤال المحوري طوال تلك الفترة هو: الثورة لم تستكمل قط. فمع كل الخطابات والتصريحات حول الاشتراكية، ظل الاقتصاد رأسماليا. وعلى الرغم من الإصلاحات الديمقراطية واسعة النطاق، وإنشاء المجالس المحلية، ودعوات تشافيز إلى هدم الدولة البرجوازية، فقد ظل جهاز الدولة رأسماليا ولم يُهدم لتحل محله دولة عمالية.

وأمام حملات تخريب الاقتصاد من جانب الطبقة السائدة، والتي تجلت في هروب رؤوس الأموال، وإضراب المستثمرين، والاحتكار، والاستغلال، وغير ذلك، لم ترد الثورة بتأميم القطاعات الاقتصادية الرئيسية والتخطيط الديمقراطي، بل بمحاولة تنظيم الرأسمالية من خلال سيطرة الدولة. وهكذا تم فرض ضوابط على الصرف الأجنبي، وضوابط على الأسعار، وغيرها.

أدى ذلك إلى نشوء وضع وصفه آلان وودز بأنه «أسوأ العوالم الممكنة»[3]. إذ لم يُسمح لاقتصاد السوق الرأسمالي بالعمل «بشكل طبيعي»، وفي نفس الوقت لم يُستبدل بنظام اشتراكي وتخطيط ديمقراطي.

أصبحت ضوابط الصرف الأجنبي آلية يستغلها الرأسماليون والمضاربون، وغيرهم من اللصوص، للحصول على الدولارات (المخصصة لاستيراد قطع الغيار والمستلزمات للصناعات الرئيسية) بأسعار تفضيلية، ثم يبيعونها في السوق السوداء، ويحتفظون بالفرق. وللتغطية على عملياتهم، لجأ البعض إلى استيراد حاويات مليئة بخردة المعادن الرخيصة، بينما كان الجزء الأكبر من الدولارات المباعة بأسعار تفضيلية يحول إلى الخارج. وقدّر وزير المالية السابق، خورخي جيورداني، أن إجمالي الأموال المسروقة عبر تلك الآلية بلغ 300 مليار دولار أمريكي.

وبالطبع فقد ازدهرت في الوقت نفسه «منظومة» كاملة، حيث عرض موظفو الجمارك، والمسؤولون عن تخصيص الدولارات للاستيراد، وكل من له صلة بإدارة ضوابط الصرف الأجنبي، خدماتهم (مقابل أجر) لمن يستنزفون احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية.

وبدلا من أن تؤدي ضوابط الأسعار إلى حماية مستويات معيشة الأسر العمالية، أدت إلى سحب الرأسماليين، منتجي وموزعي الأغذية والسلع الأساسية الأخرى، لمنتجاتهم من السوق وبيعها في السوق السوداء بأسعار أعلى بكثير. وابتكر الرأسماليون شتى السبل للتحايل على تنظيم الأسعار. حين كانت الدولة تحدد سعر الأرز، كانوا ينتجون بدلا منه أصنافا منكهة أو ملونة لا يشملها السعر المحدد.

وبمجرد إدراج منتج ما في قائمة تنظيم الأسعار، كان يختفي من المتاجر الكبرى والمحلات، ليعود للظهور في السوق السوداء. واضطرت الدولة إلى استيراد كميات هائلة من الغذاء وبيعه بأسعار مدعومة، وهي عملية كانت بدورها مصدرا للفساد المستشري.

وفي غضون ذلك احتفظت مجموعة شركات Empresas Polar باحتكار شبه كامل لتصنيع وتوزيع المواد الغذائية. ورغم الأدلة الواضحة على تورطها في التلاعب بالأسعار والمضاربة والتربح غير المشروع والتخريب، فإنها لم تُؤمّم قط. وكانت عائلة مينيدوزا، المالكة للمجموعة، متورطة في كل محاولات الثورة المضادة للإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

لقد تأكدت عمليا صحة المقولة القديمة: لا يمكنك التخطيط لما لا تسيطر عليه، ولا يمكنك السيطرة على ما لا تملكه.

كانت مصادرة أملاك الرأسماليين في فنزويلا مبررة تماما، حتى من منظور ديمقراطي بحت. فلو تم أخذ قائمة من حضروا في حفل تنصيب الرئيس الانقلابي بيدرو كارمونا سنة 2002، ومصادرة ممتلكاتهم، لكانت الرأسمالية قد سقطت دفعة واحدة.

نفذ تشافيز بالفعل عمليات تأميم، بعضها كان واسع النطاق، بما في ذلك في قطاعات البنوك والاتصالات والإسمنت والصلب والكهرباء. لكن تلك الخطوات كانت متفرقة، وبقيت قطاعات رئيسية من الاقتصاد في أيدي القطاع الخاص، إلى درجة حالت دون إمكانية التخطيط الديمقراطي للاقتصاد.

كان الوضع مشابها فيما يتعلق بمسألة الدولة. فعلى مدى فترة من الزمن، نُفذت عملية تطهير واسعة النطاق لأجهزة الدولة القديمة. خلال اعتصام ساحة ألتاميرا، في دجنبر 2002، انسحب ضباط الجيش ذوو الميول الرجعية علنا من الخدمة العسكرية. كما تقاعد آخرون مبكرا. وتم استقطاب ناشطين ثوريين إلى مختلف الوزارات، بل وحتى إلى شرطة العاصمة كاراكاس والحرس الوطني، وغيرها.

يمكن القول إن الطبقة السائدة كانت قد فقدت **جزئيا** سيطرتها **المباشرة** على أجهزة دولتها. مع ذلك فقد بقي هيكل الدولة على حاله، إذ استمرت دولة رأسمالية تهيمن عليها بيروقراطية غير منتخبة وغير خاضعة للمساءلة. لم تكن للعمال والفلاحين الفنزويليين أية سيطرة على أجهزة الدولة، حتى في ذروة العملية الثورية.

أما الجيش، فعلى الرغم من تطهيره جزئيا وتأثره بلا شك بروح الثورة، فقد ظل بنية هرمية تُدار من أعلى إلى أسفل. وعلى الرغم من بعض الخطوات التي اتُخذت نحو إنشاء ميليشيات شعبية والحديث عن تسليح الشعب، فإن الجيش الرأسمالي بقي على حاله.

تألفت البيروقراطية من عناصر من نفس بيروقراطية الدولة القديمة، بعد أن غيّرت ألوانها فقط، وارتدت قمصانا حمراء، بالإضافة إلى فئة من الوصوليين والانتهازيين الذين شقوا طريقهم عبر صفوف الحركة نفسها.

وقد عملت تلك البيروقراطية بكل قوة على تخريب الجوانب الأكثر جذرية للثورة البوليفارية. وهو ما كان يعني، في كثير من الأحيان، تخريبا مباشرا لتوجيهات الرئيس تشافيز. وقد حذر الضابط اليساري في الجيش والسياسي الثوري، مولر روخاس، ذات مرة من أن الرئيس «يجلس في وكر من العقارب»، ولم يكن مخطئا[4].

في بعض الأحيان كان يبدو وكأن تشافيز في القمة، والجماهير الثورية في القاعدة، ثم بينهما كتلة من البيروقراطيين المتآمرين الذين شكلوا كابحا هائلا للثورة.

مع اقتراب نهاية حياته، بدا أن تشافيز قد بدأ يدرك ذلك الأمر. فألقى سلسلة من الخطابات عبّر فيها عن إحباطه. كان من بينها خطاب ألقاه أمام مجلس الوزراء عام 2012، بُثّ مباشرة على التلفزيون، وعُرف باسم « *Golpe de timón*» (تغيير المسار).

اشتكى تشافيز في تلك الخطابات من أن العديد من الأشياء تُوصف بأنها «اشتراكية» في فنزويلا (مصنع اشتراكي، مدار اشتراكي)، لكن ذلك لا يعكس الوضع الحقيقي، بل مجرد تسميات. وقال: «لا يمكننا الاستمرار في بناء مصانع تشبه الجزر في بحر الرأسمالية، لأنها ستغرق في النهاية»[5].

أما فيما يتعلق بالدولة فقد أصر على ضرورة «سحق» الدولة الرأسمالية القديمة، وتحويلها إلى رماد، واستبدالها بما أسماه «الدولة الجماعية». إلا أنه عاد ليشتكي قائلا: «نحن نتحدث عن الكومونات، لكن أين هي؟»[6].

لكن بعد وفاته تفاقمت جميع التناقضات وتمكنت البيروقراطية الإصلاحية المعادية للثورة من الحصول على حرية مطلقة.

الانهيار الاقتصادي

لفترة من الزمن، حجب ارتفاع أسعار النفط (التي بلغت 100 دولار، بل و120 دولارا للبرميل) السؤال المحوري حول ضرورة تأميم أملاك الطبقة السائدة. بدا كما لو أنه من الممكن تنفيذ برنامج إصلاحات اجتماعية واسعة النطاق دون اللجوء إلى التأميم الكامل لأملاك الطبقة السائدة، رغم

أن ذلك كان مكلفا للغاية من حيث سوء الإدارة والفساد والتخريب، وغير ذلك. ساد وهم بإمكانية تطبيق «الاشتراكية النفطية». كانت هذه في الواقع نسخة من نسخ الإصلاحية والتي مفادها تغيير النظام بشكل تدريجي دون المساس بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

كان تشافيز محاطا بشتى أنواع «المستشارين» الذين روجوا لأفكار مشوشة تحت ستار «اشتراكية القرن الحادي والعشرين». جميعهم كانوا إصلاحيين بشكل أو بآخر، وعارضوا بشدة أي فكرة لإلغاء الرأسمالية.

بمجرد انهيار أسعار النفط، تبدد الوهم وفرض الواقع نفسه. كانت آثار الأزمة الرأسمالية لعام 2008 أقل حدة في أمريكا اللاتينية نظرا لاستمرار نمو الاقتصاد الصيني، وبالتالي استمراره في استنزاف كميات هائلة من المواد الخام ومصادر الطاقة من القارة. لكن وبحلول عام 2014، تباطأ النمو في الصين، وانخفض سعر النفط فجأة إلى أدنى مستوى له عند 27 دولارا للبرميل، مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الفنزويلي.

بعد وفاة تشافيز، أُجريت انتخابات رئاسية جديدة في أبريل 2013، فاز فيها نيكولاس مادورو بفارق ضئيل للغاية (1.5 نقطة مئوية). كان يُنظر إليه في ذلك الوقت على أنه خليفة تشافيز الذي نصبه نائبا له قبيل وفاته.

كان أول رد فعل لمادورو عند مواجهة انخفاض أسعار النفط هو الاستمرار في نفس سياسة الإنفاق الاجتماعي الضخم السابقة. لكن وبسبب الانكماش الكبير في إيرادات الدولة، أدى ذلك إلى عجز مالي هائل. استمرت الدولة في تمويل النفقات وسداد الديون الخارجية عبر طباعة النقود، مما أدى إلى توسع غير مسبوق في المعروض النقدي في وقت كان الاقتصاد يعاني فيه من انكماش حاد.

وقد تجلى ذلك حتما في شكل تضخم هائل، ثم تضخم مفرط. توقف البنك المركزي الفنزويلي، لعدة سنوات، عن نشر البيانات الاقتصادية الرسمية، لكن وبمجرد استئنافه النشر، اضطر إلى الاعتراف بفترة أربع سنوات من التضخم المفرط بين عامي 2017 و2022. وبلغ التضخم ذروته، وفقا للأرقام الرسمية، 130,000% سنويا في عام 2018[7]. وقدّر البنك المركزي الفنزويلي التضخم التراكمي الرسمي بين عامي 2016 وأبريل 2019 بنحو 53,798,500%[8].

وحسب الأرقام الرسمية فقد انكمش الاقتصاد بنسبة 50% بين عامي 2013 و2018. لم ينشر البنك المركزي الفنزويلي قط سلسلة بيانات كاملة عن نمو الناتج المحلي الإجمالي لتلك الفترة بأكملها، لكن تقديرات صندوق النقد الدولي تؤكد أن الاقتصاد انهار بنحو 75% بين عامي 2013 و2021[9].

ينبغي أن يكون انهيار الاقتصاد الفنزويلي في تلك الفترة درسا بليغا لأنصار النظرية النقدية الحديثة، وغيرها من مشتقات النظرية الاقتصادية الكينزية. فتمويل العجز -أي طباعة النقود دون أي دعم حقيقي للنمو الاقتصادي- يؤدي حتما إلى التضخم. كما أن اتباع مثل هذه السياسة على نطاق واسع يؤدي إلى تضخم مفرط وانهيار اقتصادي كارثي.

دفعت الطبقة العاملة الفنزويلية ثمنا باهظا بفعل هذه التجارب الكينزية. فمع انهيار قيمة العملة، لم تعد العديد من المنتجات الأساسية والمواد الغذائية المستوردة متوفرة. واضطر الملايين إلى الهجرة: ما يصل إلى 8 ملايين شخص خلال عشر سنوات، من إجمالي عدد سكان يبلغ 30 مليون نسمة. في عهد تشافيز كان معظم من غادروا البلاد من الرجعيين المنتمين للطبقتين العليا والمتوسطة، والذين أصابهم الإحباط من تقدم الثورة، فانتقلوا إلى ميامي أو ألبرتا أو مدريد. أما الآن فقد أصبح من أُجبروا على المغادرة في الغالب من الطبقة العاملة، الذين انتهى بهم المطاف ضحايا للاستغلال بأجور زهيدة في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى.

أما من بقوا في فنزويلا فقد عانوا من الجوع وسوء التغذية، نتيجة لتأثير الندرة وانهيار القوة الشرائية للأجور والمعاشات التقاعدية. وأصبحت أسوأ سنوات الأزمة تُعرف بـ»سنوات المانجو»، حيث عاش كثيرون على أكل ثمار أشجار المانجو في الشوارع والحدائق العامة والساحات.

وقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية بسبب فرض العقوبات الأمريكية. ورغم أن تلك العقوبات كانت قد بدأت بالفعل في عام 2005، فإن تأثير تلك العقوبات الأحادية الجانب على الاقتصاد الفنزويلي لم يبدأ في الظهور بشكل جلي إلا في عهد إدارة ترامب الأولى. سنة 2017، حظرت واشنطن وصول فنزويلا إلى الأسواق المالية الأمريكية، وفي سنة 2018 حظرت شراء ديونها، وفي يناير 2019 فرضت عقوبات شاملة على شركة النفط الفنزويلية PDVSA.

وقد حدّ ذلك النظام الصارم من العقوبات من قدرة الحكومة الفنزويلية على تمويل ديونها وتصدير النفط، مما شكل ضربة مزدوجة لإيرادات الدولة. وإضافة إلى ذلك فقد تم تجميد أو مصادرة الأموال الفنزويلية في الخارج، ليس فقط في الولايات المتحدة بل أيضا في بريطانيا، حيث صادر بنك إنجلترا 31 طنا من احتياطيات الذهب الفنزويلية المودعة في لندن.

من المهم الإشارة إلى أن تلك السياسة كانت مدعومة من كلا الحزبين وليست مجرد نزوة من الرئيس ترامب. بل لقد استندت العقوبات التي فرضها ترامب في الواقع إلى الأمر التنفيذي رقم 13692 الصادر عن أوباما في مارس 2015، والذي نص على أن الوضع في فنزويلا يُشكّل «تهديدا غير عادي واستثنائي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة».

تقدم الثورة المضادة

لجأت القيادة بشكل متزايد إلى تهميش الجماهير الثورية، وإلى استخدام أجهزة الدولة والنظام القضائي والقمع البوليسي للبقاء في السلطة. لكن وعلى الرغم من ذلك فقد استمر الطابع الاستفزازي الصارخ للمعارضة الرجعية في استفزاز الجماهير خلال اللحظات الحاسمة.

وسنة 2015، بدأ ذلك، إلى جانب الأزمة الاقتصادية، ينتج آثارا سياسية. ففي دجنبر من تلك السنة، خسرت قوى الثورة البوليفارية انتخابات الجمعية الوطنية، حيث حصلت المعارضة الرجعية على 56% من الأصوات، بينما حصل ائتلاف الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا على 40%.

كان ذلك بمثابة إنذار جدي. إذ أنه باستثناء الاستفتاء على الإصلاح الدستوري سنة 2007، الذي خسره التشافيزيون بفارق ضئيل للغاية (أقل من نقطة مئوية واحدة)، لم يسبق للثورة البوليفارية أن خسرت أي انتخابات.

شكّلت النتائج صدمة للقواعد التشافيزية. وعلاوة على ذلك فقد تصرفت المعارضة الرجعية بطريقة استفزازية للغاية. فعندما سيطروا على الجمعية الوطنية في يناير 2016، سارعوا إلى إزالة صورة سيمون بوليفار من قاعة المجلس، كاشفين بذلك عن طبيعتهم الحقيقية باعتبارهم مجرد عملاء للإمبريالية. وفي بعض المناطق تعرضت العيادات الصحية المحلية، التي كان يعمل بها أطباء كوبيون، للهجوم.

ردا على ذلك اندلعت مظاهرات ومسيرات جماهيرية عفوية دفاعا عن الثورة. وقد وجهت تلك المظاهرات انتقادات شديدة للبيروقراطية في قمة الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا والحكومة، والتي اعتبرها العديد من المناضلين الثوريين مسؤولة عن الهزيمة. لكن وبينما طالبت الجماهير بتصعيد الثورة، اتخذت البيروقراطية مسارا معاكسا.

شنّت المعارضة، بعد أن شجعها انتصارها، حملة لإجراء استفتاء على سحب الثقة من الرئيس، وهو حق ديمقراطي يكفله الدستور البوليفاري الذي صدر عام 1999. إلا أنهم، وكعادتهم، لم يلتزموا بالإجراءات القانونية، وقاموا بتزوير التوقيعات، ما أدى في النهاية إلى إلغاء العملية. وعلاوة على ذلك تحدّت الجمعية الوطنية المعارضة حكم المحكمة العليا الذي أبطل ولاية أربعة نواب (ثلاثة منهم من المعارضة) من ولاية أمازوناس بتهمة شراء الأصوات. وقد دفع ذاك التحدي المحكمة العليا إلى إعلان المجلس التشريعي بأكمله «في حالة ازدراء» للمحكمة. وهكذا نشأ صراع على الشرعية، حيث ادّعت الجمعية الوطنية أنها ما تزال تتمتع بولاية قانونية.

في سنة 2017، ردت المعارضة المعادية للثورة مجددا بحملة من أعمال الشغب في الشوارع (*guarimbas*)، في محاولة عنيفة للإطاحة بالحكومة. تعرضت رموز المكاسب الاجتماعية للثورة للهجوم والحرق، بما في ذلك العيادات الصحية والمدارس ومحطات الإذاعة المجتمعية.

في إحدى تلك الاحتجاجات، تعرض شاب يبلغ من العمر 22 عاما، يدعى أورلاندو فيغيرا، لهجوم من قبل غوغاء رجعيين ظنوا أنه من أتباع شافيز أوmalandro (مجرم)، وهو ما يعتبره المعارضون الرجعيون من الطبقتين العليا والمتوسطة شيئا واحدا. تعرض للطعن عدة مرات ثم أُضرمت فيه النيران، فمات متأثرا بجراحه بعد أيام. تكشف هذه الحادثة كل ما تحتاج إلى معرفته عن طبيعة المعارضة الفنزويلية «الديمقراطية» واحتجاجات غواريمبا سنة 2017.

في النهاية ردت الجماهير الثورية بمظاهرات حاشدة، وباتخاذ إجراءات مباشرة لإزالة المتاريس والحواجز التي أقامتها المعارضة، والتي كانت تعيق حياتهم اليومية. شهدت انتخابات الجمعية التأسيسية لعام 2017 إقبالا جماهيريا هائلا، إذ رأى العمال والفلاحون فيها فرصة لاستعادة زمام الأمور وتغيير مسار الثورة نحو مزيد من التجذر. لكنهم خاب أملهم بشدة إذ فرضت البيروقراطية رقابة مشددة على الجمعية، التي تحولت إلى مجرد منتدى للثرثرة فارغ وغير فعال.

شهدنا الظاهرة نفسها سنة 2019، خلال المحاولة التالية للإمبريالية الأمريكية والقوى الرجعية الفنزويلية لسحق الثورة. ففي ذلك الوقت، أعلن زعيم المعارضة، خوان غوايدو، في تجمع حاشد، نفسه رئيسا شرعيا لفنزويلا، فسارعت واشنطن والعواصم الأوروبية للاعتراف به على الفور. أعقب ذلك جولة جديدة من المظاهرات الرجعية العنيفة، فخرجت الجماهير الثورية مجددا إلى الشوارع لهزمها.

لا يمكن للمرء إنكار غريزة الجماهير الثورية السليمة المناهضة للإمبريالية. إلا أن القيادة في ذلك الوقت كانت تُنفذ ثورة مضادة صامتة. لكن لكل شيء حدود، وفي النهاية، سحقت البيروقراطية الروح الثورية للجماهير، مما أدى إلى انتشار التشاؤم واليأس وخيبة الأمل.

منعطف سنة 2018

كانت هناك بالطبع، وكما أوضحنا سابقا، بيروقراطية إصلاحية قائمة بالفعل في عهد تشافيز، وكانت تؤدي دورا مناهضا للثورة. لكن في ذلك الوقت كانت موازين القوى تميل لصالح الجماهير الثورية، وكان تشافيز يتدخل مرارا لدفع الأمور إلى الأمام.

في عام 2012، وبينما كان تشافيز يتلقى العلاج من السرطان في كوبا، شرعت البيروقراطية في تقويض عناصر الرقابة العمالية التي كانت قائمة في العديد من الشركات المؤممة المملوكة للدولة.

كان ذلك جليا بشكل خاص في مجموعة شركات غويانا (CVG)، وهي تكتل صناعي في ولاية بوليفار الجنوبية، يضم معظم الصناعات الثقيلة (ألكاسا، سيدور، فيروميرا، وغيرها). وقد كان تشافيز قد أعلن في اجتماع مع ممثلي العمال، عام 2010، عن «خطة غويانا الاشتراكية»، التي تضمنت تطبيق عناصر الرقابة العمالية، بما في ذلك حقهم في انتخاب مديري الشركات من بينهم.

كان المشروع بأكمله يعاني من عيوب جسيمة، إلا أنه مثّل خطوة في الاتجاه الصحيح. فقد رأى فيه العمال وسيلة للسيطرة على الصناعات الثقيلة في غويانا، التي كانت تعاني من الفساد وسوء الإدارة والبيروقراطية.

وفي غضون أشهر قليلة، أدى تضافر جهود بيروقراطية الدولة والشرطة والحكومة الإقليمية وعناصر من الإدارة القديمة إلى إزاحة جميع المديرين العمال وسحق التجربة برمتها. كانت تلك العملية بقيادة نيكولاس مادورو، الذي كان قد أصبح نائبا للرئيس آنذاك، ونفذتها بيروقراطية النقابة التي كان يقودها، وهي قوة العمال الاشتراكية البوليفارية (FSBT).

وفي شركات أخرى مؤممة كانت تخضع بشكل أو بآخر لسيطرة العمال وإدارتهم، أُزيح رؤساء العمال واستُبدلوا بضباط عسكريين، قاموا في معظم الحالات بنهب أصول الشركات وإثراء أنفسهم. فأفلست بعض تلك الشركات، ثم تمت خصخصتها في نهاية المطاف.

أعيدت عشرات الشركات التي كان تشافيز قد أممها إلى ملاكها في القطاع الخاص، بما في ذلك فاما دي أمريكا، وأباستوس بيسينتيناريو، وأغروباتريا، ومصانع قصب السكر، وتيليفيريكو وارايرا ريبانو، ولاكتيوس لوس أنديس، وأروز ديل ألبا، وكومبليخو بورسينو بارينياس، وأغروينلاكا، وغيرها.

كانت هناك بعض أشكال المقاومة، لكنها كانت في معظمها معزولة وغير فعالة في نهاية المطاف. جرت تلك السيرورة على جميع مستويات التنظيم الثوري. وتعرض الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا نفسه، ووسائل الإعلام الحكومية، والمنظمات القاعدية الشعبية -أي جميع السبل التي استخدمتها الجماهير الثورية للمشاركة المباشرة ومحاولة تولي زمام الأمور- للعرقلة بشكل منهجي.

شهدت تلك السيرورة عدة منعطفات حاسمة، ولعل أبرزها كان عام 2018. فقد تدهورت

الأوضاع المعيشية للجماهير إلى حد كبير، وأصبحت سياسات البيروقراطية البوليفارية -التي وصفها كثيرون بأنها «برجوازية بوليفارية» جديدة- معادية للثورة، ما أدى إلى انتشار روح المعارضة بين صفوف أنصار شافيز. ونتيجة لذلك بُذلت محاولات لتنظيم معارضة يسارية للحكومة والقيادة.

في دجنبر 2017، تقدم عدد من المرشحين الثوريين كمعارضين يساريين في مواجهة مرشحي الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا (PSUV) الرسميين. وقد استخدمت البيروقراطية كامل سلطة أجهزة الدولة (وسائل الإعلام الحكومية، والهيئات الانتخابية، والنظام القضائي) لمنعهم من إيصال صوتهم، وعندما فشلت محاولاتها، رفضت ببساطة الاعتراف بفوزهم.

ترشح وزير التجارة السابق، إدواردو سامان، المعروف بمعارضته الشديدة للرأسماليين والشركات متعددة الجنسيات، لعضوية مجلس مدينة كاراكاس، عن دائرة ليبرتادور التي تضم معظم مركز المدينة وأحياء الطبقة العاملة والفقيرة في غربها. فقامت السلطات بتلاعب بأوراق الاقتراع لمنع ظهور اسمه، وصدرت التعليمات بعدم بث خطاباته في أي من وسائل الإعلام الحكومية.

والفضيحة الأكبر كانت مع حالة المرشحين الثوريين اليساريين في بلدية ليبرتادور في موناغاس (ريغولو رينا)، وبلدية سيمون بلاناس في لارا (أنخيل برادو).

فاز ريغولو رينا، المدعوم من الحزب الشيوعي، بنسبة ساحقة بلغت 62% من الأصوات، مقابل 30% لمرشح الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا. إلا أن المجلس الوطني للانتخابات استبعده من الترشح لكونه عضوا في الجمعية التأسيسية، وبالتالي لا يحق له الترشح لمنصب رئيس البلدية. والغريب هو المجلس الوطني الانتخابي لم «ينتبه» لهذا «التضارب» إلا بعد فوز ريغولو رينا في الانتخابات، متغلبا على مرشح الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا الرسمي.

وفي سيمون بلاناس، حصد مرشح اليسار الثوري أنخيل برادو 57% من الأصوات مقابل 34% للحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا، رغم أن اسمه لم يظهر على أوراق الاقتراع! ولم يتم الاعتراف بفوزه قط.

بلغ الوضع في الأرياف نقطة الغليان. فقد تشكل تحالف مشؤوم ضم مسؤولين فاسدين في جهاز إصلاح الأراضي، والحرس الوطني، وقضاة محليين، وملاك أراض سابقين صودرت أراضيهم، وملاك أراض وصوليين من بين «البرجوازية البوليفارية». سعوا إلى انتزاع الأراضي من الكومونات الفلاحية، لمنع أي عملية استيلاء جديدة على الأراضي البور. وفي سبيل ذلك لم يترددوا في استخدام كل الوسائل المتاحة لهم لسحق الحركة الفلاحية الثورية، بما في ذلك القتل الانتقائي لقادتها.

تجمع مئات الفلاحين وانطلقوا سيرا على الأقدام في مسيرة طولها 400 كيلومتر إلى العاصمة -مسيرة الفلاحين الباسلة- للمطالبة بالأرض وإنهاء عمليات «*sicariato*»، أي عمليات اغتيال الناشطين الفلاحيين على يد قتلة مأجورين. بعد ثلاثة أسابيع، وعندما وصلوا أخيرا إلى العاصمة، اعترضت طريقهم شرطة مكافحة الشغب. وفي النهاية بلغ الضغط حدا دفع مادورو نفسه إلى الموافقة على لقائهم. قدمت وعود كثيرة، وعاد الفلاحون إلى ديارهم، لكن تلك الوعود لم تُنفذ قط.

كانت الحكومة حتى تلك اللحظة ما تزال مستمرة في اتباع السياسة الاقتصادية نفسها تقريبا. كانت الضوابط واللوائح ما تزال قائمة، وإن كانت قد خُففت بشكل كبير. كان تمويل العجز المالي الهائل يتم عن طريق طباعة النقود، مما أدى بدوره إلى تفاقم التضخم المفرط. خلال الفترة بين وفاة تشافيز سنة 2013 ودجنبر 2017، ارتفع المعروض النقدي بنسبة هائلة بلغت 12000%. وعند نقطة معينة لم تعد لدى الحكومة الأموال اللازمة لشراء الورق عالي الجودة المطلوب لطباعة الأوراق النقدية. أدت ندرة الأوراق النقدية، بالإضافة إلى التضخم المرتفع بشكل غير مسبوق، إلى حصول من يملك النقود على خصم كبير على الأسعار.

كانت احتياطيات البلاد قد استُنزفت. وفي غضون ذلك واصلت الحكومة سداد ديونها للمستثمرين الرأسماليين الأجانب والمحليين.

كان الوضع غير قابل للاستمرار. وانتشرت الاحتجاجات الاقتصادية وهددت بالتحول إلى أعمال شغب بسبب نقص الغذاء. كان شبح انتفاضة كاراكازو يلوح في الأفق. وعند تلك النقطة قررت حكومة مادورو إجراء تحول جذري في السياسة الاقتصادية. انتهى عهد النظرية الكينزية والتوسع النقدي، وتم تطبيق حزمة قاسية من التعديلات النقدية الصارمة. خلال تلك السنة زار مستشارون روس البلاد عدة مرات، ويُقال إنهم لعبوا دورا في تصميم الخطة التي تم الإعلان عنها في غشت 2018، وحملت اسما مستوحى من رواية جورج أورويل «الازدهار والنمو والتعافي الاقتصادي».

حدث انكماش حاد ومفاجئ في المعروض النقدي. وكما هو الحال دائما تعني الصدمة النقدية أن الطبقة العاملة والفقراء هم من سيتحملون تبعات الأزمة. بينما كان الرأسماليون قد حولوا جميع أصولهم إلى الدولار منذ مدة طويلة.

أصدرت الحكومة «توجيهين»: المذكرة الدورية رقم 2792 وتعليمات ONAPRE، واللذان استهدفا خفض أجور العمال، وإلغاء جميع الحقوق

المكتسبة، والقضاء على حقوق المفاوضة الجماعية. منذ ذلك الوقت فصاعدا أصبح الحد الأدنى للأجور هو الأجر الأساسي المستخدم لحساب أجور العمال. وبما أن معظم العمال المنظمين كانوا قد حصلوا على أجور أساسية تفوق الحد الأدنى للأجور بعدة مرات، فقد مثّل ذلك تخفيضا هائلا في أجورهم. عند تطبيق الإصلاح المضاد كان الحد الأدنى للأجور يعادل 30 دولارا شهريا. ومع استمرار التضخم، وبحلول 9 يناير 2020، بلغ الحد الأدنى للأجر الشهري، بعد احتساب جميع الزيادات، 7.82 دولارا فقط.

اعتُبرت جميع المكافآت والمزايا الإضافية المكتسبة خاضعة «للمراجعة»، بدلا من أن تكون محمية بموجب القانون. وقد قام أرباب العمل في الواقع بإلغائها ببساطة. وتحت ذريعة «الطوارئ الاقتصادية»، تم تدمير جميع حقوق العمال بين عشية وضحاها. وفي القطاع العام فرضت الحكومة تلك الإجراءات الضارة من جانب واحد دون التشاور مع النقابات، وأوقفت المفاوضات الجماعية بشكل كامل، ما أدى عمليا إلى إلغاء الاعتراف بتمثيلية النقابات العمالية.

تزايد القمع

كانت الطبقة العاملة في ذلك الوقت تعيش حالة من الإحباط الشديد، وتداعيات الأزمة الاقتصادية الحادة، ونزيفا كبيرا في صفوفها، وغير ذلك. لكن ومع ذلك بقيت هناك بعض جيوب المقاومة. حاول نشطاء النقابات العمالية التنظيم للدفاع عن حقوقهم المكتسبة. وعندما فعلوا ذلك واجهوا قمعا وحشيا من جانب الدولة. تم اعتقال العشرات من قادة النقابات، وتعرض آخرون للتهديد بقوانين مكافحة الإرهاب إذا ما لجأوا إلى الإضراب.

تعرض نشطاء النقابات العمالية في عدة حالات للاختطاف في منتصف الليل على يد ضباط ملثمين من المخابرات العسكرية أو الشرطة السياسية والزج بهم في السجن. حُرموا من الإجراءات القانونية الواجبة، وانتُهكت حقوقهم الديمقراطية، وقضى كثيرون منهم سنوات عديدة في السجن دون محاكمة.

كانت إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل قضية رودني ألفاريز، العامل في مصنع تعدين ومعالجة خام الحديد «فيرومينا ديل أورينوكو»، الذي سُجن بتهم ملفقة. قضى أحد عشر عاما في السجن بانتظار المحاكمة. وعندما عُقدت جلسة المحاكمة أخيرا، سقطت القضية وأُطلق سراحه دون توجيه أي تهمة إليه. وقد كانت هناك حالات أخرى عديدة.

بعد سنوات من تلك الصدمة القاسية، بدأ الاقتصاد بالتعافي، لكن بعد انهيار الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 75%. وفي ذلك الوقت تشتت صفوف الطبقة العاملة وأخضعت بسلطة الترهيب.

وقد لجأت البيروقراطية، بعد أن فقدت التأييد الشعبي، إلى مزيد من الإجراءات القمعية واستخدام أجهزة الدولة للبقاء في السلطة.

وفي غضون ذلك تفشى الفساد بشكل واسع، وتكالب كبار المسؤولين في الدولة والحزب لإثراء أنفسهم. كانت فضائح فساد كبار المسؤولين في الدولة وشركة النفط تنفجر بشكل مستمر ويتعرض بعضهم للسجن بينما فر آخرون إلى الخارج. لم يكن ذلك نتيجة لصراع حقيقي ضد الفساد، بل كان صراعا بين مجموعات مختلفة من اللصوص على تقسيم الغنائم.

وقد تعرض من فضحوا هذا الوضع للسجن، كما حدث مع أريينيس توريلبا وألفريدو تشيرينوس، وهما مناضلان ثوريان شابان كانا يعملان مهندسين في شركة النفط الفنزويلية (PDVSA). نددا بمخطط الفساد داخل الشركة، فحكم عليهما نتيجة ذلك بالسجن خمس سنوات، بتهم «الخيانة وتسريب الأسرار للعدو». وبعد ثلاث سنوات، قضوا منها عاما في السجن وعامين رهن الإقامة الجبرية، تم إطلاق سراحهما دون توجيه أي تهم إليهما بفضل حملة دعم متواصلة.

في سنة 2020، قررت عدة أحزاب يسارية ثورية تأسيس البديل الثوري الشعبي (APR)، بهدف تقديم معارضة انتخابية يسارية للحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا (PSUV) الحاكم.

ولمنع ظهور أي معارضة من جانب اليسار والقواعد الشعبية، شنت الدولة حملة لتدمير واستقطاب الأحزاب السياسية التي اعتبرتها خطرا محتملا.

جاء رد فعل بيروقراطية الدولة سريعا، إذ سحبت تباعا تراخيص الترشح من كل الأحزاب التي كان من الممكن أن توفر أرضية للمعارضة اليسارية. كان هذا هو الحال مع حزب توباماروس، وحزب الاتحاد الشعبي لفنزويلا (UPV) بزعامة لينا رون، وحزب الشعب التقدمي (PPT). كانت الطريقة المستخدمة هي إحداث الانقسام داخل تلك المنظمات، وشراء ذمم فئة منها، ثم نقل التسجيل الانتخابي إليهم.

وفي النهاية وصل ذلك الهجوم على الحقوق الديمقراطية إلى الحزب الشيوعي الفنزويلي. كان اختراق هذا الحزب أكثر صعوبة، نظرا لولاء أعضائه، وصعوبة إيجاد فئة من قيادته يمكن شراؤها. لكن هذا لم يوقف بيروقراطية مادورو.

سنة 2021 خسر الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي انتخابات منصب حاكم ولاية باريناس، مسقط رأس تشافيز. كان ذلك مؤشرا على مدى تراجع شعبية مادورو نتيجة لسياساته ضد الطبقة العاملة والفقراء. فقررت الدولة استبعاد مرشح المعارضة الفائز بعد إعلان النتائج، وفرضت إعادة الانتخابات. مرشح الحزب الشيوعي، الذي كان قد سُمح له بالترشح في المرة الأولى، تم استبعاده دون إبداء أي سبب، لمنع ذهاب أي أصوات محتملة من الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي إلى الحزب الشيوعي الفنزويلي. ومع ذلك فقد فازت المعارضة الرجعية في جولة الإعادة.

وسنة 2022، نظموا مؤتمرا وهميا للحزب الشيوعي الفنزويلي، مؤلفا من أناس لا ينتمون للحزب، وكثير منهم يعملون في الدولة، وآخرون ينتمون إلى أحزاب منافسة موالية للحكومة. ثم حصلوا على موافقة المحكمة العليا لتعيين «القيادة» المنتخبة في ذلك «المؤتمر» كممثلين شرعيين وقانونيين للحزب، ومنحهم السيطرة على تسجيل الناخبين في الحزب الشيوعي الفنزويلي.

لم تتوان بيروقراطية الدولة عن فعل أي شيء للبقاء في السلطة، فالسلطة مصدر امتيازات وثروات هائلة.

في ذلك الوقت لم يكن قد تبقّى إلا القليل، أو ربما لا شيء، من مكتسبات الثورة البوليفارية. فقد تم تحطيم الرقابة العمالية، وفي بعض الحالات تم طرد الجمعيات الفلاحية من الأراضي التي صادرها تشافيز، وتمت إعادتها إلى ملاك الأراضي الخواص. تم تحطيم حقوق العمال، وزُج بالناشطين العماليين في السجون. وسُلبت الحقوق الانتخابية من أحزاب اليسار. وتمت خصخصة العديد من الشركات التي تم تأميمها في عهد تشافيز.

سنة 2020 استُخدم ما يسمى بقانون مكافحة الحصار لإلغاء قوانين عهد تشافيز التي كرست

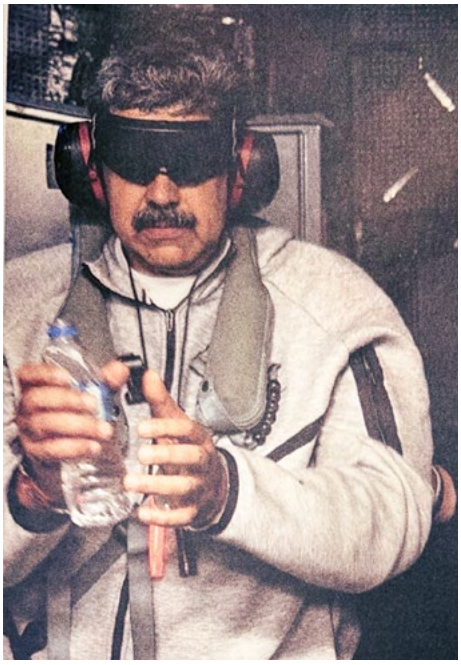

هيمنة شركة النفط الحكومية PDVSA على صناعة النفط. شكل ذلك القانون، الذي صدر من أجل الالتفاف على العقوبات، تراجعا خطيرا وقدم تنازلات كبيرة للشركات متعددة الجنسيات.

تضاءلت المشاركة الثورية الجماهيرية للطبقة العاملة والجماهير الفقيرة، التي ميزت الثورة البوليفارية في الماضي، وذلك بفعل الإحباط والعبء الثقيل للأزمة الاقتصادية والسيطرة البيروقراطية والقمع ضد منظماتهم.

حتى المكاسب المادية للثورة، في التعليم والرعاية الصحية وغيرها من المجالات، بدأت تتلاشى تدريجيا.

اكتملت سيرورة الثورة المضادة التيرميدورية[10]. وبقي الحزب الحاكم نفسه في السلطة. كان تشافيز قد اختار مادورو ليخلفه على رأس الحركة التي كانت ما تزال تحمل مظاهر الثورة البوليفارية. وتزعم قيادة الحركة أحيانا أنها تتبع إرث تشافيز، وتتحدث عن «البوليفارية» وحتى «الاشتراكية». لكن المضمون مختلف تماما، بل يقف على طرف النقيض.

وحقيقة أن ثورة مضادة كهذه قد جرت تحت راية «الاشتراكية» و«البوليفارية» و«التشافيزية»، كان لها أثر سلبي بالغ في تشويه تلك الأفكار على نطاق واسع في نظر الملايين الذين باتوا يربطونها بالانهيار الاقتصادي المروع والنظام القمعي.

وفي النهاية وصل الوضع في فنزويلا إلى نظام بونابرتي بورجوازي، قائم على السيطرة على أجهزة الدولة، وعلى ولاء شريحة من الطبقة العاملة والفقراء لذكرى تشافيز ونزعتهم المناهضة للإمبريالية. وهكذا انتهت الثورة البوليفارية.

اضطلع التيار الماركسي الأممي (الذي صار الآن الأممية الشيوعية الثورية) بدور محوري في تنظيم حملة التضامن الأممي العالمي مع الثورة البوليفارية من خلال إطلاق حملة «ارفعوا أيديكم عن فنزويلا» والترويج لها. كان دعمنا للثورة البوليفارية مبدئيا دائما، لكنه كان أيضا نقديا.

لم يُغير تحول الثورة البوليفارية إلى نقيضها ولو قيد أنملة موقفنا المبدئي والمعارض بشكل غير مشروط للعدوان الإمبريالي على فنزويلا. بقي شعارنا «ارفعوا أيديكم عن فنزويلا!»، لأن المسألة هنا هي التدخل الإمبريالي لأقوى وأكثر القوى رجعية على وجه الأرض في الشؤون الداخلية لأمة ذات سيادة في أمريكا اللاتينية.

وبغض النظر عن موقفنا من حكومة مادورو، فإننا نؤكد رفضنا للعدوان الإمبريالي والتنمر على فنزويلا. من حق شعب فنزويلا أن يقرر مستقبله بنفسه بعيدا عن التدخل الإمبريالي.

دروس من الثورة البوليفارية

شكلت الثورة البوليفارية واحدة من أكثر الحركات الثورية إلهاما وجذرية في القرن الحادي والعشرين. كان ميزان القوى في صالح الطبقة العاملة بشكل كبير. ومع ذلك فقد تعرضت الثورة للهزيمة والتراجع في نهاية المطاف. من المهم فهم أسباب ذلك واستخلاص العبر.

هناك درسان رئيسيان يُستفادان من الثورة البوليفارية، وهما مترابطان ترابطا وثيقا:

الدرس الأول هو أن الثورة لم تُستكمل قط، وكانت لذلك عواقب وخيمة. فقد تعرضت سلطة وامتيازات الطبقة السائدة للتهديد، وتم تنفيذ عمليات مصادرة جزئية، لكن يتم القضاء على الرأسمالية. لم يتم المساس تقريبا بسلطة وثروات أصحاب البنوك ورأس المال والصناعة والأراضي، فاستخدموا نفوذهم الاقتصادي لتخريب الاقتصاد في كل خطوة.

وبدلا من استكمال الثورة بمصادرة شاملة لممتلكات الطبقة السائدة والإمبريالية، وهو إجراء كان سيحظى بتأييد شعبي واسع، طبقت قيادة الثورة في الواقع سياسة الضوابط واللوائح. تسبب ذلك في إعاقة الأداء الطبيعي لاقتصاد السوق الرأسمالي، لكنه لم يستبدله بخطة ديمقراطية تحت سيطرة العمال. كيف يُمكن تحقيق ذلك إذا بقيت أدوات الاقتصاد الرئيسية في أيدي القطاع الخاص؟ وقد تسبب ذلك، إلى جانب التخريب المتعمد للأوليغارشية وهجمات الإمبريالية، في حدوث اضطراب اقتصادي.

كان هذا التناقض مستترا عندما كانت أسعار النفط مرتفعة. لكن عندما انهارت، انكشف تماما. تعود جذور الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في عهد مادورو إلى عدم اكتمال الثورة في الفترة السابقة.

كانت الطبقة السائدة قد فقدت مؤقتا السيطرة على جهاز الدولة، لكنه بقي في جوهره أداة للدفاع عن علاقات الملكية الرأسمالية. وفي عهد مادورو تم تعزيزه واستخدامه بوحشية ضد أي تهديد من قِبل العمال والفلاحين لسلطة البيروقراطية «البوليفارية».

لم تعد السياسات الكينزية قابلة للتطبيق. ولم تترك العقوبات والتنمر الإمبريالي أي مجال للمناورة. وصل الوضع إلى طريق مسدود. فاختار مادورو والبيروقراطية طريق الانضباط المالي، فخلقوا الظروف الملائمة للاستثمار الخاص والشركات المتعددة الجنسيات، وجعلوا العمال يدفعون الثمن من خلال صدمة نقدية، بينما استمروا يملؤون جيوبهم باستخدام سلطة الدولة.

قد يجادل البعض بأنه لم يكن لديهم خيار آخر. هذا غير صحيح. كان بإمكانهم اختيار إكمال الثورة ومصادرة ممتلكات الطبقة السائدة. كان ذلك سيثير غضبا وعدوانا أكبر من جانب الإمبريالية، لكنه في الوقت نفسه كان سيثير حماسا هائلا بين جماهير العمال والفلاحين في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وخارجها.

تكمن التناقضات في حقيقة أن الثورة في عهد تشافيز لم تكتمل قط. لقد قطعت شوطا كبيرا. كانت هناك عملية غير مسبوقة من التجذر وارتفاع الوعي السياسي بين شرائح واسعة من الجماهير الثورية. لكنها لم تصل إلى النهاية، إذ لم يتم القضاء على الرأسمالية. وهذا هو الذي حسم، في النهاية، مصير الثورة.

وهذا ما يقودنا إلى الدرس الثاني: لماذا كان هذا هو الحال؟ ما الذي كان ينقص؟

لا يمكن إلقاء اللوم على الجماهير الثورية. فقد أظهرت عند كل منعطف حسا طبقيا عاليا. ومن خلال نضالها المباشر تمكنت من إلحاق الهزيمة بالمؤامرات المعادية للثورة التي دبرتها الأوليغارشية الرأسمالية والإمبريالية، ليس مرة واحدة ولا مرتين، بل مرارا وتكرارا. لقد استخدمت ابداعها للمضي قدما، وسعت إلى الاستيلاء على السلطة، ونجحت في ذلك على مستويات عديدة، من خلال احتلال

10 من «الردة الثيرميدورية» في الثورة الفرنسية خلال القرن الثامن عشر، والتي بدأت في 27 يوليوز 1794 (9 ثيرميدور في التقويم الثوري قصير الأجل) عندما تمت الإطاحة بالجبليين (Montagnards)، أي الفصيل الأكثر راديكالية من اليعاقبة (Jacobins).

كان العديد من «الثيرميدوريين» منشقين عن اليعاقبة، وسعوا جاهدين لإعادة النظام وإلغاء أكثر سياسات النظام الثوري تقدما، لكنهم مع ذلك دافعوا عن الجمهورية الفرنسية.

المصانـع، وإقامـة الرقابـة العماليـة، والكومونـات الفلاحيـة، ومنظمـات الأحيـاء العماليـة، والمجالـس البلديـة. لقـد بذلـت قصـارى جهدهـا وأعطـت الدليـل، وإن جزئيـا، على قـدرة الطبقـة العاملـة على إدارة المجتمـع. لا يمكـن لأن يُطلـب منهـا أكثر مـن ذلـك.

أمـا هوغـو تشـافيز، فقـد كان زعيمـا نزيهـا وشـجاعا، ملتزمـا بقضيـة الشـعب، وقـادرا على اسـتخلاص اسـتنتاجات متقدمـة للغايـة. لكنـه لـم يكـن ماركسـيا ثوريـا، وهـو أمـر اعترف بـه هـو نفسـه. لذا فإنـه وعلى الرغـم مـن كل مميزاتـه -وقـد كان بلا شـك متفوقـا على أي زعيـم يسـاري جمـاهيري آخـر في القـرن الحـادي والعشريـن- فبسـبب أنـه لـم يكـن ماركسـيا أدى ذلـك إلى وجـود قصـور وارتبـاك في أفعالـه.

لكي تنـتصر الثـورة، لا يكفـي أن تكـون الجمـاهير شـجاعة وتتقـدم بحـزم. ولا يكفـي وجـود قائـد شجاع. صحيح أن هـذه الأمـور تلعـب دورا -بـل دورا بالـغ الأهميـة- لكنهـا ليسـت كافيـة.

مـا هـو مطلـوب، ومـا كان مفقـودا في فنزويلا، هـو حـزب ثـوري مُسـلّح بقـوة النظريـة الماركسـية. إن الحـزب هـو الذاكـرة الحيـة للطبقـة العاملـة، وتجسـيد لتجربـة الثـورات السـابقة، وانتصاراتهـا وهزائمهـا، إلى جانـب الفهـم العلمـي للمجتمـع والصراع الطبقـي الـذي توفـره الماركسـية.

هـذه هـي الضمانـة الوحيـدة للـنصر. فالثـورة، بطبيعتهـا، فترة زمنيـة قـصيرة، إنهـا فرصـة يتـم خلالهـا تحـدي سـلطة الطبقـة السـائدة مـن طـرف حركـة الجمـاهير. بـل إن الثـورة البوليفاريـة، نتيجـة لتضافـر سلسـلة مـن الظـروف الخاصـة، اسـتمرت مـدة طويلـة. لكـن لا بـد للثـورة، في نهايـة المطـاف، أن تنتهـي إمـا بانتصـار المضطهَديـن أو بتمكـن الطبقـة السـائدة مـن سـحق الحركـة.

تتعلـم الطبقـة العاملـة مـن خلال التجربـة، وخلال الثـورة يتطـور وعيهـا بـشكل سريـع وواسـع. لكـن ليـس مـن الممكـن اسـتيعاب جميـع الـدروس الضروريـة بـشكل عفـوي، مـن خلال التجربـة وحدهـا. في كتابـه «تاريـخ الثـورة الروسـية»، يوضـح تروتسـكي أن النشـاط العفـوي للجمـاهير لا يكفـي لانتصـار الطبقـة العاملـة. فبـدون قيـادة ثوريـة جماهيريـة، لا يمكـن تحقيـق الـنصر، ويقـول:

«بـدون منظمـة قياديـة، سـتتبدد طاقـة الجمـاهير كالبخـار غير المحصـور في مكبـس»[11].

ويمكـن القـول إن هـذا هـو أهـم درس مـن دروس الثـورة البوليفاريـة: **الحاجـة إلى قيـادة ماركسـية ثوريـة**، أي حـزب يجـب إعـداده مسـبقا ولا يمكـن تشـكيله بطريقـة مرتجلـة في خضـم الأحـداث. هـذه هـي المهمـة التي تنتظرنـا. وإنجازهـا هـو أسـمى تكريـم نُقدمـه للرجـال والنسـاء الذيـن ثـاروا وتجـرأوا على محاولـة أخـذ زمـام مسـتقبلهم بأيديهـم.

References online at **marxist.com/idom-53-references** or scan the QR code

Essential Marxist analysis, written as events unfolded

Expanded new edition

Wellred Books
wellred-books.com

الإنسان المسيطر على الكون
(1933)، دييغو ريفيرا

الفـــن الجـــداري المكسيـــكي

فن وُلِدَ من رحم الثورة

كانت الحركة الجدارية من أبرز المنتجات الثقافية للثورة المكسيكية. يستكشف كارلوس ماركيز أعمال "العظماء الثلاثة" — دييغو ريفيرا، وخوسيه كليمنتي أوروزكو، وديفيد ألفارو سيكيروس — وكيف عكس فنهم التحولات العميقة التي جرت في المجتمع الأوسع.

شكلت الثورة المكسيكية في أوائل القرن العشرين نقطة تحول حاسمة في تاريخ البلاد، إذ لم تقتصر آثارها على إحداث تغيير جذري في البنية الاجتماعية للمكسيك فحسب، بل مهّدت أيضا الطريق لثورة فنية.

لم يشهد الفن في المكسيك من قبل ازدهارا باهرا وجذريا كالذي عرفته تلك الفترة. وقد بلغ هذا الازدهار ذروته مع حركة الفن الجداري، التي كان من أبرز روادها دييغو ريفيرا، وخوسيه كليمنتي أوروزكو، وديفيد ألفارو سيكيروس.

الثورة المكسيكية

بدأت الثورة المكسيكية عام 1910 احتجاجا على دكتاتورية الجنرال بورفيريو دياز، الذي أخضع البلاد لهيمنة أوليغارشية كبار ملاك الأراضي والاستعمار الأجنبي. سادت علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الأرياف، حيث كان نحو نصف سكان الأرياف مرتبطين بالضيعات الكبرى (*Haciendas*)، من خلال عبودية الديون بشكل خاص. وفي الوقت نفسه كانت الصناعة قد بدأت تتطور، لا سيما في قطاعي التعدين والنسيج، لكنها كانت تعتمد بشكل كبير على الرأسمال الأجنبي.

وهكذا فقد مهد التناقض بين الاحتياجات الموضوعية لنمو الرأسمالية، التي كانت ما تزال في بداياتها، وبين قيود العلاقات شبه الإقطاعية، الطريق لثورة اجتماعية عارمة. كانت المهام المباشرة للثورة ذات طابع ديمقراطي برجوازي: التخلص من الهيمنة الإمبريالية، والإصلاح الزراعي، وبناء دولة قومية مستقلة وموحدة، متحررة من أي قيود تعيق تطور الرأسمالية.

كانت هناك شريحة من البرجوازية مقصية من السلطة السياسية، ولذلك طرحت إصلاحات ليبرالية. بلغت الأوضاع ذروتها عام 1910، عندما دعت مجموعة من الليبراليين البرجوازيين إلى انتفاضة ضد دياز. لكن ما إن تحركت الجماهير المستغَلة، ولا سيما الفلاحون الفقراء، حتى حملت معها مطالبها الخاصة، وصارت القوة الدافعة للثورة.

اهتز المجتمع المكسيكي بأكمله في خضم تلك الأحداث. نهض ملايين الفقراء والمضطهَدين، وتبنوا أفكارا جذرية، مثل النزعة الفلاحية الراديكالية، واللاسلطوية، ثم الشيوعية ابتداء من عام 1919.

قاد كل من بانشو فيا وإيميليانو زاباتا، وهما من أبرز زعماء الثورة، جيوشا فلاحية قوية -فيا في الشمال وزاباتا في الجنوب. وخاضا حربا ثورية، ليس فقط ضد نظام دياز وخلفائه، بل أيضا ضد البنى الاجتماعية القديمة، من خلال تفكيك الضيعات الكبرى (*Haciendas*) وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين.

كان التيار الذي مثل الطبقة البرجوازية الصاعدة في الثورة هو تيار الدستوريين والذين دخلوا، بعد إسقاطهم لنظام بورفيريو دياز، في صراع مع قوات فيا وزاباتا. أدت التناقضات الطبقية المستعصية إلى اندلاع حرب أهلية أخرى، أسفرت عن هزيمة فيا سنة 1915، وهزيمة كومونة موريلوس (حكومة زاباتا الفلاحية) لاحقا. تم تشكيل جمعية تأسيسية، وتوطدت سلطة الجناح

تفصيل لنظام بورفيريو دياز من لوحة "من البورفيرينية إلى الثورة" (1952-1954)، سيكيروس
تفصيل لإيميليانو زاباتا من لوحة "تاريخ كويرنافاكا وموريلوس" (1929-1930)، ريفيرا
زاباتيستا (1931)، أوروزكو

البرجوازي، وتولى فينستيانو كارانزا، زعيم الحركة الدستورية، منصب الرئيس.

إلا أن الوضع عقب الحرب الأهلية كان مضطربا. فقد نددت الشرائح الأكثر راديكالية بالنظام الجديد لخيانته المُثُل التي ناضلوا من أجلها في الحرب الأهلية. وفي الوقت نفسه اندلعت مواجهات مسلحة وعمليات اغتيال، بل ونشأت حكومات ثورية ذاتية الحكم في بعض المناطق، إذ سعت قطاعات من الجماهير إلى تعميق الثورة. وبذلك فقد كانت الثورة ما تزال مستمرة.

في تلك الفترة نفسها كانت الثورة الروسية قد صارت مصدر إلهام للطبقة العاملة، وكذلك لشرائح من الفلاحين والمثقفين من الطبقة الوسطى. وتأسس الحزب الشيوعي المكسيكي (PCM) عام 1919.

بعد اغتيال كارانزا في ماي 1920، تولى الجنرال ألفارو أوبريغون الرئاسة. لم يكن أوبريغون قادرا على قمع الجماهير بشكل حاسم، فحكم بمزيج من الخطاب الإصلاحي، والتنازلات المدروسة، إلى جانب قمع القطاعات الأكثر راديكالية من الجماهير.

ومنذ ذلك الحين بقيت السلطة حكرا على الجنرالات الذين قادوا جيوش الحزب الدستوري: أوبريغون أولا، ثم بلوتاركو إلياس كاييس، وأخيرا لازارو كاردیناس.

أجريت انتخابات أوصلت أفرادا آخرين إلى السلطة، لكن هؤلاء الثلاثة هيمنوا على الحياة السياسية المكسيكية حتى الحرب العالمية الثانية.

تطور النظام إلى تشكيل حزب برجوازي فريد من نوعه أطلق عليه في البداية اسم الحزب الوطني الثوري، ثم الحزب الثوري المؤسساتي (PRI). كان حزبا مهيمنا ضم منظمات العمال والفلاحين تحت قيادة بيروقراطية الدولة البرجوازية، وحكم المكسيك دون انقطاع حتى عام 2000.

الفنانون والثورة

انطلقت حركة الفن الجداري خلال فترة ما بعد الحرب الأهلية، في عشرينيات القرن العشرين، إلا أن بذورها نمت خلال الثورة.

لقد شجع نظام دياز الفنون بشكل كبير، لكن بهدف تصوير المكسيك على أنها «متحضرة» أمام البلدان الرأسمالية الغربية. جرى تهميش ثقافة الجماهير المكسيكية وتدريب الفنانين على التقليد الصارم لروائع الفنانين الأوروبيين القدامى.

Aparece los Jueves — Periodico Semanario — Vale 5 cts. en el D. F. y 10 en los Estados

EL MACHETE

Número 10 | Responsable: XAVIER GUERRERO | México, D. F., del 21 al 28 de agosto de 1924

El machete sirve para cortar la caña,
para abrir las veredas en los bosques umbríos,
decapitar culebras, tronchar toda cizaña,
y humillar la soberbia de los ricos impíos.

¡VIVA LA RUSIA DE LOS SOVIETS!

LA NAVE ITALIA, ARSENAL DE FASCISTAS

¡Alerta trabajadores de Veracruz! ¡Boycot al Barco Fascista!

ARRECIA LA CAMPAÑA ANTICOMUNISTA

La Huelga de la "HUASTECA"

¡El trust más rico del mundo no tiene dinero para cables!

Impunidad para los asesinos de trabajadores

صحيفة إيل ماشيتي، العدد 10،
28 أغسطس 1924

حتى قبل الثورة كان بعض أبرز فناني المكسيك قد بدأوا في مقاومة ذلك النهج، داعين الفنانين إلى إعادة التواصل مع الثقافة المكسيكية. وحثّوا الفنانين على إدماج شعوب المكسيك وتقاليدها، والجغرافيا الطبيعية للبلاد، في أعمالهم. كما شجعوا على العودة إلى فن الجداريات، الذي يمتلك تقاليد عريقة في المكسيك تعود إلى حضارة الأولمك (Olmec). وكان من بين هؤلاء الفنانين الدكتور أتل (واسمه الأصلي جيراردو موريلو)، الذي يُنسب إليه الفضل في إنتاج أول جدارية مكسيكية حديثة عام 1910، والتي فُقدت الآن.

حفزت الثورة تلك القطيعة الجذرية في عالم الفن. ففي عام 1911 أضرب الطلاب في أكاديمية سان كارلوس -المؤسسة الفنية الرئيسية في المكسيك- احتجاجا على بيروقراطية المدرسة، والمنهج الأكاديمي الضيق والقواعد التقليدية التي هيمنت على تدريسها. ونجحوا في إجبار مديرها على الاستقالة. ثم بدأت المدرسة بتنظيم دورات رسم في الهواء الطلق، متأثرة بالانطباعية، وانفتحت على الرسم على الحامل ورسم الجداريات في الشوارع.

ومثلما تطور الاقتصاد المكسيكي بطريقة مركبة وغير متكافئة -حيث امتزجت العلاقات الرأسمالية الحديثة بأشكال أقدم- كذلك كان تطور الفن المكسيكي. فنانو ما عُرف لاحقا بالنهضة المكسيكية لم يتخلوا عن مدارس الفن الأوروبي القديمة، بل استوعبوها فمزجوا أفكار الطليعة الحديثة بالتقاليد الفنية لما قبل الحقبة الإسبانية.

زجّت الثورة المجتمع المكسيكي بأسره في خضم أحداثها، وانخرط العديد من الفنانين بشكل مباشر في أحداثها. فعلى سبيل المثال انضم الدكتور أتل عام 1914 إلى حكومة الحزب الدستوري المؤقتة، برئاسة فينستيانو كارانزا في فيراكروز. واصطحب معه عددا من طلابه، من بينهم الشابان خوسيه كليمنتي أوروزكو وديفيد ألفارو سيكيروس، واللذين سيصبحان لاحقا من أبرز فناني الجداريات.

عمل أوروزكو رسام كاريكاتير في صحيفة الطليعة (*La Vanguardia*) المؤيدة لكارانزا، بينما انضم سيكيروس، الذي كان يبلغ من العمر 18 عاما، إلى الجيش الدستوري، ليصل في نهاية المطاف إلى رتبة نقيب. وقد تركت تلك التجارب أثرا عميقا في الرؤية السياسية لهذين الفنانين.

النهضة المكسيكية

مع وصول الجنرال أوبريغون إلى السلطة، واجهت الدولة الجديدة مهمة بناء دولة قومية موحدة.

كانت المكسيك من أكثر البلدان تنوعا في العالم، حيث تضم عشرات الجماعات العرقية، مثل الناهوا (الذين ينتمي إليهم الأزتيك)، والمايا، والزابوتيك، بالإضافة إلى 68 لغة أصلية في جميع أنحاء البلاد. كان جزء كبير من السكان، وخاصة في الأرياف، يعتبرون أنفسهم من السكان الأصليين، بينما كان معظم سكان المراكز الصناعية يعتبرون أنفسهم من الميستيثو (*Mestizo*) -وهم سكان من أصول مختلطة إسبانية وأصلية- ويتحدثون الإسبانية.

كان من بين إنجازات الثورة توفير التعليم لأبناء العمال والفلاحين. في عام 1921 تم إنشاء سكرتارية التعليم العام بهدف توفير التعليم لشريحة كبيرة من السكان الأميين.

تولى تلك المهمة بشكل مبدع خوسيه فاسكونسيلوس، الذي شغل منصب رئيس الجامعة الوطنية في المكسيك بين عامي 1920 و1921، وعُيّن أول وزير للتعليم العام من قبل أوبريغون عام 1921. تم تنظيم بعثات ثقافية جاب خلالها «أنبياء علمانيون» مختلف المجتمعات المحلية لتقديم التعليم وإحياء التراث الثقافي للريف المكسيكي.

كان يفترض أن تحتل جداريات الشوارع مكانة محورية في ذلك المشروع، بهدف إدخال الفن إلى الفضاء العام، بدلا من اقتصاره على المعارض أو المجموعات الخاصة. ودعا فاسكونسيلوس الفنانين إلى الرسم على الجدران لأغراض تعليمية، من أجل شرح التاريخ والعلوم من خلال الفن.

كما دعا فاسكونسيلوس إلى استخدام الفن كإسمنت لبناء هوية قومية مكسيكية. وكان الهدف استخدام الفن لبناء تركيب بصري لشعوب البلاد وأحداثها التاريخية، لتُشكّل عناصر بناء مكسيك حديثة جديدة، حيث يُمثل انتصار الدستوريين في الثورة العقدة التي تربط خيوط المجتمع المكسيكي المختلفة.

من أوائل المشاريع التي كلف بها فاسكونسيلوس الفنانين كان الرسم على جدران المدرسة الوطنية التحضيرية (سان إلديفونسو) عام 1922. وهناك اجتمع دييغو ريفيرا، وديفيد ألفارو سيكيروس، وخوسيه كليمنتي أوروزكو، ورفعوا راية الحركة الجدارية، إلى جانب رسامين آخرين مثل جان شارلو، وفيرمين ريفويلتاس، وفرناندو ليال، ورامون ألفا دي لا كانال، وخافيير غيريرو.

بدأ هؤلاء الفنانون في صياغة فن الجداريات الحديث كشكل فني جديد ومتميز. لكن تلك الحركة لم تكن ثورية في شكلها فحسب، بل إن هؤلاء الفنانين أضفوا على جدارياتهم مضامين أكثر جذرية، متناولين مواضيع وقضايا تجاوزت ما قصده فاسكونسيلوس. وبسبب أن النظام البرجوازي كان عليه أن يضفي الشرعية على نفسه أمام الجماهير، فإنه لم يجد بدا من التسامح مع تلك الحركة.

في مواجهة تجذر الجماهير، أسس نظام أوبريغون نقابة عمالية رسمية -الاتحاد الجهوي للعمال المكسيكيين (CROM)- وروج لها في محاولة لاحتواء الطبقة العاملة. وفي الوقت نفسه ظهرت حركة نقابية راديكالية تمحورت حول الاتحاد العام للعمال (CGT)، وجمعت بين اللاسلطويين والشيوعيين.

بعد فترة وجيزة من التقارب مع النقابات العمالية الرسمية ثم الانفصال عنها، أسس فنانو الجداريات في عام 1923 «الاتحاد المكسيكي للعمال التقنيين والرسامين والنحاتين الثوريين» في سان إلديفونسو. وجاء في بيانه:

«نعلن أنه بما أننا نمر حاليا بمرحلة اجتماعية انتقالية بين انهيار نظام عفا عليه الزمن وبين إقامة نظام جديد، يجب على مبدعي الجمال السعي لضمان أن يكون عملهم وسيلة واضحة للدعاية

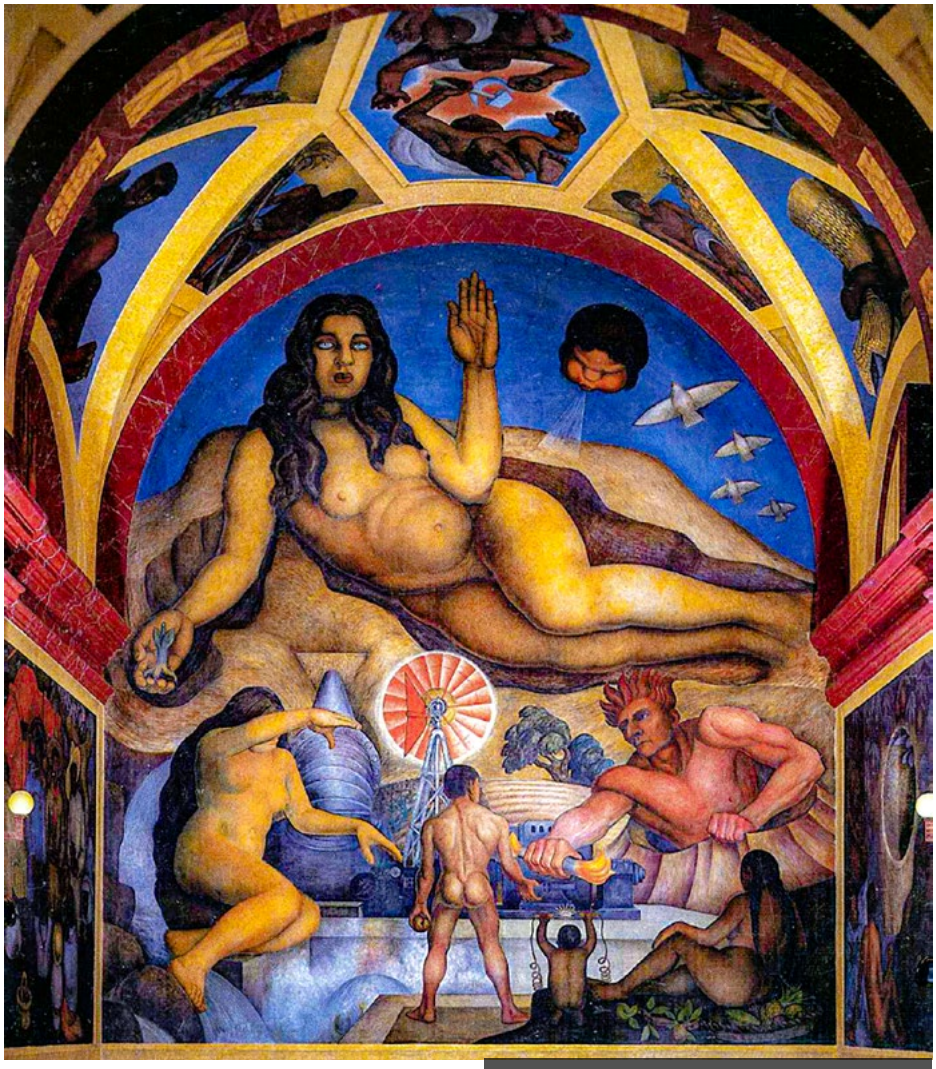

ديغو ريفيرا وأعماله الفنية:

اليسار: «انتصار الثورة» (Triunfo de la revolución) (1926)

اليمين: «الأرض المثمرة» (La tierra fecundada-) (1927-1924)

الأيديولوجية لما فيه خير الشعب، محولين الفن، الذي هو حاليا مظهر من مظاهر الاستمناء الفردي، إلى وسيلة للجمال للجميع، وللتثقيف وللنضال»[1].

وقد انضم معظم أعضاء تلك النقابة إلى الحزب الشيوعي لفترة من الزمن، وكان ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية الأربعة للحزب الشيوعي المكسيكي رسامين: ريفيرا، وسيكيروس، وغريرو. بل إن صحيفة النقابة، *El Machete*، أصبحت لسان حال الحزب.

تطور ريفيرا

عاش ريفيرا في أوروبا بين عامي 1907 و1921، حيث درس أساليب طليعية متنوعة، حتى أصبح شخصية بارزة في الحركة التكعيبية. كما درس الفن الأوروبي التقليدي، ولا سيما جداريات عصر النهضة الإيطالية. وعند عودته إلى المكسيك، رسم ريفيرا أول جدارية له في قاعة سان إلديفونسو، بعنوان *La Creación* (الخلق) (1922).

اتسمت حركة الجداريات بطابع جماعي منذ بدايتها. تعاون مع ريفيرا في جدارية «الخلق» كل من فرناندو ليال -الذي ينتمي إلى مدرسة الرسم في الهواء الطلق- والفنان الفرنسي جان شارلو الذي ساهم في نشر فن النقش في المكسيك. كما ابتكر أول جدارية تاريخية للحركة، بعنوان « *La masacre del Templo Mayor* » (مذبحة تيمبلو مايور) (1922-1923)، والتي كانت بمثابة إدانة مباشرة للغزو الإسباني.

ولأنه لم يكن راضيا عن أول أعمال ريفيرا ، أرسله فاسكونسيلوس في رحلة عبر أرياف المكسيك، وهي تجربة كان لها أثر بالغ على أسلوبه الفني. وعند عودته إلى العاصمة، بدأ برسم جدران سكرتارية التعليم العام، واضعا بذلك الأسس لأسلوبه المميز. بدأ ريفيرا وفريقه بالرسم على جدران ذلك المبنى عام 1923، ولم ينتهوا منه إلا عام 1928. ويمكن ملاحظة تطوره السياسي منعكسا على الجدران.

في البداية رسم ريفيرا المهرجانات الشعبية والحرف التقليدية. قد يرى البعض اليوم في الشخصيات التي رسمها نماذج نمطية: العامل بملابس العمل، والفلاح ببدلته الكتانية البيضاء وصندالة، والمرأة الأصلية بضفائرها وألوانها الزاهية. لكن تلك الصور كانت بالغة التأثير لدرجة أنها ما تزال راسخة في المخيلة الوطنية والعالمية لما يعنيه أن تكون مكسيكيا.

ومن المهرجانات والحرف انتقل ريفيرا إلى مسألة إعادة توزيع الأراضي، مُحتفيا بقادة مثل زاباتا ويولاليو غوتيريز وكاريلو بويرتو.

في عام 1923، تأسست جامعة تشابينغو الزراعية بشعار: «تعليم استغلال الأرض، لا استغلال الإنسان». وفي العام نفسه بدأ ريفيرا بالرسم على جدران كنيسة الجامعة، حيث مزج عناصر من الفن الباروكي بالفن الأصلي، واستبدل الرموز الدينية بالمطارق والمناجل.

اللوحة المركزية لتلك الجدارية هي *La tierra fecunda* (الأرض الخصبة)، التي رسمها بين عامي 1924 و1927. تُبرز اللوحة بشكل لافت شخصية امرأة حامل (مستوحاة من زوجته الثانية، غوادالوبي ماريـن)، لا تلتزم بالمعايير اليونانية الرومانية للجمال، بل بجمال أمريكا اللاتينية المميز. يشبه جسدها خريطة المكسيك، وتجسد خصوبة الأرض، وتعطي بيدها ثمارها لعامل. والرجل المطرود من الجنة لكنه يحمل تفاحة رمزا للمعرفة، عليه أن يبني جنته الخاصة على الأرض. ولكي يحقق ذلك، يمتلك العناصر الأربعة: الأرض، والماء، والهواء، والنار، وأمامه الكهرباء والتصنيع.

تعمقت أفكار ريفيرا الراديكالية بعد رحلته إلى الاتحاد السوفياتي عام 1927، حيث دُعي للمشاركة في الاحتفال بالذكرى العاشرة لثورة أكتوبر. هناك شهد تصاعد البيروقراطية الستالينية. وفي عام

دييغو ريفيرا وأعماله الفنية:

اليسار: «انتصار الثورة» (Triunfo de la revolución) (1926)

اليمين: «الأرض المثمرة» (La tierra fecundada-1927) (1924)

1928، وبعد أن أعلن دعمه للمعارضة اليسارية بزعامة ليون تروتسكي، تم إبلاغه بضرورة مغادرة البلاد فورا.

وعند عودته تعرض للمحاكمة والطرد من الحزب الشيوعي المكسيكي بسبب «تروتسكيته». ومع ذلك أعاد التأكيد علنا على تمسكه بمواقفه السياسية قائلا:

«لن أتفق إلا مع أولئك الذين طُردوا بسبب اتباعهم للخط الأممي للمعارضة [...] الذي يدافع عنه ويقوده الرفيق ليون تروتسكي»[2].

واصل ريفيرا رسم جدران سكرتارية التعليم العام، لكن هذه المرة بمحتوى طبقي أكثر وضوحا. يتجلى ذلك في اللوحات الجدارية على الطابق الثالث من فناءي المبنى، والمزينة بسلسلة من اللوحات التي تحاكي كلمات أغنيتين من أغاني *corridos* (الكوريدو)، وهي أغان سردية مكسيكية انتشرت خلال الثورة. إحداهما أغنية الثورة الزراعية والأخرى أغنية الثورة البروليتارية.

يظهر على الجدران ثلاثي ثوري -فلاح وعامل وجندي ثوري- في مقابل ثلاثي مضاد للثورة -رأسمالي وقائد عسكري وممثل عن كبار رجال الدين. كما تتضمن تلك الجدران عناصر اشتراكية صريحة، مثل جمع عام ديمقراطي للعمال تحت راية حمراء. كما تصور إحدى تلك اللوحات عائلة رأسمالية حزينة على مائدة العشاء، لا يوجد في أطباقها سوى عملات ذهبية، وهو ما يتناقض مع حال العمال الثوريين والفلاحين المسلحين في الخلفية، وهم يحملون ثمار عملهم الوفيرة من المنتجات الزراعية.

يعكس تطور ريفيرا نفسه المنطق الكامن لنظرية الثورة الدائمة لتروتسكي. بعد أن تم توظيف ريفيرا في البداية للمساعدة في صياغة وعي قومي خالص، استنتج أنه لا يمكن تحقيق تطلعات الجماهير، التي تُشكل الغالبية العظمى من الأمة، إلا من خلال النضال من أجل الاشتراكية.

(باتجاه عقارب الساعة من أعلى اليسار): ديفيد ألفارو سيكيروس؛ سيكيروس وهو يرسم جدارية في عام 1925؛ «أمريكا الاستوائية» (1932)

بين عامي 1929 و1935، أنجز ريفيرا عمله الضخم: *Epopeya del Pueblo Mexicano* (ملحمة الشعب المكسيكي)، التي تعرف أيضا باسم «تاريخ المكسيك»، في القصر الوطني، مقر الحكومة الفيدرالية.

يُصوّر العمل تاريخ المكسيك على جدارين: حضارة الأزتك، والغزو الإسباني، والغزوات الأجنبية المتتالية من فرنسا والولايات المتحدة، ونظام دياز، والثورة المكسيكية. يضم العمل أكثر من ألف شخصية مميزة، العديد منها تجسيد لشخصيات حقيقية. وفي قلب العمل يظهر إميليانو زاباتا إلى جانب قادة زراعيين اشتراكيين وشيوعيين آخرين.

بجانبهم يقف عامل يرفع ذراعه مشيرا إلى الجدار الثالث، حيث يتم رسم العالم المعاصر غارقا في القمع والفاشية والعنف ضد العمال. تتجه نظراته نحو المجموعة المحيطة بإيميليانو زاباتا، بينما تشير يده مباشرة إلى كارل ماركس، الذي يحمل البرنامج الشيوعي ويُشير للطبقة العاملة إلى الأفق التاريخي للاشتراكية. وبهذه الطريقة يربط دييغو ريفيرا الثورة المكسيكية بمنظور الثورة الاشتراكية العالمية.

سيكيروس والإمبريالية

سافر سيكيروس بدوره إلى أوروبا عام 1919، حيث التقى ريفيرا. وعند عودته إلى المكسيك، أصبح ناشطا جدا في صفوف الحزب الشيوعي المكسيكي واتحاد العمال التقنيين والرسامين والنحاتين الثوريين في المكسيك.

رسم سيكيروس العديد من الجداريات في «باتيو تشيكو» في سان إلديفونسو، عبّر فيها بوضوح عن أفكاره الشيوعية. على وجه الخصوص، كانت لوحة *El entierro de un obrero sacrificado* (دفن عامل تمت التضحية به) (1923) بمثابة تكريم لحاكم يوكاتان الاشتراكي، فيليبي كاريلو بويرتو، الذي كان قد اغتيل مؤخرا.

تعرضت اللوحة للتخريب على أيدي طلاب يمينيين قبل اكتمالها، ثم طُليت باللون الأبيض بأمر من وزير التعليم الذي خلف فاسكونسيلوس.

ازدادت حدة الخلافات بين سيكيروس وبين النظام الجديد. تم طرده من منصبه في سكرتارية التعليم العام سنة 1925، وسُجن بسبب نشاطه السياسي سنة 1930. وفي نهاية المطاف، نُفي من المكسيك سنة 1932 وانتقل إلى لوس أنجلس.

بحلول ذلك الوقت، كانت حركة الجداريات المكسيكية قد صارت تحظى بشهرة عالمية، لا سيما في الولايات المتحدة. ويمكن ملاحظة عناصر من فن الجداريات في حركتي الإقليمية والواقعية الاجتماعية -وهما حركتان فنيتان ظهرتا في أعقاب الكساد الكبير. وبفضل انتشار هاتين الحركتين أصبح فنانو الجداريات المكسيكيون يحظون بشعبية هائلة شمال الحدود.

بدأ رسامو الجداريات المكسيكيون يتلقون طلبات من مؤسسات عامة في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى رأسماليين من القطاع الخاص سعوا إلى تحسين صورتهم في فترة اتسمت بتوترات اجتماعية حادة.

رسم أوروزكو أول جدارية مكسيكية في الولايات المتحدة، وهي بروميثيوس (1930)، بتكليف من كلية بومونا الخاصة في كاليفورنيا، حيث يسرق البطل اليوناني النار من السماء ويقدمها هدية للبشرية.

في ذلك الوقت، كان سيكيروس قد اكتسب شهرة واسعة كواحد من Los Tres Grandes (العظماء الثلاثة) في الرسم المكسيكي، إلى جانب ريفيرا وأوروزكو. وقبل عقود من ظهور المعارض التفاعلية المعاصرة، كان سيكيروس يبدع جداريات تحيط بالمشاهد باستخدام تقنية المنظورات المتعددة. تلك اللوحات ليست ساكنة، إذ تتغير زوايا الرؤية مع حركة المشاهد. وقد ابتكر سيكيروس في المواد والتقنيات، فابتكر جداريات ثلاثية الأبعاد. كما أنه محا في لوحاته الإحساس بزوايا الجدران، كما هو الحال في لوحة «صورة البرجوازية» (1939)، التي لا تبدو وكأنها مرسومة على جدار. طور سيكيروس أسلوب «الصدفة المضبوطة» (الذي أثّر لاحقا على جاكسون بولوك)، وجمع بين التجريد والواقعية. حتى أنه أنجز أكبر جدارية في العالم: جدارية *Polyforum Siqueiros* (بوليفوروم سيكيروس).

في عام 1932، رسم سيكيروس إحدى أهم جدارياته في لوس أنجلوس: *América Tropical: Oprimida y Destrozada por los Imperialismos* (أمريكا الاستوائية: مضطهدة ومدمرة على يد الإمبريالية). وعندما كلفه مركز بلازا للفنون برسم جدارية غير سياسية، رسم رجلا من السكان الأصليين يُصلب فوق معبد على الطراز المایاوي، بينما يحلق فوقه نسر أمريكي عملاق. يرمز ذلك «المسيح المهاجر»، كما يُعرف، إلى العامل الأمريكي اللاتيني المضطهد والمقهور من قِبل الإمبريالية الأمريكية.

تعرضت الجدارية للرقابة على الفور، حيث تمت تغطيتها بطلاء أبيض وأخفيت حتى تم ترميمها عام 2012، بعد ثمانين عاما. واليوم تُعد رمزا للمهاجرين.

أوروزكو والثورة

عمل أوروزكو لفترة أطول على جدران سان

خوسيه كليمنتي أوروزكو؛ «الخندق» (La Trinchera) (1926)؛ «الثالوث الثوري» (La Trinidad Revolucionária) (1926)؛ لوحة جدارية في «هوسبيسيو كابانياس» تجسد الغزو الإسباني (1937-1939)

إلديفونسو. ورغم أنه تعاطف في البداية مع الشيوعية، فبدأ ينأى بنفسه عن الحزب واتخذ موقفا متشككا تجاه الثورة وجميع الأحزاب السياسية.

استقى آراءه من تجاربه كداعية للحزب الدستوري. وخلال تلك الفترة تابع عن كثب عنف الحرب الأهلية. لكنه شهد في الوقت نفسه عنف الدستوريين أنفسهم، وخلص في النهاية إلى أن الثورة كانت حدثا كارثيا.

تتسم أعماله بانتقاد لاذع لكبار ملاكي الأراضي والبرجوازية ورجال الدين، لكنها تعبر أيضا عن عدم الثقة في الحركة العمالية. حيث يصوّر في إحدى لوحاته عمالا يتقاتلون فيما بينهم، بينما يراقبهم رأسمالي من الأعلى، مشيرا إليهم بسخرية. وبذلك يدين انقسام الطبقة العاملة.

وتُظهر لوحته الجدارية المؤثرة *La Trinchera* (الخندق) (1926) معركة ضارية بين جنود فلاحين. كما تُظهر لوحات أخرى فلاحين يتأملون عالما مدمرا، بلا يقين في الحاضر ولا وعود واضحة للمستقبل.

أثارت تلك اللوحات الجدارية جدلا واسعا، وهاجمها فنانون آخرون باعتبارها رجعية. إلا أنها عكست تعقيدات وتناقضات الأحداث الواقعية.

تبنت القيادة اللاسلطوية للحركة النقابية العمالية موقفا عصبويا تجاه أنصار فييا والزاباتيين. بل تحالفت تلك القيادة في فترة معينة مع الدستوريين ضد الفلاحين، وشكلت «الكتائب الحمراء» التي كان لها دور حاسم في انتصار الجيش الدستوري على بانشو فييا في معركة سيلايا سنة 1915. ومباشرة بعد هزيمة الفلاحين، قام كارانزا بقمع المنظمات العمالية، وهو القمع الذي بلغ ذروته في سحق الإضراب العام سنة 1916.

ومع هزيمة طليعة الطبقة العاملة، بقيت نضالات الفلاحين منقسمة، ودارت العديد من المعارك بين فصائلهم المختلفة. وهو ما كان له أثر واضح على أوروزكو.

صوّر أوروزكو المعاناة والعنف بطريقة لم يضاهه فيها أحد بين فناني الجداريات، لدرجة أن أعماله قورنت بسلسلة «كوارث الحرب» لفرانسيسكو غويا. بل لقد لقب بـ«غويا المكسيكي».

أبدع أوروزكو تحفته الفنية في هوسبيسيو كابانياس في خاليسكو (1937-1939)، والتي هي مجموعة ضخمة من 57 جدارية، تُصور عنف الغزو الإسباني والقرابين التي كانت تُقدم قبل وصول الإسبان. لكن العمل يتجاوز البُعد الوطني ليكتسب طابعا عالميا: عنف التاريخ، الذي تجسده اللوحة الدائرية المركزية لرجل يحترق. الموت والرعب اللذان يُهيمنان على تلك الجدران يثيران شعورا مشابها لذلك الذي يثيره قداس الموتى لفيردي. العمل استثنائي لدرجة أنه لُقب بـ«كنيسة سيستين» أمريكا.

جداريات مصانع ديترويت

في الولايات المتحدة، تم تكليف ريفيرا من قِبل معهد ديترويت للفنون، بمشروع ضخم، تمثل في رسم 27 جدارية في إحدى قاعاته، تُصور مختلف الصناعات الموجودة في المدينة. كانت منطقة ديترويت الكبرى، موطن شركة فورد

خمس لوحات جدارية
من «جداريات دييغو
ريفيرا لصناعة ديترويت»
(1933-1932)

للسيارات، تضم أكبر قطاع صناعي تحويلي في العالم آنذاك. ساهم إدسل، نجل هنري فورد، في تمويل المشروع.

أنجز ريفيرا أكبر لوحتين في تلك السلسلة خلال ثمانية أشهر فقط بين عامي 1932 و1933، وهما عبارة عن لوحتين جداريتين تصوران عمال مصنع فورد ريفر روج وهم يكدحون في العمل، بعد أن أمضى شهرين وهو يراقبهم عن كثب. تُعد هاتان اللوحتان الجداريتان مثالا مذهلا على مدى تطور التكنولوجيا وتقسيم العمل في أكثر المصانع تقدما.

لكن ريفيرا يعري في الوقت نفسه تناقضات تلك العملية. يكمن جوهر ذلك العمل في الطبيعة الرمزية لأكبر آلة، والتي صُممت لتبدو كتمثال كواتليكوي (Cōātlīcue)، إلهة الخلق والدمار عند الأزتيك. أي أن العملية الإنتاجية الخلاقة في ظل الرأسمالية تتحقق من خلال التدمير الروحي للطبقة العاملة، التي يتم التضحية بها على مذبح رأس المال.

تتجلى رتابة واغتراب خط الإنتاج الرأسمالي في وجوه العمال الجامدة (عندما لا تكون مغطاة بالأقنعة)، بالإضافة إلى هيمنة اللونين الأزرق والرمادي. وعلاوة على ذلك يخضع العمال لمراقبة مستمرة من قبل مراقبين ومديرين وشخصية رأسمالية -يُعتقد أنها مزيج من هنري فورد وشريكه تشارلز سورنسن.

يصور ريفيرا أيضا الطابع العالمي لعملية الإنتاج وترابط السوق العالمية. ففوق كل لوحة من تلك اللوحات المركزية، توجد رسومات تصور عملية استخراج المعادن في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما تُظهر لوحات جدارية أخرى عمالا في قطاعات الشحن والطيران، فضلا عن العاملين في المجال الطبي. وتُظهر إحدى اللوحات، التي تنذر بالسوء، عمالا يرتدون أقنعة واقية من الغازات وهم يصنعون قنبلة.

شنت حملة تشهير واسعة النطاق ضد تلك الجداريات. فعلى سبيل المثال، وصفتها صحيفة «ديترويت نيوز» بأنها «مبتذلة» و«معادية للقيم الأمريكية»، لا سيما في إشارة إلى تقويض الرموز الدينية، وهو موضوع متكرر في أعمال ريفيرا.

إبان حقبة المكارثية، في خمسينيات القرن العشرين، وضع معهد ديترويت للفنون بيانا تحذيريا عند مدخل القاعة يصف فيه آراء ريفيرا السياسية بأنها «بغيضة»، لكنه يضيف: «إذا كنا فخورين بإنجازات هذه المدينة، فعلينا أن نفخر بهذه اللوحات، وألا نفقد صوابنا بسبب ما يفعله ريفيرا في المكسيك اليوم».

رجل على مفترق الطرق

في عام 1933، دعت عائلة روكفلر الفنانين ريفيرا وبيكاسو وماتيس لتزيين جدران مقرهم الجديد في مدينة نيويورك. كان ريفيرا الوحيد الذي قبل المهمة، فرسم لوحته الفنية الرائعة «رجل على مفترق الطرق».

أحد جانبي اللوحة يُصور الرأسمالية: صفوف من الجنود يرتدون أقنعة الغاز ويحملون الحراب، وقمع يمارس ضد العمال المضربين، والبرجوازية منغمسة في المقامرة والاحتفالات. أما الجانب الآخر فيُصور تجمعا حاشدا للعمال يرفعون رايات حمراء.

في المنتصف، يُشغل عامل آلة عملاقة، محاطا برموز المعرفة العلمية: الكون وعالم الخلايا ومجموعة متنوعة من النباتات والطبقات الرسوبية للأرض.

تُجسّد رموز الطبيعة والمعرفة، المنتشرة في جميع أعمال ريفيرا، فكرة محورية في النظرية الماركسية وهي أن البشرية قادرة على فهم، وبالتالي السيطرة

على، القوانين التي تحكم العالم الطبيعي. في تلك الجدارية يضع ريفيرا الإنسانية «على مفترق طرق» بين قيود الضرورة الاقتصادية وبين التحكم الواعي بمصائرنا.

يقر ريفيرا بأن النظام الرأسمالي لعب دورا تقدميا تاريخيا من خلال تطوير قوى الإنتاج -وهو ما يُشيد به من خلال الإشارة إلى تشارلز داروين- لكنه أصبح الآن عائقا أمام المزيد من التقدم، بل صار في الواقع يهدد بإعادة الإنسانية إلى الوراء.

والمطلوب هو الثورة ضد النظام الرأسمالي، واستبداله بنمط إنتاج جديد قائم على الملكية المشتركة لقوى الإنتاج في إطار خطة ديمقراطية. وهو ما يتطلب نضالا منظما وحازما تخوضه الطبقة العاملة العالمية، التي جسدها في الجانب الأيمن من الجدارية.

وعندما أوشكت اللوحة الجدارية على الانتهاء، استبدل ريفيرا وجه زعيم عمالي بوجه لينين. كان ذلك أكثر مما يمكن لنيلسون روكفلر تحمله، فأمر ريفيرا باستبدال وجه لينين بوجه «شخص مجهول»، لكن ريفيرا رفض ذلك وقال إن بتر العمل سيكون بمثابة تدمير لانسجامه.

أُوقف العمل، مما أثار احتجاجات عمالية ضد الرقابة. حاول آل روكفلر إقناع مساعدي ريفيرا بإكمال العمل بدونه، لكنهم أضربوا عن العمل. وفي النهاية تم تحطيم اللوحة الجدارية.

بعد عام أعاد ريفيرا إنتاج اللوحة الجدارية مع بعض التعديلات بمناسبة افتتاح قصر الفنون الجميلة في مدينة مكسيكو. وأعاد تسميتها بـ«الإنسان المتحكم في الكون»، ويظهر فيها ماركس وإنجلز وتروتسكي، حاملين علما كتب عليه: «يا عمال العالم اتحدوا تحت راية الأممية الرابعة».

ريفيرا وسيكيروس وتروتسكي

بصفته أحد أكثر الفنانين احتراما في البلاد، كان لتأثير ريفيرا دور حاسم في قبول الحكومة المكسيكية، عام 1937، منح اللجوء لتروتسكي الذي كان مضطهَدا من قِبل كل من النظام الستاليني والبرجوازية العالمية. وقد عاش تروتسكي وعائلته لمدة عامين في منزل فريدا كاهلو، زوجة ريفيرا.

لكن، وعلى النقيض من ذلك، فقد انحاز سيكيروس بقوة إلى جانب ستالين. شارك سيكيروس في الحرب الأهلية الإسبانية، حيث ترقى إلى رتبة عقيد. وهناك شارك في إعدام مقاتلين لاسلطويين ثوريين، انسجاما مع سياسة ستالين المضادة للثورة والمتمثلة في «الجبهة الشعبية».

وفور وصوله إلى المكسيك، تعرض تروتسكي لمضايقات من قبل ستالينيين مكسيكيين، بمن فيهم سيكيروس، الذي لم يكتف بالكلام. ففي ماي 1940، دبّر سيكيروس محاولة اغتيال فاشلة ضد تروتسكي، حيث قام، برفقة مجموعة مسلحة -كانوا في حالة سكر وغير مستعدين- بإطلاق وابل من النيران من رشاشاتهم على منزل تروتسكي. أصيب حفيد تروتسكي، إستيبان فولكوف، بجرح طفيف في قدمه، لكن الجميع نجوا بأعجوبة.

دعم ريفيرا تروتسكي والأممية الرابعة لفترة من الزمن، ووقّع باسمه على مقالات وبيانات كتبها تروتسكي لأجل توسيع نطاق انتشارها. كما ساهم بكتاباته الخاصة في منشورات تروتسكية، ودعم الحزب ماليا. وساعد أيضا في استقطاب فنانين بارزين آخرين مثل خوان أوغورمان (الذي صمم ضريح تروتسكي لاحقا) وأندريه بريتون، الذي شاركه في نشر «بيان من أجل فن ثوري مستقل».

غير أن تحالف ريفيرا مع تروتسكي لم يدم طويلا. فرغم احترام تروتسكي لريفيرا بوصفه «فنانا عظيما»، فإنه أدرك أيضا أنه يعاني من «اندفاعية هائلة، وانعدام ضبط النفس، وخيال جامح، وتقلبات مزاجية شديدة»[3]. ولهذه الأسباب عارض تروتسكي تولي ريفيرا منصب سكرتير الحزب، الأمر الذي دفع ريفيرا، الذي شعر بالإهانة، إلى الاستقالة من الأممية.

حاول تروتسكي إبقاء ريفيرا في الأممية، مقدما له تنازلات تنظيمية عديدة، لكن دون التخلي عن المبادئ. إلا أنه قبيل اغتيال الثوري الروسي بفترة وجيزة، انقطعت العلاقات بينهما نهائيا.

لكن ولأنه لم يستوعب المنهج الماركسي استيعابا حقيقيا، فقد استسلم لضغوط الرأي العام البرجوازي الصغير. ففي عام 1939، أسس «حزب العمال والفلاحين الثوري»، ودعم بشكل انتهازي الحملة الرئاسية للجنرال اليميني خوان ألمازان. وهكذا اضطر تروتسكي إلى إعلان النأي بنفسه عنه.

انتهى الأمر بريفيرا إلى قطع علاقته بتروتسكي، واتجه نحو الستالينية. وفي سنة 1952، طلب إعادة قبوله في الحزب الشيوعي المكسيكي قائلا:

«أُقر بأنني انزلقت في ذلك المنحدر الزلق، وسقطت في ركود تروتسكي مضاد للثورة. وعندما وصلت إلى تلك النقطة المتدنية حيث وجدت نفسي عضوا في جماعتهم، بدأت أرى، من الداخل، بوضوح أكبر الأخطاء التي وقعت فيها بنفسي...»[4].

توطيد الدولة

خلال الفترة الممتدة من 1920 إلى 1940، تم تنفيذ عدد من الإصلاحات لضمان توطيد أسس الدولة المكسيكية. تم توسيع نطاق الإصلاح الزراعي وتأميم بعض الصناعات الرئيسية. وتم، على وجه الخصوص، تأميم صناعة النفط من قبل كارديناس في عام 1938، وذلك تحت ضغط الجماهير وأزمة الرأسمالية العالمية.

سمحت تلك العوامل، بالإضافة إلى الازدهار الاقتصادي العالمي الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، بفترة من النمو الاقتصادي غير المسبوق والاستقرار السياسي السلطوي في العقود التي تلت ذلك.

استمرت مؤسسات الدولة الجديدة، مثل معهد الضمان الاجتماعي، في تكليف الفنانين برسم الجداريات. لكنه لم يعد ذلك النظام الذي نشأ في خضم سيرورة ثورية، وهو ما انعكس في نهاية المطاف على الفنون.

كانت الدولة، في الفترة السابقة، الراعي الرئيسي للفنون. لكن ومع ازدياد قوة الطبقة البرجوازية، بدأت هذه الأخيرة بتكليف فنانين للقيام بأعمالها الخاصة، كما في حالة فندق ديل برادو، وتليفيزا، ومبنى غوادياناً، وغيرها. كما ظهرت معارض خاصة، استضافت فنانين جددا بأفكار مختلفة عن أفكار فناني الجداريات، وأصبحت اللوحات المنجزة على الحامل -التي يسهل تسويقها- رائجة.

في هذا السياق استمر فنانو الجداريات في إنتاج أعمال عالية الجودة، لكن من الواضح أن هناك تراجعا قد بدأ يظهر. ويعود ذلك جزئيا إلى السلطة والنفوذ الهائلين لـ«العظماء الثلاثة» أنفسهم، الذين طغوا على العديد من المواهب الصاعدة الأخرى في ذلك الوقت.

من الأمثلة البارزة على الآثار السلبية لذلك النفوذ، نجد تجربة ماريا إزكويردو، التي عُيّنت

ليون تروتسكي، وديبيغو ريفيرا، وأندريه بريتون في المكسيك، 1938

أعلى: «حلم حرب، كابوس سلام» (Sueño de guerra, pesadilla de paz) (1952)، دييغو ريفيرا

يمين: «جراد البحر» (Langosta) (1946)، روفينو تمايو

للرسم في قاعة مدينة مكسيكو، ليُلغى مشروعها عام 1945 بقرار من ريفيرا وسيكيروس. ويُشتبه على نطاق واسع في أن التمييز ضد النساء كان الدافع وراء ذلك، وقد علّقت إزكويردو نفسها قائلة: «إنها جريمة أن تكوني امرأة موهوبة». في عام 2021، احتجت الفنانات على تلك الرقابة بإعادة إنتاج رسوماتها على جدران أواكساكا تحت عنوان «الجدارية التي كان ينبغي أن تكون».

كما تعرّض الفنانون المكسيكيون للضغوط من تيار «الواقعية الاشتراكية». فقد خرج الاتحاد السوفياتي من الحرب العالمية الثانية قويا جدا، وكذلك كان حال البيروقراطية الستالينية التي أحكمت قبضتها على الفنون داخل الاتحاد السوفياتي. بل إنه حتى منذ أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، كان الفن الذي يتم الترويج له رسميا هو ما يسمى بـ«الواقعية الاشتراكية»: وهو أسلوب فني ضيق ومحافظ يُمجد النظام الستاليني.

ومع انتشار نفوذ الستالينية في أنحاء العالم في فترة ما بعد الحرب، انتشر نفوذ الواقعية الاشتراكية أيضا. وفي إحدى المرات صدر بيان وقّعه سيكيروس وريفيرا، من بين آخرين، جاء فيه:

«**نُعلن** عزمنا الراسخ على توجيه أعمالنا وتعبيراتنا الفنية على درب الواقعية الاشتراكية، التعبير الجمالي للحضارة الجديدة المتقدمة، الحضارة الاشتراكية، رافضين الأطروحات الشكلية والأساليب الروتينية للبرجوازية المنحطة»[5].

في الواقع لم يتكيفوا أبدا مع الواقعية الاشتراكية بشكل كامل، لكن وعلى الرغم من ذلك فقد كان لتكيف الفنانين مع الستالينية أثر ملحوظ على أعمالهم. فعلى سبيل المثال يمكن ملاحظة العناصر الوطنية بوضوح في جدارية سيكيروس *Por una seguridad social completa y para todos los mexicanos* (من أجل ضمان اجتماعي شامل ولجميع المكسيكيين) (1952-1954)، حيث رسم عمالا يحملون علما مكسيكيا كبيرا، بما يتماشى مع مبادئ التعاون الطبقي للجبهة الشعبية الستالينية.

ويتجلى ذلك بوضوح في جدارية ريفيرا المناهضة للحرب الكورية، *Sueño de guerra, pesadilla de paz* (حلم الحرب، كابوس السلام) (1952)، والتي تظهر صورتين كبيرتين لستالين وماو تسي تونغ، وهما يمسكان بمعاهدة سلام ليوقعها العم سام وجون بول وماريان (الذين يمثلون الإمبريالية الأمريكية والبريطانية والفرنسية على التوالي).

اختفت هذه الجدارية في ظروف غامضة. زعم البعض أنه تم بيعها لجمهورية الصين الشعبية ثم تحطمت خلال الثورة الثقافية. وبغض النظر عن مصيرها، فقد كشفت بوضوح عن تخلي ريفيرا عن أفكار الماركسية الثورية.

جيل القطيعة

منذ بداية عصر النهضة المكسيكية، كان هناك انقسام في الفن على أسس طبقية. وعلى النقيض من الشباب الراديكاليين الذين قادوا حركة الجداريات، اقترح قطاع من المثقفين البرجوازيين مفهوم «الفن الخالص»، وعارضوا تسييس حركة الجداريات ورؤيتها الدعائية والتعليمية.

كانت حركة الجداريات القوة الفنية المهيمنة في المكسيك طوال ثلاثينيات القرن العشرين. إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية، استغل اليمين -بما في ذلك بيروقراطية ثقافية جديدة- حركة «الفن الخالص»، وهاجم حركة الجداريات، ودعا إلى تجريد الفن من أي التزام سياسي.

في هذا المناخ برز روفينو تمايو كأحد أبرز المعارضين لحركة الجداريات. هو فنان موهوب بلا شك، نافس «الثلاثة العظماء» في الرسم والرسم على الجدران، لكنه انتقدهم لتحويلهم الفن إلى أداة للدعاية والتعليم.

وفي الوقت نفسه خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية باعتبارها قوة رأسمالية رائدة في العالم. وقد روجت خلال الحرب الباردة للتعبيرية التجريدية على جبهتها الثقافية. وتم الترويج للأعمال الفنية التجريدية تماما والخالية من أي مضمون سياسي، باعتبارها «حرة» و«ديمقراطية» و«إنسانية»، في مقابل الفن الاستبدادي لـ«الواقعية الاشتراكية». وبناء على ذلك عملت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) على تمويل فنانين مثل جاكسون بولوك ووليم دي كونينغ[6].

تدخلت الإمبريالية الأمريكية بنشاط في الحملة ضد فن الجداريات المكسيكي من خلال قسم الفنون البصرية التابع لاتحاد البلدان الأمريكية (سلف منظمة الدول الأمريكية)، بقيادة الكوبي خوسيه غوميز سيكري.

ثلاثية تروتسكي لفلادي (Vlady's Trotsky Triptych)

(باتجاه عقارب الساعة من أعلى اليسار):

«سير الماجوس البلشفي» (1967)

«فيينا 19» (1973)

«اللحظة» (1981)

كان الرسام المكسيكي خوسيه لويس كويفاس شخصية محورية في تلك العملية، حيث وقّع، سنة 1958، على بيان La cortina del nopal (ستارة الصبار) المؤثر، والذي كتبه في الواقع العميل الإمبريالي غوميز سيكري.

أدت كل تلك العوامل مجتمعة إلى ظهور *Generación de la Ruptura* (جيل القطيعة)، وهو تيار واسع من الفنانين الذين انفصلوا عن ممارسات حركة الجداريات.

بصفتنا ماركسيين ندعو إلى الحرية الإبداعية الكاملة للفنانين، فلا ينبغي للدولة أن تسيطر على الفن أو توجهه. ورغم أنه من الصحيح القول إن حركة الجداريات كانت قد وصلت إلى طريق مسدود تقريبا، واحتاجت إلى إعادة إحياء، فإن ما كان يهم الرجعيين حقا هو إسكات صوت التنديد السياسي المتجذر في الفن البصري المكسيكي.

لم يتأثر جميع الفنانين المرتبطين بحركة *La Ruptura* بالأفكار السياسية الرجعية، إذ على سبيل المثال الفنان الروسي فلاديمير روساكوف، المعروف باسم «فلادي»، وهو ابن فيكتور سيرج. وكما هو الحال مع تروتسكي، انتهى المطاف بفلادي في المنفى في المكسيك. وهناك تخلى عن جماليات الجداريات الكلاسيكية، فابتكر جداريات بأسلوب يميل إلى التجريد، مستخدما أشكالا تشريحية مشوهة، مع احتفاظها في الوقت نفسه بعناصر من التجسيد. ومع ذلك فقد فعل ذلك دون التخلي عن التزامه السياسي بالماركسية الثورية.

تُزيّن جدران مكتبة ميغيل ليردو دي تيجادا، الواقعة في قلب مدينة مكسيكو، تحفته الفنية *La revolución y los elementos* (الثورة والعناصر) (1972-1982)، وهي مزيج متدفق ونابض بالحياة من الثورات عبر التاريخ: ثورات اجتماعية وسياسية، وكذلك تلك التي شهدتها الفنون والعلوم. وفي القسم المخصص للثورة الروسية، نرى سقوط علم المطرقة والمنجل، بينما يبقى بجانبه علم أحمر آخر، محترق ومثقوب في المنتصف، مرفوع، تمسك به ذراع ممدودة. إنه تجسيد قوي للنضال ضد انحطاط الثورة.

كما أبدع فلادي ثلاث لوحات كبيرة لعرضها في المنزل الذي عاش فيه ليون تروتسكي في كويواكان، والذي أصبح الآن متحفا. تتألف ثلاثية تروتسكي من «السحر البلشفي» (1967)، و«فيينا 19» (1973)، و«اللحظة» (1981). تُصور تلك السلسلة قائد الثورة الروسية في الساحة الحمراء بموسكو، مرتديا زي الجيش الأحمر؛ ومقر إقامته في كويواكان؛ ولحظة اغتياله. وللأسف، ما تزال هذه الأعمال ملفوفة في مستودع المعهد الوطني للفنون الجميلة. لقد صُممت تلك الأعمال لعرضها على جدران متحف بيت ليون تروتسكي، لذا ينبغي إعادتها إلى ذلك المكان لتشغل المساحة العامة التي صُممت من أجلها.

الاشتراكية ستُعزز الفن

حركة الجداريات المكسيكية كانت بلا شك ثورة حقيقية في عالم الفن. فقد أصبحت جزءا لا يتجزأ من المجتمع المكسيكي، وكان لها تأثير عميق على الفن في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك فإن النهضة المكسيكية لم تقتصر على فن الجداريات فحسب، بل احتضنت نخبة من الفنانين العظماء في مجالات الرسم الزيتي، والموسيقى، والأدب، والسينما، والشعر، والمسرح، والرقص، والطباعة، والهندسة المعمارية.

وكما أشار آلان وودز بحق: «إذا كانت للثورة البرجوازية في المكسيك مثل هذه الآثار العميقة، فمن الصعب أن نتخيل حجم تأثير الثورة الاشتراكية القادمة»[7].

يتمتع الشعب المكسيكي بثروة ثقافية هائلة، لكنها تُخنق تحت وطأة الرأسمالية والإمبريالية. ويُحكم على آلاف الشباب بالهجرة والاستغلال وإدمان المخدرات والجريمة المنظمة.

ستحرر ثورة جديدة المجتمع المكسيكي من نير الاستغلال والعنف. لكن ليس هذا فحسب، بل ستُطلق العنان لعبقريته الإبداعية، وستنتج فنانين سيُحدثون مرة أخرى ازدهارا فنيا سيتجاوز حتى عظمة كبار فناني النهضة المكسيكية.

References online at **marxist.com/idom-53-references** or scan the QR code

تروتسكي وأمريكا اللاتينية

نغتنم هذه الفرصة لإعادة نشر مقتطفات من كتابات تروتسكي ووثائق الأممية الرابعة حول النضال ضد الإمبريالية في أمريكا اللاتينية.

المقتطف الأول، بعنوان: «**المكسيك والإمبريالية البريطانية**»، هو مقال ليون تروتسكي نُشر في صحيفة *Socialist Appeal* (النداء الاشتراكي) الأمريكية، بتاريخ 5 يونيو 1938. ويناقش مصادرة الرئيس كارديناس لقطاع النفط المكسيكي، ورد فعل الإمبريالية البريطانية على ذلك. ثمة أوجه تشابه مهمة مع الصراع من أجل السيطرة على قطاع النفط الفنزويلي على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية.

كانت المكسيك في عشرينيات القرن الماضي قد أصبحت ثاني أكبر منتج للنفط في العالم. لكن ورغم الإمكانات الهائلة لاستغلال ذلك النفط في التنمية، فقد استحوذت الإمبريالية الغربية، ولا سيما البريطانية، على الجزء الأكبر من تلك الثروة.

أدى الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي إلى انخفاض الطلب ووفرة في المعروض العالمي من النفط، مما دفع أصحاب شركات النفط إلى تشديد استغلال العمال. بحلول منتصف عام 1935، شكّل عمال النفط المكسيكيون نقاباتهم، وبدأوا نضالهم من أجل تحسين الأجور وظروف العمل. وعندما أضرب العمال عام 1936، تدخلت الحكومة المكسيكية في محاولة للتوسط بين العمال والإمبرياليين.

رفض الإمبرياليون طوال سنة 1937 تقديم أي تنازل. حاول كارديناس التوصل إلى حل وسط مع أصحاب شركات النفط، لكن طلبه قوبل بالرفض. وتحت ضغط جماهيري شديد، أعلن كارديناس مصادرة قطاع النفط في 18 مارس 1938.

وردا على ذلك قاد الإمبرياليون البريطانيون حملة دولية ضد الحكومة المكسيكية، ففرضوا مقاطعة النفط المكسيكي، وقطعوا العلاقات الدبلوماسية معها. رفضت الشركات الأمريكية تزويد المكسيك بالمعدات والقطع والمواد الكيميائية اللازمة لتكرير النفط، بينما رفضت الحكومة الأمريكية شراء الفضة المكسيكية. ونتيجة لذلك انخفض البيزو المكسيكي بنسبة 20%، مما أدى إلى تراجع حاد في مستويات المعيشة.

وبسبب عدم قدرتها على بيع نفطها لبريطانيا والولايات المتحدة، لجأت المكسيك إلى بيعه لألمانيا وإيطاليا الفاشيتين. لكن مع اندلاع الحرب العالمية الثانية بدأت الحكومة الأمريكية تمارس الضغوط على شركات النفط الأمريكية للتوصل إلى تسوية مع المكسيك، سعيا منها لعقد تحالف استراتيجي مع جارتها. بينما واصل الإمبرياليون البريطانيون سياسة المقاطعة حتى 1947، حين قبلوا تسوية بقيمة 130 مليون دولار. ومع ذلك فإن فتح صناعة النفط المكسيكية أمام الإمبريالية ما يزال قضية خلافية رئيسية حتى يومنا هذا.

أما الاقتباس الثاني فهو مقتطف من «**موضوعات حول الدور العالمي للإمبريالية الأمريكية**»، التي صودق عليها في المؤتمر التأسيسي للأممية الرابعة في شتنبر 1938.

ما تزال تلك الأطروحات تحتفظ براهنية كبيرة اليوم، في الوقت الذي تسعى فيه الإمبريالية الأمريكية جاهدة إلى إعادة فرض هيمنتها على النصف الغربي للكرة الأرضية. إنها تساهم في تبديد أي مفاهيم خاطئة حول أن سياسة ترامب في أمريكا اللاتينية تختلف جوهريا عن الماضي. وتوضح كيف أن السلوك الافتراسي للولايات المتحدة في عهد فرانكلين روزفلت كان مُغطى «بغطاء مخملي من الادعاءات الديماغوجية

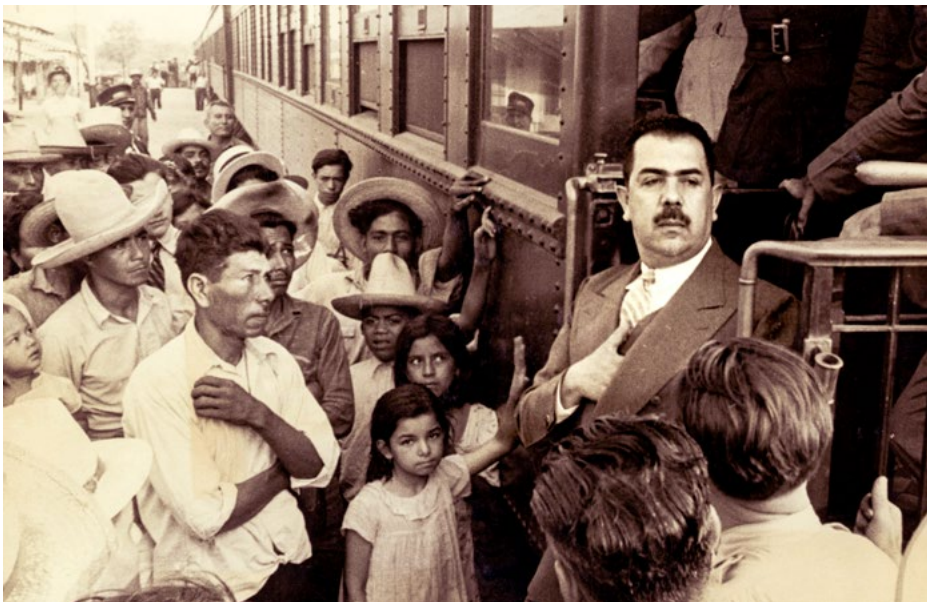

لازارو كارديناس وهو يصدر مرسوم تأميم السكك الحديدية، 1937

ب«الصداقة» و«الديمقراطية»». الفرق الرئيسي بين الأمس واليوم هو فقط أن ترامب قد خلع قفازه البالي، كاشفا عن قبضته الحديدية الكامنة.

وفي الأخير نُدرج مقتطفا قصيرا من «**بيان الأممية الرابعة حول الحرب الإمبريالية والثورة البروليتارية العالمية**»، الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الاستعجالي للأممية الرابعة، المنعقد بين 19 و26 ماي 1940. وما تزال استنتاجاته بشأن مهام الطبقة العاملة في أمريكا اللاتينية صالحة اليوم مثلما كانت عند كتابتها.

المكسيك والإمبريالية البريطانية

كُتِبت في 5 يونيو 1938، ونُشِرَت في صحيفة «سوشيالست أبيل» (نيويورك)، المجلد 2، العدد 26، 25 يونيو 1938، ص 4

تتميز الحملة الدولية التي تشنها الأوساط الإمبريالية بشأن مصادرة الحكومة المكسيكية لشركات النفط المكسيكية بجميع سمات عربدة الدعاية الإمبريالية، فهي تجمع بين الوقاحة والخداع واستغلال الجهل، وبثقة مفرطة في الإفلات من العقاب.

الحكومة البريطانية هي التي أعطت إشارة انطلاق هذه الحملة عندما أعلنت مقاطعة النفط المكسيكي. وكما هو معروف فإن المقاطعة تنطوي دائما على مقاطعة ذاتية، وبالتالي فهي مصحوبة بتضحيات جسيمة من جانب المقاطع. كانت بريطانيا العظمى حتى وقت قريب أكبر مستهلك للنفط المكسيكي، ليس بدافع التعاطف مع الشعب المكسيكي، بل مراعاة لمصلحتها الخاصة.

بريطانيا وسيديلو

أكبر مستهلك للنفط في بريطانيا العظمى هو الدولة نفسها، بما تملكه من أسطول بحري ضخم وقوة جوية متنامية بسرعة. لذا فإن مقاطعة الحكومة البريطانية للنفط المكسيكي

تعني مقاطعة متزامنة ليس فقط من جانب الصناعة البريطانية، بل أيضا من جانب الدفاع الوطني. لقد أظهرت حكومة السيد تشامبرلين بصراحة غير مسبوقة أن أرباح الرأسماليين البريطانيين الجشعين تسمو فوق مصالح الدولة نفسها. يجب على الطبقات المضطهَدة والشعوب المضطهَدة أن تستوعب بعمق هذه الحقيقة الجوهرية.

إن تمرد الجنرال سيديلو[1] قد نشأ، سواء من الناحية الزمنية أو المنطقية، من سياسة تشامبرلين[2] نفسها. يمنع مبدأ مونرو البحرية الحربية البريطانية من فرض حصار عسكري بحري على الساحل المكسيكي. لذا يتعين عليهم العمل عبر عملاء داخليين، والذين رغم أنهم لا يرفعون العلم البريطاني علنا، يخدمون نفس المصالح التي يخدمها تشامبرلين، أي مصالح زمرة من أقطاب صناعة النفط. وفي الكتاب الأبيض الذي أصدرته الدبلوماسية البريطانية قبل أيام قليلة، يمكننا التأكد من أن مفاوضات عملائها مع الجنرال سيديلو غير مدرجة. فالدبلوماسية الإمبريالية تمارس أعمالها الرئيسية تحت ستار السرية.

الجهل والخداع

من أجل تأليب الرأي العام البرجوازي على إجراء المصادرة يصورونه على أنه إجراء «شيوعي». هنا يمتزج الجهل التاريخي بالخداع المتعمد. المكسيك شبه المستعمرة تناضل من أجل استقلالها الوطني، السياسي والاقتصادي. هذا هو المعنى الأساسي للثورة المكسيكية في هذه المرحلة.

إن أقطاب صناعة النفط ليسوا من عامة الرأسماليين، ولا من البرجوازيين العاديين. فبعد أن استولوا على أغنى الموارد الطبيعية في ذلك البلد الأجنبي، مستندين إلى ملياراتهم ومدعومين بالقوات العسكرية والدبلوماسية لعواصمهم، صاروا يسعون جاهدين لأن يبنوا في البلد الخاضع نظاما فيوداليا تحت سيطرة الإمبريالية، ويُخضعون فيه التشريع والقضاء والإدارة لمصالحهم. تُعد المصادرة، في ظل هذه الظروف، الوسيلة الفعالة الوحيدة لحماية الاستقلال الوطني والشروط الأولية للديمقراطية.

إن السؤال حول المسار الذي يمكن للتنمية الاقتصادية المستقبلية للمكسيك أن تأخذه يعتمد بشكل حاسم على عوامل ذات طابع عالمي. لكنه سؤال يخص المستقبل.

تُنفذ الثورة المكسيكية الآن نفس المهمة التي أنجزتها، على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية على امتداد ثلاثة أرباع القرن، بدءا بحرب الاستقلال وانتهاء بالحرب الأهلية لإلغاء العبودية وتوحيد الأمة. ولم تكتف الحكومة البريطانية في أواخر القرن الثامن عشر ببذل كل ما في وسعها لإبقاء الولايات المتحدة في وضع البلد المستعمَر، بل دعمت لاحقا، خلال سنوات الحرب الأهلية، ملاك العبيد في الجنوب ضد دعاة إلغاء العبودية في الشمال، ساعية، في سبيل مصالحها الإمبريالية، إلى دفع الجمهورية الفتية إلى حالة من التخلف الاقتصادي والتفكك الوطني.

بريطانيا والعبودية

بالنسبة لأمثال تشامبرلين آنذاك، بدت مصادرة ممتلكات ملاك العبيد إجراء «بلشفيا» شيطانيا. لقد تمثلت المهمة التاريخية للشماليين، في الواقع، في تمهيد الطريق للتطور الديمقراطي المستقل للمجتمع البرجوازي. وهذه المهمة بالضبط هي التي تسعى حكومة المكسيك إلى إنجازها في هذه المرحلة. ويُعد الجنرال كارديناس في المكسيك من بين رجال الدولة الذين أنجزوا أعمالا تضاهي الأعمال التي قام بها واشنطن وجيفرسون وأبراهام لينكولن والجنرال غرانت. وبالطبع ليس من قبيل المصادفة أن تجد الحكومة البريطانية نفسها، في هذه الحالة أيضا، على الجانب الآخر من الخندق التاريخي.

تستمر الصحافة العالمية، ولا سيما الفرنسية منها، ومهما بدا الأمر سخيفا، في زج اسمي في مسألة مصادرة صناعة النفط. وإذا كنت قد فندت هذا الهراء في وقت سابق، فذلك ليس خوفا من «المسؤولية»، كما ألمح أحد عملاء جهاز المخابرات السوفيتية (GPU) الثرثارين. بل على العكس إني أعتبره شرفا لي أن أتحمل ولو جزءا من مسؤولية ذلك الإجراء الشجاع والتقدمي الذي اتخذته الحكومة المكسيكية. ولكن ليس لدي أدنى أساس لادعاء ذلك. علمتُ بقرار المصادرة لأول مرة من الصحف. لكن ليس هذا هو موضوع النقاش بطبيعة الحال.

1 تولى الجنرال ساتورنينو سيديلو منصب وزير الزراعة لفترة وجيزة في عهد كارديناس. عارض سيديلو مصادرة قطاع النفط عام 1938 ، فأقيل من منصبه، وردا على ذلك، شنّ تمردا فاشلا ضد الحكومة.

2 نيفيل تشامبرلين، رئيس وزراء بريطانيا المحافظ من سنة 1937 إلى سنة 1940.

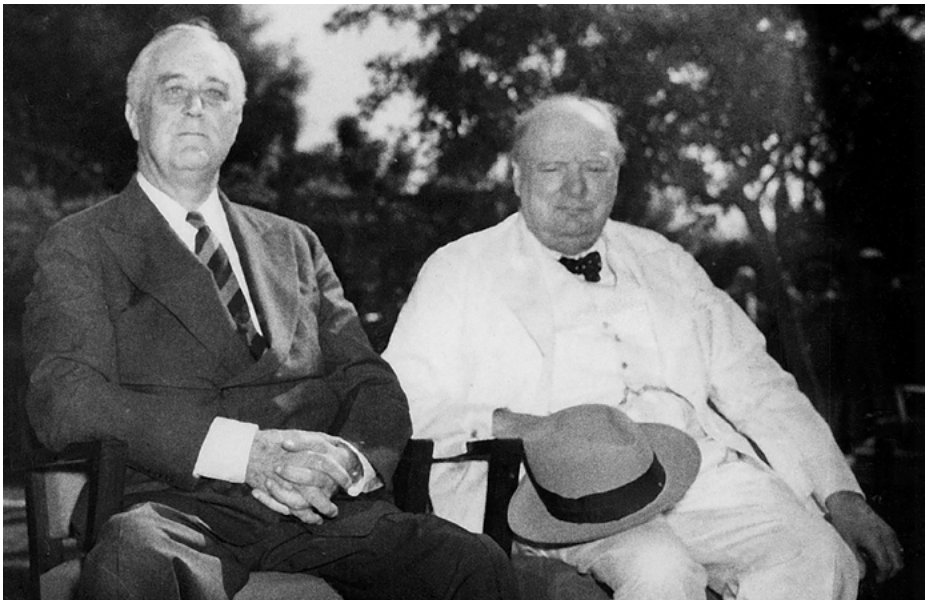

فرانكلين دي. روزفلت وينستون تشرشل في مؤتمر القاهرة، 1943

في خدمة هدفين

هنـاك هدفـان وراء السـعي لإقحـام اسـمي في الموضـوع. الهـدف الأول هـو أن منظمـي الحملـة يرغبـون في إضفـاء طابـع «بلشـفي» على عمليـة المصادرة. والثـاني هـو أنهـم يحاولـون توجيـه ضربـة إلى الكبريـاء الـوطني للمكسـيك. يسـعى الإمبرياليـون إلى تصويـر الأمـر وكأن رجـال الدولـة المكسـيكية عاجـزون عـن تحديـد مسـارهم بأنفسـهم. يـا لهـا مـن عقليـة سلالـة ملاك العبيـد الوضيعـة والمنحطـة!

ولأن المكسـيك اليـوم مـا تـزال تنتمـي إلى تلـك الأمـم المتخلفـة التي لـم تنهـض للنضـال مـن أجـل اسـتقلالها إلا مؤخـرا، فـإن رجـال دولتهـا يتمتعـون بجـرأة فكريـة أكبر ممـا هـو متـاح لحثـالات المحافـظين مـن المـاضي العظيـم. لقـد شـهدنا أكثر مـن مـرة ظواهـر مماثلـة في التاريـخ!

بـل إن مجلـة «*Marianne*» الفرنسـية الأسـبوعية، وهـي لسـان حـال سيئ السـمعة للجبهـة الشـعبية الفرنسـية، تزعـم أن حكومـة الـجنرال كاردينـاس، في مسـألة النفـط، لـم تـتصرف فقـط بالتوافـق مـع تروتسـكي، بـل أيضـا... لمصلحـة هتلـر. إنهـا مسـألة تهـدف، كمـا تـرون، إلى حرمـان «الديمقراطيـات» الطيبـة مـن النفـط في حالـة الحـرب، والقيـام، على النقيـض مـن ذلـك، بتزويـد ألمانيـا وغيرهـا مـن البلـدان الفاشـية بـه. هـذا ليـس أذكى مـن محاكمـات موسـكو ولـو قليـلا.

تكتشـف البشريـة، بدهشـة بالغـة، أن بريطانيـا العظمـى تُحـرم مـن النفـط المكسـيكي بسـبب سـوء نيـة الـجنرال كاردينـاس وليـس بسـبب مقاطعـة تشـامبرلين. لكـن «الديمقراطيـات» تمتلـك طريقـة بسـيطة لشـل هـذه المؤامـرة «الفاشـية»: دعهـم يـشترون النفـط المكسـيكي، ثـم المزيـد مـن النفـط المكسـيكي، والمزيـد مـن النفـط المكسـيكي! بـات مـن الواضـح لكل شـخص نزيـه وعاقـل أنـه إذا مـا اضطـرت المكسـيك لبيـع الذهـب السـائل للـدول الفاشـية، فـإن مسـؤولية ذلـك الفعـل سـتقع بالكامـل على عاتـق حكومـات «الديمقراطيـات» الإمبرياليـة.

املاءات موسكو

وراء مسرحيـة Marianne وأمثالهـا يقـف ملقنـون (Prompters) مـن موسـكو. يبـدو هـذا مسـتهجنا للوهلـة الأولى، إذ يسـتخدم ملقنـون آخـرون مـن نفـس المدرسـة نصوصـا مسرحيـة متناقضـة تمامـا. لكـن السر بأكملـه يكمـن في أن أصدقـاء الغيبيـو (GPU) يُكيّفـون مواقفهـم حسـب الموقـع الجغـرافي. فـإذا وعـد بعضهـم بدعـم المكسـيك، يصـور آخرون الـجنرال كاردينـاس كحليـف لهتلـر. مـن وجهـة النظـر الأخيرة، يبـدو أن ثـورة سـيديلو النفطيـة نضـال مـن أجـل الديمقراطيـة العالميـة.

لكـن دعونـا نترك هـؤلاء المهـرجين والمتآمريـن لمصيرهـم. نحـن لا نتوجـه إليهـم، بـل نتوجـه إلى العمـال الـواعين طبقيـا في العالـم أجمـع. سـيدعم العمـال الطليعيـون الشـعب المكسـيكي دعمـا كاملا في نضالـه ضـد الإمبرياليـين، دون أن يستسـلموا للأوهام أو يخشـوا التشـهير. إن مصـادرة النفـط ليسـت لا اشتراكيـة ولا شـيوعية، بـل هـي إجـراء تقدمي للغايـة للدفـاع الـوطني عـن النفـس. لـم يعـتبر ماركـس أبراهـام لينكولـن شـيوعيا، بالطبـع، لكـن ذلـك لـم يمنعـه مـن التعاطـف العميـق مـع النضـال الـذي قـاده لينكولـن. وقـد أرسـلت الأمميـة الأولى رسـالة تهنئـة إلى زعيـم الحـرب الأهليـة، وقـد عبر لينكولـن في رده عـن تقديـره العظيـم لذلـك الدعـم المعنـوي.

أيها العمال، ادعموا المكسيك

لا يوجـد لـدى البروليتاريـا العالميـة أي مبرر لربـط برنامجهـا ببرنامـج الحكومـة المكسـيكية. ولا يحتـاج الثوريـون إلى تغـيير مواقفهـم أو التكيـف أو التملـق على طريقـة رجـال المخابـرات السـوفيتية (GPU) الذيـن يبيعـون مبادئهـم ويخونـون الطـرف الأضعـف في لحظـة الخطـر.

ودون التـخلي عـن هويتهـا، فـإن كل منظمـة عماليـة شريفـة في العالـم أجمـع، وفي بريطانيـا العظمـى على وجـه الخصـوص، ملزمـة باتخـاذ موقـف حـازم لا هـوادة فيـه ضـد الغـزاة الإمبرياليـين، ودبلوماسـيتهم، وصحافتهـم، وعملائهـم الفاشـيين. إن قضيـة المكسـيك، مثـل قضيـة إسـبانيا، ومثـل قضيـة الـصين، هـي قضيـة الطبقـة العاملـة العالميـة. إن الصراع على النفـط المكسـيكي ليـس سـوى مناوشـات تمهيديـة لمعـارك مسـتقبلية بين المضطهِديـن والمضطهَديـن.

أطروحات حول الدور العالمي للإمبريالية الأمريكية

(مقتطف)

أُعتمِـدَ في المؤتمـر التأسـيسي للأمميـة الرابعـة، 3 سـبتمبر 1938

صـادق عليهـا المؤتمـر التأسـيسي للأمميـة الرابعـة، 3 شـتنبر 1938

تتـوزع الميادِيـن الرئيسـية لنشـاط الإمبرياليـة الأمريكيـة بين أوروبـا وآسـيا وأمـريكا اللاتينيـة، حيـث تتبـع في كل منهـا سياسـة مختلفـة تتمـاشى مـع مصالحهـا العامـة وتتكيـف مـع الظـروف الملموسـة التي تطـورت فيهـا في علاقتهـا بالقـوى الأخـرى.

في أمـريكا اللاتينيـة تبقـى الولايـات المتحـدة هـي القـوة الإمبرياليـة المهيمنـة، وذلـك رغـم مواجهتهـا لمنافـس قـوي يتمثـل في بريطانيـا العظمـى، وإلى حـد أقـل ولكـن متصاعـد مـن اليابـان وألمانيـا.

ظهـرت الولايـات المتحـدة على السـاحة العالميـة في وقـت متأخـر مقارنـة ببلـدان أخـرى مثـل إسـبانيا والبرتغـال وألمانيـا وإنجـلترا، لكـن بحلـول مطلـع القـرن [العشريـن] كانـت قـد بـدأت بالفعـل في التفـوق على منافسـيها. سـاهم التطـور الصناعـي والمـالي السريـع للولايـات المتحـدة، وانشـغال القـوى الأوروبيـة خلال الحـرب العالميـة الأولى، وتحولهـا إلى أكبر دائـن في العالـم خلال تلـك الـفترة، في صعودهـا إلى القمـة ومكنهـا مـن بسـط هيمنتهـا الإمبرياليـة على معظـم بلـدان أمـريكا الوسـطى والجنوبيـة ومنطقـة البحـر الكاريبي.

وقـد أعلنـت عزمهـا على الحفـاظ على تلـك الهيمنـة في وجـه أي تـوغلات مـن جانـب الإمبرياليـات الأوروبيـة واليابانيـة. ويُعـرف الـشكل السـياسي لهـذا الإعلان بمبـدأ مونـرو، الـذي فُسِّر بـشكل موحـد مـن قبـل جميـع الحكومـات الأمريكيـة، لا سـيما منـذ ظهـور سياسـة إمبرياليـة واضحـة المعالـم في نهايـة القـرن التاسـع عشر، على أنـه حـق الإمبرياليـة الأمريكيـة في الهيمنـة على بلـدان أمـريكا اللاتينيـة، تمهيـدا لاحـتكار اسـتغلالها.

لقـد تـجلى ذلـك في بلـدان أمـريكا الوسـطى والكاريبي،

«قبو بالمؤن»، ملصق سوفيتي من عام 1973

وبلدان القسم الشمالي من أمريكا الجنوبية على وجه الخصوص، على شكل اختزالها إلى وضع مستعمرات مضطهَدة أو أنصاف مستعمَرات تابعة للإمبريالية الأمريكية، وفرض حكومات، غالبا باستخدام القوة الصريحة، لا تعدو كونها دمى في يد وول ستريت، مدعومة بالتدخل الدبلوماسي والعسكري المباشر لحكومة الولايات المتحدة.

ولتحقيق سياسة «الباب المغلق» في أمريكا اللاتينية -أي المغلق في وجه جميع المنافسين والمفتوح حصريا أمام الولايات المتحدة- دعمت الإمبريالية الأمريكية «الديمقراطية» في بلدان أمريكا اللاتينية أكثر الديكتاتوريات العسكرية «المحلية» استبدادا، والتي بدورها دعمت البنية الإمبريالية وضمنت تدفقا مستمرا للأرباح الطائلة إلى العملاق الشمالي.

الإمبريالية الأمريكية هي أكثر الداعمين نشاطا للديكتاتوريات العسكرية في بلدان أمريكا اللاتينية، التي يتركز الجزء الأكبر من مليارات الدولارات التي تستثمرها في الخارج في نصف الكرة الغربي.

ويتجلى الطابع الحقيقي للرأسمالية الأمريكية «الديمقراطية» بشكل أفضل في تلك الديكتاتوريات الاستبدادية التي تحكم بلدان أمريكا اللاتينية، التي ترتبط بها مصائرها وسياساتها ارتباطا وثيقا، والتي بدونها تصير أيام هيمنتها الإمبريالية في نصف الكرة الغربي معدودة. إن الطغاة المتعطشين للدماء، الذين يُعاني ملايين العمال والفلاحين في أمريكا اللاتينية تحت حكمهم القمعي، أمثال فارغاس[3] وباتيستا[4]، ليسوا في جوهرهم سوى أدوات سياسية في يد الإمبرياليين الأمريكيين «الديمقراطيين».

في بعض البلدان مثل بورتوريكو، تُلفق الإمبريالية الأمريكية، عبر حاكمها وينشيب، التهم للحركة القومية وتقمعها بوحشية. صحيح أن البرجوازيات الوطنية الصاعدة في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، الساعية إلى حصة أكبر من الغنائم بل وحتى إلى مزيد من الاستقلال، أي إلى موقع مهيمن في استغلال بلادها، تُحاول استغلال التنافس والصراعات بين الإمبرياليين الأجانب لتحقيق ذلك الهدف. إلا أن ضعفها العام وظهورها المتأخر يحولان دون ارتقائها إلى مستوى أعلى من التطور، ويقتصر دورها على خدمة سيد إمبريالي ضد آخر. لا يمكنها خوض نضال جاد ضد كل أشكال الهيمنة الإمبريالية ومن أجل استقلال وطني حقيقي خشية إطلاق العنان لحركة جماهيرية من كادحي البلاد، الأمر الذي من شأنه أن يهدد وجودها الاجتماعي.

ويُعد مثال فارغاس الأخير، الذي يحاول استغلال التنافس بين الولايات المتحدة وألمانيا، لكنه يُبقي في الوقت نفسه على أشد أنواع الديكتاتورية وحشية ضد الجماهير الشعبية، خير دليل على ذلك.

لم تُجرِ إدارة [فرانكلين] روزفلت، رغم كل ادعاءاتها المخادعة، أي تغيير جوهري في التقاليد الإمبريالية لأسلافها. بل أعادت التأكيد بقوة على مبدأ مونرو البغيض. وأكدت مزاعمها الاحتكارية على أمريكا اللاتينية في مؤتمرات بوينس آيرس؛ ومنحت الشرعية لنظامي فارغاس وباتيستا البغيضين. إن مطالبتها بامتلاك أسطول بحري أكبر لفرض «الأمن» ليس فقط في المحيط الهادئ بل في المحيط الأطلسي أيضا، تُعد مثالا على تصميمها على استخدام القوة المسلحة للولايات المتحدة للدفاع عن نفوذها الإمبريالي في الجزء الجنوبي من نصف الكرة الأرضية.

في عهد روزفلت، تُغطى سياسة القبضة الحديدية في أمريكا اللاتينية بقفاز مخملي من الادعاءات الديماغوجية حول «الصداقة» و«الديمقراطية». إن سياسة «حسن الجوار»[5] ليست سوى محاولة لتوحيد نصف الكرة الغربي تحت هيمنة واشنطن، ككتلة صلبة تستخدمها في سعيها لإغلاق أبواب القارتين الأمريكيتين أمام جميع القوى الإمبريالية الأجنبية باستثناء نفسها. وهي تدعم تلك السياسة ماديا باتفاقيات تجارية مواتية تسعى الولايات المتحدة إلى إبرامها مع بلدان أمريكا اللاتينية على أمل إقصاء منافسيها من السوق بشكل منهجي.

إن الدور الحاسم الذي يلعبه التبادل التجاري الخارجي في الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة يدفعها نحو بذل جهود أكثر حزما لإقصاء جميع

3 جيتوليو فارغاس، رئيس البرازيل من عام 1930 إلى عام 1945، والذي أسس ديكتاتورية «إستادو نوفو» التي استمرت من عام 1937 إلى عام 1945.

4 فولغينسيو باتيستا، رئيس كوبا من عام 1940 إلى 1944، ومرة أخرى من عام 1952 إلى 1959 بعد أن استولى على السلطة من خلال انقلاب عسكري.

5 سياسة طبقها روزفلت في عام 1933، وتقوم على «عدم تدخل» الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، وشددت على التعاون الاقتصادي، كغطاء لتأمين هيمنتها.

المنافسين من سوق أمريكا اللاتينية، وذلك من خلال مزيج من الإنتاج الرخيص والدبلوماسية والمناورات، وعند الضرورة، استخدام القوة. وفي الوقت الراهن يتجلى هذا الأمر بشكل خاص فيما يتعلق بألمانيا واليابان. فبينما يظل الصراع الإمبريالي الأساسي في أمريكا اللاتينية (وخاصة في بلدان مثل المكسيك والأرجنتين) صراعا بين إنجلترا والولايات المتحدة، فإنه يتجلى اقتصاديا بالدرجة الأولى في مجال الاستثمار.

إلا أن المنافس الرئيسي المباشر للولايات المتحدة في مجال التجارة الخارجية هو ألمانيا، بينما يتزايد نفوذ اليابان. ونظرا للمكانة العالمية للولايات المتحدة وبريطانيا ومصالحهما فإنه يمكنهما التعاون في الوقت الراهن لمواجهة توغلات ألمانيا واليابان في أمريكا اللاتينية، لكن بشرط أن يتم ذلك التعاون في ظل هيمنة الإمبريالية الأمريكية، التي تعوضها واشنطن جزئيا بدعمها للإمبريالية البريطانية في القارة الأوروبية.

وفي الوقت نفسه ستؤدي سياسة الإمبريالية الأمريكية حتما إلى تصاعد المقاومة الثورية لشعوب أمريكا اللاتينية التي يجب عليها استغلالها بكثافة متزايدة. ستواجه تلك المقاومة، بدورها، بأشد ردود الفعل ومحاولات القمع من جانب الولايات المتحدة، التي ستضطلع بصورة أكثر فأكثر وضوحا بدور حارس للاستغلال الإمبريالي الأجنبي ودعامة للديكتاتوريات المحلية. وبسبب موقعها هذا، ستقوم واشنطن، التابعة لوول ستريت، بدور رجعي متزايد في بلدان أمريكا اللاتينية، وبالتالي تبقى الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة والأكثر عدوانية في أمريكا اللاتينية، ومستعدة لحماية سلطتها والسلاح في يدها ضد أي هجوم جاد من منافسيها الإمبرياليين أو ضد أي محاولة من شعوب أمريكا اللاتينية لتحرير نفسها من حكمها الاستغلالي. [...]

وتعلن أحزاب الأممية الرابعة، في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي، دعمها للاستقلال الفوري وغير المشروط لبورتوريكو وجزر العذراء وجزر الفلبين وهاواي وساموا، وجميع المستعمرات والتبعيات والمحميات الأخرى التابعة مباشرة للإمبريالية الأمريكية.

إن استسلام البرجوازية الوطنية في الفلبين للهيمنة الإمبريالية الأمريكية، فضلا عن محاولات بعض فئات البرجوازية في أمريكا الشمالية استغلال مشاعر الاستقلال الوطني لأغراضها الرجعية، يؤكد ضرورة وجود قيادة من الطبقة العاملة في البلدان المستعمَرة وشبه المستعمَرة، باعتبارها الضمانة الوحيدة للنضال الجاد والمستمر من أجل الاستقلال الوطني الحقيقي وتحقيقه.

وفي الوقت نفسه، يشير أنصار الأممية الرابعة إلى أنه لا يمكن لأي من بلدان أمريكا اللاتينية أو المحيط الهادئ، الخاضعة حاليا، إلى هذا الحد أو ذاك، لهيمنة الإمبريالية الأمريكية، أن تنال الحرية الكاملة من الاضطهاد الأجنبي، أو أن تحافظ على تلك الحرية لفترة طويلة، إذا اقتصر نضالها على جهودها الذاتية. وحده اتحاد شعوب أمريكا اللاتينية، الساعية نحو هدف أمريكا اشتراكية موحدة، والمتحالفة في النضال مع البروليتاريا الثورية في الولايات المتحدة، ما سوف يشكل قوة كافية لمواجهة الإمبريالية الأمريكية الشمالية بنجاح.

وكما أن شعوب العالم القديم لا تستطيع مقاومة ضغوط الهيمنة الأمريكية، التي تبقيها مُفقرة وتدفعها إلى الحرب، إلا بتأسيس الولايات المتحدة الأوروبية -التي لن تتحقق إلا في صورة الحكم الاشتراكي الثوري للبروليتاريا- فكذلك شعوب نصف الكرة الغربي لا تستطيع ضمان استقلالها الوطني الكامل، واستغلال إمكانياتها غير المحدودة للتطور الثقافي، وتحررها من استغلال الطغاة الأجانب والمحليين، إلا بالانضمام إلى النضال من أجل الجمهوريات الاشتراكية المتحدة للأمريكيتين.

--

مقتطف من بيان الأممية الرابعة حول الحرب الإمبريالية والثورة البروليتارية العالمية

صادقت عليه الأممية الرابعة خلال مؤتمرها الاستثنائي، 19-26 ماي 1940

[...]

مستقبل أمريكا اللاتينية

إن التضخم الوحشي في التسلح الأمريكي يمهد لحل عنيف للتناقضات المعقدة في نصف الكرة الغربي، وسيثير بصورة حادة ومباشرة مسألة مصير بلدان أمريكا اللاتينية. إن فترة سياسة «حسن الجوار» المؤقتة توشك على الانتهاء. سيُسارع [فرانكلين] روزفلت، أو خليفته، إلى نزع قبضته الحديدية من قفازه المخملي. وتتلخص أطروحات الأممية الرابعة فيما يلي:

لن تتمكن أمريكا الجنوبية والوسطى من انتشال نفسها من براثن التخلف والاستعباد إلا بتوحيد جميع دولها ضمن اتحاد فيدرالي قوي. لكن هذه المهمة لن تنجزها البرجوازية المتأخرة في أمريكا الجنوبية، والتي هي أداة فاسدة للإمبريالية الأجنبية، بل البروليتاريا الشابة في أمريكا الجنوبية، بوصفها القائد التاريخي للجماهير المضطهَدة. لذا، فإن الشعار في النضال ضد عنف الإمبريالية العالمية ومؤامراتها، وضد الأعمال الدموية للزمر الكومبرادورية المحلية هو: الولايات السوفياتية المتحدة لأمريكا الجنوبية والوسطى.

كُتبت هذه الأسطر قبل ست سنوات، لكنها تكتسب اليوم راهنية أكبر من أي وقت مضى.

لن تتمكن بروليتاريا المستعمرات وشبه المستعمرات من تحقيق تعاون لا يُقهر مع بروليتاريا المراكز الإمبريالية، ومع الطبقة العاملة العالمية ككل، إلا بقيادة ثورية خاصة بها.

وحده هذا التعاون كفيل بقيادة الشعوب المضطهَدة نحو التحرر الكامل والنهائي، من خلال إسقاط الإمبريالية في جميع أنحاء العالم. إن انتصار البروليتاريا العالمية سيُعفي البلدان المستعمرة من معاناة المرور بالمخاض الطويل والمؤلم للتطور الرأسمالي، عبر فتح الطريق أمام إمكانية الوصول إلى الاشتراكية جنبا إلى جنب مع بروليتاريا البلدان المتقدمة.

إن منظور الثورة الدائمة لا يعني بأي حال من الأحوال أنه على البلدان المتخلفة انتظار الإشارة من البلدان المتقدمة، أو أنه على الشعوب المستعمَرة أن تنتظر بصبر تحريرها من قبل بروليتاريا المراكز الإمبريالية. فالعون يأتي لمن يُعين نفسه. يجب على العمال أن يوسعوا النضال الثوري في جميع البلدان، سواء كانت بلدانا مستعمرة أو إمبريالية، حيثما توفرت الظروف المواتية، وأن يكونوا بذلك قدوة لعمال البلدان الأخرى. فقط عبر المبادرة والنشاط والعزيمة والجرأة، سيمكن فعلا تجسيد شعار «يا عمال العالم، اتحدوا!».

لماذا حدث انهيار وول ستريت؟

مراجعة لكتاب «1929: القصة الداخلية لأعظم انهيار في تاريخ وول ستريت»

جيمس كيلبي

كان انهيار وول ستريت عام 1929 نقطة تحول في تاريخ العالم. وفي هذه المراجعة لأحدث كتب أندرو روس سوركين المعنون بـ «1929»، يستكشف **جيمس كيلبي** الأسباب الكامنة وراء وقوع الانهيار بالفعل -وهو الأمر الذي يعجز الكتاب عن تفسيره-.

يقدم كتاب أندرو روس سوركين الأخير، «1929»، سردا شيقا لانهيار بورصة وول ستريت، بأسلوب سردي يجعل القارئ شاهدا على حياة المصرفيين والسياسيين الذين كانوا في قلب الأحداث.

ومع أن الكتاب يصور دراما تلك النقطة المحورية في التاريخ، فإنه لا يقدم تفسيرا مقنعا لأسباب الانهيار. بل يحاول تلميع صورة بعض الشخصيات البارزة آنذاك، ويبرر في الوقت نفسه دورات الازدهار والركود الملازمة للرأسمالية.

وبالنظر إلى تحذيرات الاقتصاديين والمصرفيين اليوم من احتمالية حدوث انهيار آخر على غرار ما حدث سنة 1929، فإن نشر الكتاب في أكتوبر 2025 يأتي في وقته المناسب.

يعمل سوركين في الواقع على إثارة الانتباه إلى أوجه التشابه بين أزمة 1929 واليوم: غطرسة مضاربي وول ستريت؛ أسعار أسهم متضخمة بشكل هائل؛ ومضاربات ممولة بمستويات اقتراض باهظة؛ وتجاهل علامات التحذير «خوفا من تفويت الفرصة». ولذلك يقدم كتابه على أمل أن يتعلم منه من يملكون القدرة على التأثير في الأحداث.

الدراما

يُعد هذا الكتاب، بوصفه سردا للتقلبات الحادة التي شهدتها أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات،

«أصول مجمدة» (1931)، دييغو ريفيرا

عامل يكنس أرضية بورصة نيويورك، 1929

كتابا آسرا بلا شك. فقد استعان سوركين بـ»رسائل خاصة، ومذكرات، ومذكرات شخصية، وملاحظات، وتاريخ شفوي، وسجلات محاكم، ومحاضر اجتماعات مجالس الإدارة، وإفادات، ودعاوى قضائية» ليرسم صورة واقعية لدور الشخصيات الرئيسية في وقوع الانهيار[1]. ورغم أن معظمنا لن يذرف دمعة واحدة على محنة بعض أثرى أثرياء التاريخ، فإنه من الصعب ألا نحس بتوتراتهم ومخاوفهم خلال الأسابيع الأكثر اضطرابا في أكتوبر 1929.

وتُعد فصول الكتاب التي تتناول أيام الانهيار العاصفة من بين أكثر الفصول تشويقا. ساد الذعر سوق الأوراق المالية. تجمعت حشود غفيرة. وصارت أشرطة تسجيل أسعار الأسهم عاجزة عن مواكبة حجم التداولات. وتم تداول أعداد قياسية من الأسهم. اجتماع قادة البنوك سرا، ومحاولتهم عبثا إنقاذ السوق من الانهيار. ثروات طائلة تبخرت، وتدمرت حياة الكثيرين. لجأ البعض إلى الانتحار. بينما تمكن آخرون، ممن امتلكوا البصيرة الكافية للمضاربة على انخفاض السوق، من جني الملايين.

يأخذنا سوركين في رحلة عبر الأحداث من خلال تتبع حياة أناس شاركوا في الحدث، بدءا من أوساط أوليغارشية البنوك في نيويورك، وصولا إلى أعضاء في الكونغرس والبيت الأبيض. وبهذه الطريقة يمنحنا الكتاب نظرة ثاقبة على ما يعتقد سوركين أنها طموحاتهم وغرورهم وأخلاقهم، فضلا عن مخاوفهم. وهكذا ينغمس القارئ في الأحداث بطريقة لا يمكن تحقيقها في عمل تاريخي تقليدي.

الجشع فضيلة

ينسج الكتاب ببراعة حياة هؤلاء الأشخاص كمجموعة واحدة -وقد كانوا كذلك بالفعل- ليقدم صورة لنخبة متماسكة، تآمرت فيما بينها لتحقيق ثروات طائلة.

تم تخصيص جزء كبير من الكتاب للتفصيل في تصرفات مؤسسة وول ستريت المشكوك في أخلاقيتها، حتى وإن كانت قانونية من الناحية التقنية، وشبكة علاقاتها مع عناصر رئيسية في الدولة: التلاعب بسوق الأسهم، والتداول بناء على معلومات داخلية، والتوسع المتهور في منح القروض، وفساد السياسيين، وما إلى ذلك.

يوحي الكتاب أنه لولا ممارسات تلك النخبة الانتهازية وجشعها، لكان من الممكن تجنب انهيار 1929، أو على الأقل الحد من آثاره بشكل كبير. لكن في خاتمة الكتاب، يُعيد سوركين النظر في سمعة بعض كبار مضاربي وول ستريت، ملمحا إلى أنهم تعرضوا للظلم بتصويرهم كأشرار. ويخلص إلى أن:

«... باستثناء ريتشارد ويتني المُدان [الذي اختلس مبالغ طائلة من أموال عملائه] وألبرت ويغين [الذي باع أسهم بنكه]، يصعب إثبات أن أيا من الشخصيات المالية البارزة الأخرى في تلك الحقبة قد ارتكب ما هو أسوأ بكثير مما كان سيرتكبه معظم الأفراد لو كانوا في مناصبهم وظروفهم»[2].

بمعنى آخر لا تلوموا المضاربين، فهم (في الغالب) كانوا ملتزمين فقط بقواعد لعبتهم. لكن إذا كان هذا هو الحال -وهو كذلك بالفعل- فمن المؤكد أنه على سوركين أن يعترض على النظام الرأسمالي نفسه، لأن الرأسمالية هي التي تحدد قواعد اللعبة في نهاية المطاف، وتشجع كل تلك الممارسات المشبوهة التي كشف عنها في كتابه.

لكنه يكتب في الفقرة الموالية:

«الأسواق ليست ساحة للمنافسة على الفضيلة والشرف. فمن خلال تأجيج جشع المشاركين فيها، تشق طريقها المتعرج وسط الفوضى نحو تقديم أسعار عادلة ومعقولة. وبمرور الوقت، وبشكل عام، ينجح النظام، حتى وإن بدا في أي لحظة وكأنه فوضى عارمة»[3].

وهكذا فإنه بعد أن أمضى أكثر من 400 صفحة في كشف الممارسات المشكوك في أخلاقيتها لنخبة وول ستريت، و»الفوضى العارمة» التي أعقبت الانهيار، والدمار الذي خلفه الكساد، يختتم بتأكيد أن الأمور سارت على ما يرام، إذ أن يد السوق الخفية شقت طريقها نحو توفير «أسعار عادلة ومعقولة».

مدافع عن الرأسمالية

يتضح أن سوركين ليس إلا مدافعا عن الرأسمالية. لكن ينبغي ألا يفاجئنا هذا، فهو مراسل للشؤون الاقتصادية والسياسية في صحيفة نيويورك تايمز. كما أنه مُقدم مشارك في برنامج «*Squawk Box*» على قناة CNBC ، والذي يُسوّق لنفسه على أنه «برنامج لا غنى عنه للجميع، من المتداولين المحترفين إلى المستثمرين العاديين»[4]. وبالفعل فقد ظهر كتاب «1929» ضمن قوائم «أفضل كتب عام 2025» في صحف فايننشال تايمز، والإيكونوميست، وبلومبيرغ، ونيويورك تايمز.

لا شك أن قراءة كتاب «1929» ستكون مصدر اطمئنان لأعضاء المؤسسة المالية اليوم الذين يشعرون بالقلق إزاء انهيار وشيك. فإلى جانب طمأنة المضاربين بأن جشعهم يصب في المصلحة

حشود تتجمع خارج بورصة نيويورك في «الخميس الأسود»، 24 أكتوبر 1929

العامة، يستعرض الكتاب في خاتمته ما حدث لعمالقة وول ستريت في العقود التي تلت الانهيار. إذ رغم أن قلة منهم فقدوا ثرواتهم واضطروا لإعلان إفلاسهم، فإن «أثرياء أمريكا تمكنوا إلى حد كبير من الحفاظ على نمط حياتهم الباذخ طوال ثلاثينيات القرن العشرين»[5].

ويختتم سوركين كتابه بدفاع أخير عن الرأسمالية:

«وفي نهاية المطاف، لا تدور قصة 1929 حول أسعار الفائدة أو القوانين، ولا حول براعة المضاربين أو إخفاقاتهم. إنها تدور حول شيء أكثر ديمومة: **الطبيعة البشرية**. مهما كثرت التحذيرات أو سُنّت القوانين، سيجد الناس طرقا جديدة للاعتقاد بأن الأوقات الرغيدة ستدوم إلى الأبد. سيُزينون الأمل باليقين. وفي غمرة هذا الحماس الجماعي، ستفقد البشرية صوابها مرارا»[6]. (التشديد من عندنا).

أي بعبارة أخرى الرأسمالية، بكل ما فيها من ازدهار وانكماش، بكل ما فيها من جشع وفوضى واستغلال ولامساواة، هي ببساطة الطبيعة البشرية. لذلك يراد لنا أن نعتقد أنه لا جدوى من الشكوى منها أو محاولة تغييرها، لأنها ببساطة طبيعتنا، وستبقى كذلك دائما. هذا الدفاع عن الرأسمالية قديم قدم الرأسمالية نفسها.

مسألة ثقة؟

رغم أن أحداث انهيار وول ستريت تجعل قراء كتاب «1929» شيقة، فإنه يعجز بشكل كامل في محاولاته لتفسير **أسباب** حدوث الأزمة. وكما هو معتاد لدى الاقتصاديين البرجوازيين، فإن سوركين غالبا ما يعتمد على أفكار الأفراد ومشاعرهم الشخصية لشرح ديناميات النظام الرأسمالي.

يشير سوركين مرارا إلى انهيار **الثقة**، التي يصفها بأنها «شريان الحياة لاقتصادنا»، أثناء الانهيار وما تلاه[7]. وعندما يُضاف إلى ذلك التضخم الهائل في حجم الديون خلال عشرينيات القرن الماضي -حيث تضاعف الدين الخاص الأمريكي أكثر من مرتين بين عامي 1916 و1929- يعتقد سوركين أنه وجد سبب جنون سوق الأسهم والانهيار اللاحق[8]، حيث يقول:

«الخيط الرابط شبه الوحيد وراء كل أزمة مالية كبرى هو: الديون. إنه قوة تفاؤلية جبارة. لأنه إذا كنا نتصور المستقبل أرضا تتسع فيها الفرص والرخاء باستمرار، فلماذا لا نستغل بعضا من تلك الموارد اليوم؟ هذا ما تفعله الديون. إنها تجذب ثروة الغد إلى الحاضر. **لكن المشاكل تنشأ عندما يطغى علينا الجشع ونأخذ أكثر من اللازم**. لا أحد يعرف على وجه اليقين **أين يكمن الحد الفاصل**، أو ماذا نفعل عندما نكتشف أننا تجاوزناه. عند تلك النقطة يصير الذعر هو رد الفعل الطبيعي. ويصبح المستقبل فجأة ضيقا ومظلما لدرجة أنه لا يتبقى ما يكفي من التفاؤل لنستمد منه»[9]. (التشديد من عندنا).

يشير هذا بالفعل إلى وجود حد موضوعي لقدرة الديون على التوسع، «خط» إذا ما تم تجاوزه، تتحول تلك الديون من عامل للتوسع إلى عامل للأزمة. لكن سوركين يفشل في الكشف عن سبب وجود ذلك الحد، ولماذا تم تجاوزه سنة 1929. كل ما قيل لنا هو أن الناس «صاروا جشعين» وأخذوا «أكثر من اللازم». لكن ما هو المقصود بـ «أكثر من اللازم»؟

يتطرق سوركين لاحقا إلى تفسير أعمق بعد تقديمه للاقتصادي روجر بابسون -الملقب بـ»نبي الخسارة»- الذي حذر في 2 شتنبر 1929 من أن سوق الأسهم يتجه نحو الانهيار. يعلق سوركين قائلا إن ما قاله بابسون «صحيح بدون شك»، ويضيف:

«كان الاقتصاد الأمريكي قد بدأ يشهد تباطؤا واضحا بالنسبة لأي شخص مستعد لإلقاء نظرة فاحصة. فخلال ذلك الصيف كان إنتاج الصلب وشحن البضائع بالسكك الحديدية بدأ في الانخفاض. وكان مؤشر الإنتاج الصناعي الشهري، الصادر عن الاحتياطي الفيدرالي، قد بدأ يتراجع بشكل متذبذب بعد بلوغه ذروته في يونيو. لم تكن أي من تلك الأرقام مدعاة للقلق في حد ذاتها. لكن بالنظر إليها مع الصعود المطرد لسوق الأسهم، فقد شكلت صورة مقلقة»[10].

ومع ذلك، ورغم تلك الإشارة الموجزة إلى تباطؤ الاقتصاد الأمريكي سنة 1929، يتجاهل سوركين السؤال المحوري: لماذا حدث ذلك؟ إذ يكتفي بذكره كأمر مسلم به، مثل قدوم الخريف بعد الصيف. ولا يوجد أي تعليق إضافي على الأسباب المحتملة لتباطؤ الاقتصاد، ولا على علاقته بانفجار الفقاعة الاقتصادية في نهاية المطاف. وكما هو الحال مع العديد من الاقتصاديين البرجوازيين، يتعامل سوركين مع أزمات الرأسمالية على أنها مجرد أحداث عرضية، وليست نتاجا ضروريا للنظام الرأسمالي.

يتضح هذا جليا في خاتمة الكتاب، حيث يتساءل:

«هل كان من الممكن تجنب انهيار 1929؟ الإجابة المختصرة هي نعم. كانت هناك فرص عديدة لكبح جماح المضاربات قبل أن تخرج عن السيطرة. والإجابة المطولة هي أنه كان سيتطلب الأمر بصيرة شبه إلهية للنظر إلى ما هو أبعد من الحوافز قصيرة الأجل لكسب المال، والتركيز بدلا من ذلك على العواقب طويلة الأجل»[11].

أي بمعنى آخر، وفقا لسوركين، لا تُعد الأزمات سمة موضوعية للإنتاج الرأسمالي، بل هي نتاج قصور الوعي البشري والجشع.

لكن وكما يُقر سوركين نفسه، لم يكن بابسون الشخص الوحيد الذي انتابه القلق بشأن فرط نشاط الاقتصاد سنة 1929. فقد حاول الاحتياطي الفيدرالي اتخاذ إجراءات في مارس من تلك السنة، لكنه تراجع في نهاية المطاف خشية التسبب في انهيار الاقتصاد. لذا فإنه حتى لو كان هناك من يمتلك بصيرة إلهية في موقع يسمح له بتهدئة الأوضاع في وول ستريت، لما كان ذلك ليمنع الركود، بل كان **سيعجل به** فقط. في الواقع كانت المضاربة الجامحة نفسها مرتبطة بالأزمة الاقتصادية الكامنة، كما سوف نرى.

لماذا حدث الانهيار؟

إن السبب الجوهري وراء تعامل الاقتصاديين البرجوازيين بسطحية مع أزمات الرأسمالية هو أن التعمق في التحليل يعني الاعتراف بأن الرأسمالية نظام قائم على استغلال الطبقة العاملة، وبالتالي فإن الأزمات سمة حتمية لهذا النظام.

وكما أوضح ماركس فإن شريان الحياة للاقتصاد

مضارب مفلس يحاول بيع سيارته في أعقاب الانهيار

الرأسمالي ليس «الثقة»، بل إنتاج وتبادل السلع بهدف تحقيق الأرباح وتراكم رأس المال. و«الثقة» التي يحتاجها الرأسماليون لاستمرار هذا النظام هي الإيمان بأن رأس مالهم المستثمر -بأي وسيلة كانت- **سيُدر ربحا**.

تأتي الأرباح -أي الزيادة في القيمة المضافة إلى رأس المال المستثمر- في نهاية المطاف من استغلال الطبقة العاملة. وذلك لأن العمل البشري هو وحده الذي يضيف قيمة جديدة أثناء إنتاج السلع. بينما لا تعمل الآلات سوى على زيادة إنتاجية العمل البشري، مما يجعله أكثر كفاءة: إذ تنتقل قيمة الآلات نفسها إلى السلعة خلال عملية الإنتاج، ويتضح ذلك من خلال استهلاكها (Depre-ciation) وحاجتها للصيانة.

لكن وعلى الرغم من كون الطبقة العاملة مصدرا للقيمة الجديدة أثناء إنتاج السلع، فإنها لا تتقاضى سوى جزء ضئيل من تلك القيمة على شكل أجور. وقد أطلق ماركس على الفرق بين القيمة التي يضيفها العامل بعمله أثناء الإنتاج، وبين المبلغ الذي يتقاضاه على شكل أجور، اسم «فائض القيمة».

وقد بيّن في كتابه «رأس المال» أن فائض القيمة هي مصدر الربح. لكن لكي يحقق الرأسماليون الأرباح الكامنة في السلع، يجب **بيعها** لمشتر.

تكمن مشكلة الرأسمالية في أن ذلك يخلق تناقضا. فمن جهة يوسع الرأسماليون باستمرار قدراتهم الإنتاجية للاستحواذ على حصة أكبر من السوق على حساب منافسيهم، مما يغرق السوق بالسلع كما لو أن الطلب لا حدود له. ومن جهة أخرى تميل حصة القيمة الإجمالية المنتجة التي تذهب إلى الطبقة العاملة في صورة أجور إلى التناقص، مما يفرض بالضرورة حدا على مقدار «الطلب الفعلي» اللازم لامتصاص كل تلك السلع.

الحل الجزئي لهذه المشكلة هو أن ليست كل السلع مخصصة للشراء والاستهلاك من قِبل الطبقة العاملة. فالعديد منها ينتهي به المطاف كمكونات في سلسلة الإنتاج، أي يشتريها رأسماليون آخرون. ولكي يوظف الرأسماليون أرباحهم لتحقيق المزيد من الأرباح -فضلا عن الحفاظ على تفوقهم على منافسيهم- يجب عليهم الاستثمار في توسيع إنتاجهم. وهذا يتطلب الاستثمار في المزيد من وسائل الإنتاج، بما في ذلك المواد الخام والآلات والبنية التحتية، وما إلى ذلك.

لكن في نهاية المطاف بدلا من أن يؤدي هذا «الحل» إلى علاج تناقض الرأسمالية، فإنه يفاقمه على مستوى أعلى. وذلك لأنه لكي يكون من الممكن استغلال تلك الطاقة الصناعية الموسعة بشكل مربح، فهذا يعني إيجاد المزيد من المشترين للكمية الأكبر من السلع المنتجة.

يُغفل سوركين الإشارة إلى أن الاستثمار الرأسمالي في الولايات المتحدة خلال عشرينيات القرن الماضي، كان قد بدأ يتباطأ بالفعل، إذ صارت الأسواق مُشبعة بشكل متزايد. وحتى خلال ذروة ازدهار «العشرينيات الصاخبة»، كانت الطاقة الإنتاجية غير المستغلة قد وصلت إلى 20%. لأنه ما الذي يدفع الرأسمالي إلى أن يستثمر في توسيع الإنتاج، إذا لم يكن بإمكانه حتى استغلال مصانعه القائمة بشكل مربح؟

هنا يتضح دور القروض وأعراض المضاربة بشكل جلي. تمثل القروض وسيلة لتوسيع القدرة الشرائية للمشترين بشكل مؤقت، مما يساعد على سد النقص في الطلب. يُستخدم هذا، من جهة، لرفع القدرة الشرائية للمستهلكين. كما يستخدمها الرأسماليون، من جهة أخرى، لتوسيع نطاق إنتاجهم الخاص من أجل التنافس مع الرأسماليين الآخرين، بغض النظر عن حجم الطلب على سلعهم. لكن وكما يكتشف أي مدين عاجلا أم آجلا، سيتوجب في النهاية سداد الدين مع فوائده. لذا فالقروض وسيلة لحل مشكلة اليوم عن طريق خلق مشاكل أخرى في المستقبل.

بين عامي 1919 و1929، تراوح متوسط الزيادة في الإنتاجية في 59 قطاعا صناعيا بين 40% و50%. ومع استقرار الأسعار والأجور، أدى ذلك إلى زيادة سريعة في أرباح الأثرياء. وفعلا، ففي ذروة الازدهار الاقتصادي، بين عامي 1924 و1929، ارتفعت أرباح القطاع الصناعي بنسبة 156%. ونتج عن ذلك تدفق هائل لرؤوس الأموال بحثا عن فرص استثمارية مربحة.

لكن مع تزايد تشبع الأسواق، وجد الرأسماليون أن بإمكانهم تحقيق عوائد أعلى من خلال المضاربة بأموالهم في البورصة. ومع الارتفاع المستمر لأسعار الأسهم -والتي غالبا ما كانت تتضاعف خلال عام واحد- أراد الجميع نصيبا من المكاسب، مما أدى إلى تشكل فقاعة تغذي نفسها بنفسها. خذ على سبيل المثال شركة RCA (شركة راديو أمريكا)، التي أصبحت، بفضل اعتمادها على تكنولوجيا جديدة صاعدة، السهم الأكثر رواجا في ذلك العقد. كان سعر سهم تلك الشركة 1.5 دولارا للسهم الواحد عام 1921، ثم صار 43 دولارا عام 1926، ووصل إلى 115 دولارا في مارس 1929، قبل أن يبلغ ذروته عند 568 دولارا في شتنبر 1929[12].

وإلى جانب ذلك حققت البنوك أرباحا هائلة من خلال إقراض فائض رأس المال للمضاربين، مما

«بناء سد» (1939)، جدارية لـ وليام غروبير

وسع نطاق الفقاعة بشكل كبير قبل انفجارها الحتمي. ارتفعت قروض «الهامش»، المخصصة لشراء الأسهم بالتقسيط، من مليار دولار في بداية العقد إلى ما يقارب 6 مليارات دولار بحلول 1929. لذا فإن الدافع وراء تلك المضاربات لم يكن مجرد «الجشع»، بل منطق الربح نفسه.

وكانت النتيجة هي ما أسماه ماركس «أزمة فائض الإنتاج»: والتي هي ظاهرة مميزة للنظام الرأسمالي. إنها أزمة تصيب الاقتصاد بسبب إنتاج كميات هائلة من السلع، ليس بكميات كافية لتلبية احتياجات الناس، بل بكميات **تفوق القدرة على بيعها بشكل مربح في السوق.**

«مأساة أمريكية» (1937)، لوحة زيتية على قماش لـ فيليب إيفرجود

وبحلول أوائل عام 1929، بدأت تظهر بوادر على أن النظام يقترب من حدوده القصوى. وقد أظهرت أرقام إنتاج السيارات الأمريكية، وهي صناعة رئيسية، ذلك بوضوح. فقد انخفض الإنتاج من 660 ألف وحدة في مارس 1929، إلى 440 ألف وحدة في غشت. وفي شتنبر، انخفض إلى 416 ألف وحدة، ثم إلى 319 ألف وحدة بحلول أكتوبر.

وقد أظهر مؤشر الاحتياطي الفيدرالي للإنتاج الصناعي اتجاها مشابها. فمع اعتبار مستوى الفترة 1923-1925 هو 100%، بلغ مؤشر الإنتاج ذروته عند 126 في يونيو 1929. ثم انخفض إلى 122 في شتنبر، ثم إلى 117 في أكتوبر. كان من الواضح أن الأسواق المريحة قد بدأت تجف.

صحيح أنه عند مرحلة معينة انهارت الثقة في الارتفاع المستمر لسوق الأسهم، مما أدى إلى حدوث انهيار هائل. لكن النقطة الأساسية هي أن وراء ذلك سبب مادي موضوعي، وهو إدراك حقيقة أن الاقتصاد الأساسي كان يقترب من حدوده القصوى.

يشير سوركين إلى عدد من الحوادث التي وقعت في شتنبر وأكتوبر 1929، والتي يُعتقد أنها أثارت ذعر المستثمرين، مما أدى إلى اندلاع الأزمة. لكن وبينما لا يمكن لأحد الجزم بالسبب المباشر، فإن الحادثة كانت بمثابة الشرارة التي كشفت عن حتمية دخول النظام في الأزمة. فقد تراكمت كل تناقضات الفترة

السابقة حتى وصلت إلى نقطة الانهيار.

الخطة الجديدة والجماهير

يتناول النصف الثاني من كتاب 1929 تداعيات الأزمة والكساد الكبير الذي تلاها. لكن بما أن الكتاب يركز على حياة كبار المضاربين والسياسيين، فإنه يغفل أهم تطور عرفته تلك الفترة، أي: تأثيرها على عامة الشعب الأمريكي.

ويخصص جزء كبير من بقية الكتاب لوصول فرانكلين روزفلت إلى السلطة، وتحقيقات مجلس الشيوخ في دور وول ستريت في الأزمة، وإقرار قانون غلاس-ستيغال لإصلاح النظام البنكي. الانطباع العام الذي يقدمه الكتاب هو أن واشنطن اتخذت إجراءات لتطهير وول ستريت من التجاوزات، وأنه على الرغم من انهيار سوق الأسهم مرة أخرى عام 1937، فإن النظام قد تم إصلاحه في نهاية المطاف.

ما يغيب عن هذا السرد هو القلق الذي انتاب بعض دوائر المؤسسة الحاكمة الأمريكية في السنوات التي سبقت 1933 إزاء تصاعد خطر الثورة.

في ظل غياب أي نظام حكومي للرعاية الاجتماعية، كانت الظروف تتراكم بصورة تنذر بانفجار اجتماعي. في أوائل الثلاثينيات بدأ العمال العاطلون عن العمل ينظمون صفوفهم بصورة متزايدة. ووقعت حوادث اقتحم فيها مئات، بل آلاف، العاطلين المصانع مطالبين بالعمل، كما اقتحموا المكاتب الحكومية مطالبين بالإعانات. ثم في شتاء 1932، انتشرت على نطاق واسع جماعات كبيرة من المزارعين المسلحين لمنع عمليات الحجز على أراضيهم وإخلائهم بالقوة.

كانت خطة روزفلت الجديدة محاولة من جانب قسم من الطبقة السائدة لمنع اندلاع ثورة من أسفل، من خلال تقديم إصلاحات من أعلى. لكن كتاب 1929 لا يتطرق إلى أي من ذلك، باستثناء فقرة وحيدة تتناول بعض المؤسسات التي أشرفت على تطبيق الخطة الجديدة والإصلاحات البنكية.

وبدلا من ذلك يلخص سوركين تأثير ذلك على الجماهير في خاتمته قائلا:

«إذا كانت هناك فكرة قيمة واحدة يمكننا استخلاصها من القرن العشرين، وربما من التاريخ برمته، فهي أن المجتمعات تتمتع بمرونة مذهلة. فالناس يتعافون من الشدائد. وفي هذا الصدد يُعد عام 1929 فريدا من نوعه، إذ أدى إلى أطول ركود اقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة، لكن صدمة الانهيار نفسه انقضت بسرعة نسبية.

«ففي ربيع عام 1930، صارت وول ستريت مستعدة للمضي قدما. لكن بقية البلاد لم تكن كذلك، وفي نهاية المطاف، افتقرت وول ستريت إلى القوة التي ظنت أنها تمتلكها. تسبب الدمار الذي أحدثه انهيار سوق الأسهم -ليس فقط خلال الانهيار نفسه، بل طوال معظم العقد التالي- في معاناة لا تطاق لملايين الأمريكيين. دفعهم ذلك ليس فقط إلى النفور من السوق، بل إلى ازدراء أولئك الذين يكسبون رزقهم من شراء وبيع الأسهم»[13].

إذن ها هي الحقيقة: يمكن تلخيص الكساد الكبير بالشكوى من أنه على الرغم من سرعة تعافي مضاربي وول ستريت من صدمتهم، فإن الأمريكيين العاديين لم يكونوا مستعدين ببساطة للمضي قدما. وأنه على مضاربي اليوم أن يلاحظوا أن الجماهير بدأت في ازدراء وول ستريت!

في الواقع أدت إجراءات الخطة الجديدة لروزفلت إلى تعزيز الطلب في الاقتصاد من خلال التمويل بالعجز الحكومي إلى انتعاش قصير الأجل للاقتصاد الأمريكي بين عامي 1933 و1937. لكن بعد ذلك، ومع خفض المساعدات تحت ضغط الحاجة لتحقيق التوازن في الميزانية، تراجع الاقتصاد مرة أخرى.

لم يكن للركود العميق الذي ميز ثلاثينيات القرن العشرين أي علاقة باستعداد الأمريكيين العاديين «للمضي قدما». بل كان أحد أعراض حقيقة أن الرأسمالية قد وصلت على نطاق عالمي إلى حدودها، وهو الوضع الذي أطلق عليه تروتسكي اسم «الأزمة العضوية» للنظام. لقد أصبحت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والدولة القومية قيودا مطلقة، وليست نسبية. ولذلك لم يعد من الممكن تطوير قوى الإنتاج كما كان الحال في الماضي، مما أدى إلى فترة من البطالة الجماعية وتدهور مستويات المعيشة.

وفي غضون ذلك شهدت الولايات المتحدة طفرة في تنظيم النقابات العمالية خلال السنوات التي تلت عام 1933، مع انضمام ملايين العمال إليها. واندلعت معارك ضارية من أجل الاعتراف بالنقابات، وتعرض المتظاهرون للقتل على يد بلطجية أرباب العمل، واجتاحت إضرابات عامة عديدة الكثير من المدن والجهات. وشهد وعي قطاعات واسعة من العمال تغيرا خلال تلك السيرورة.

ما أغفله سوركين بشكل متعمد في روايته هو أن الحرب العالمية الثانية وحدها هي التي أنهت الكساد الاقتصادي: أولا بسبب القضاء على البطالة من خلال التجنيد الإجباري والإنتاج الحربي؛ وثانيا من خلال القضاء على فائض الإنتاج عبر تدمير قوى الإنتاج على نطاق عالمي.

التعلم من التاريخ

يفتتح سوركين كتابه 1929 بأسلوب طريف، مقتبسا فكرة من ألبرت أينشتاين مفادها أنه لا يمكن تعلم أي شيء من التاريخ، وأنه على كل جيل أن يتعلم دروسه من جديد. في الواقع يبدو هذا صحيحًا ظاهريا إذا كنت، مثل سوركين، تعتقد أن الأزمات ناتجة عن «خطأ بشري» وليست طبيعة متأصلة في الرأسمالية. وبالنظر إلى تكرار فترات الازدهار والركود منذ 1929، نلاحظ أن حتى الرأسماليين الذين درسوا الأزمات السابقة يقعون في نفس الأخطاء مرارا وتكرارا.

في الواقع لا تنشأ الأزمات من نقص الوعي بدينامياتها، ولا بسبب جشع الناس، بل هي سمات متأصلة في النظام الرأسمالي. لا يمكن لأي قدر من التعلم من التاريخ أن يمنعها. لكن إذا كان الأمر كذلك، ما الذي يمكننا أن نتعلمه منها؟

في جميع الأزمات تبذل الطبقة السائدة قصارى جهدها لإلقاء العبء على كاهل الطبقة العاملة والفقراء، وهو ما يترك، عاجلا أم آجلا، أثرا عميقا على وعي الجماهير. وستتوصل شريحة متزايدة إلى استنتاج مفاده أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو الإطاحة بالرأسمالية، ووصول الطبقة العاملة إلى السلطة.

وكان ذلك قد بدأ يحدث بالفعل خلال أزمة الثلاثينيات. لكن الشيوعيين في الولايات المتحدة لم يتمكنوا، في نهاية المطاف، من بناء القيادة الثورية اللازمة للتدخل بشكل حاسم في الأحداث، قبل أن يقطع ذلك المسار بفعل الحرب العالمية الثانية. لكن فرص بناء تلك القيادة كانت هائلة. هذا هو الدرس الأساسي بالنسبة إلينا نحن المهتمين بإسقاط الرأسمالية اليوم.

لكن سوركين يختتم كتابه بالنداء التالي:

«الدرس الدائم ليس هو إمكانية منع الازدهار أو تجنب الانهيار تماما، بل في ضرورة أن نتذكر كيف أننا ننسى بسهولة. إن الترياق ضد التفاؤل المفرط غير العقلاني ليس التنظيم بحد ذاته، ولا التشاؤم، بل التواضع، التواضع الذي يجعلنا ندرك أنه لا يوجد نظام مثالي، ولا سوق عقلاني بشكل كامل، وأنه لا وجود لجيل بمنأى عن حدوث ذلك. كلما ازداد يقيننا، كلما كان سقوطنا أطول وأشد»[14].

لسوء حظ سوركين والطبقة التي ينتمي إليها، يبدو أن التواضع سلعة نادرة جدا في وول ستريت اليوم. وعندما يحدث الانهيار التالي -وهو أمر لا مفر منه- سيكون من المستحيل على أمثال سوركين والمؤسسة الحاكمة تجاهل الطبقة العاملة.

References online at **marxist.com/idom-53-references** or scan the QR code

Wellred Books
wellred-books.com